جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: "مخيم بلاطة نموذجاً"

إعداد
أروى حمدي محمود جبالي

إشراف
الدكتور أحمد رأفت غضية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين

2010

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: " مخيم بلاطة نموذجاً"

إعداد

أروى حمدي محمود جبالي

ناقشت اللجنة هذه الأطروحة بتاريخ 2010/11/24 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
د. أحمد رأفت غضية	**(مشرفاً ورئيساً)**	**..................................**
د. وائل عناب	**(ممتحناً داخلياً)**	**..................................**
د. رائد نعيرات	**(ممتحناً داخلياً)**	**..................................**
د. فائز فريجات	**(ممتحناً خارجياً)**	**..................................**

الإهداء

إلى والدي الكريمين أمدَّ الله في عمرهما

إلى رفيق دربي محمود البنّا

إلى إخوتي جميعًا؛ بهاء ووفقه ووئام وعروة وذكـــرى ويزيـــد وبلقـــيس وسبأ

إلى الفلسطينيين كافّة، كلٌّ في مكانه

شكر وتقدير

لقد كان للدكتور أحمد رأفت غضية فضلُ مُتابعة هذا البحث، وتوجيهه بملاحظاته وآرائه القيّمة. فله عليّ العرفانُ بالفضل والشكر، ولكل من مدَّ إلي يد العون في إتمام هذا البحث وإنجازه، وأخصّ بالذكر لجنة المناقشة: الدكتور أحمد رأفت غضية، والدكتور فائز فريجات، والدكتور وائل عناب، والدكتور رائد نعيرات، الذين تفضّلوا بالموافقة على مناقشة هذا البحث، آملا الإفادة من آرائهم وتوجيهاتهم القيّمة.وكما أتقدم بالشكر إلى مدير مركز الهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية الاستاذ سامر عقروق ، وإلى العاملين في مركز يافا.

الإقـــرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلو المقترحة: "مخيم بلاطة نموذجاً"

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باســتثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها لم يقــدّم من قبل لنيل أيّ درجة، أو لقب علميّ، أو بحثيّ لدى أيّ مؤسّسة تعليميّة، أو بحثيّــة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

فهرس الصور

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: "مخيم بلاطة نموذجاً"

إعداد

أروى حمدي محمود جبالي

إشراف

الدكتور: أحمد رأفت غضية

الملخَّص

تعالج هذه الدراسة قضية من أهم القضايا الفلسطينية المعاصرة، وهي الكشف عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، باتخاذها مخيم بلاطة نموذجاً تطبيقياً للتعرف على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على آراء سكانه وتوجهاتهم محاولةً وضع حلول مستقبلية لوضعهم الحالي .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على برنامج (SPPS) لتحليل البيانات، وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وذلك باستخدام الجيل (Arc veiw gis 3.3) وبرنامج الرسام لتعريب الخرائط.

وقد خلصت الدراسة إلى الآتي:

أ - أنّ آراء اللاجئين وتوجهاتهم نحو الحلول المقترحة لقضيتهم كانت على النحو الآتي:

1 -انَّ منهم من لا يقبلون بالعودة دون التعويض وذلك بنسبة (60.05%) ، لكن لو أتيحت لهم الفرصة سيعودون مع العلم أن ارتباطاتهم الاقتصادية والاجتماعية لن تؤثر على قرارهم بالعودة ، وتبين أن(80.15%) يرون أن مبدأ العودة وإقامة دولة فلسطينية لا يتحقق بعودة لاجئي عام 1948م فقط إلى أراضي السلطة الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة).

2 -ومنهم من لا يقبلون بالتعويض دون العودة وذلك بنسبة (87.2%) وقد بلغت نسبة من يرفضون التعويض فقط عن الأضرار المادية(83.2%) ، كما تبين أن الأغلبية يرفضون فكرة التعويض بالسكن في إحدى المستعمرات بدلاً عن بيوتهم وممتلكاتهم التي خسروها عام 1948م وذلك بنسبة (96.5%).

3 -و تبين أن (83.67%) يرفضون حل (الاندماج) و(البقاء أو الخروج من المخيم) مع العلم أنه إذا توافرت لديهم الإمكانيات المادية فإنهم يفضلون الخروج من المخيم، مع العلم أنه لا يؤثر على إيمانهم بحق العودة، ويعتبرون وجود المخيم وبقاءه صامداً دليلاً على حقهم بالعودة. إذن فالحل العادل لقضية اللاجئين هو العودة والتعويض.

ب - وخلصت الدراسة أيضاً إلى أنه لا يوجد تأثير لكل من متغير الجنس والعمر والمستوى التعليمي وعدد أفراد الأسرة على آراء اللاجئين وتوجهاتهم نحو الحلول المقترحة.

ج - وخلصت كذلك إلى أن هناك تأثيراً لمتغير الدخل في الدرجة الكلية على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، فاتضحت الفروق بين مستويات ذوي الدخل الأقل من(900 شيكل) من جهة ومستويات ذوي الدخل (2501-3000 شيكل) من جهة أخرى لصالح من دخلهم أقل من(900 شيكل)، بمعنى أن اللاجئين الذين مستوى دخلهم (أقل من 900 شيكل) لديهم اتجاهات أكثر ايجابية نحو الحلول المقترحة لوضعهم الحالي من الذين مستوى دخلهم(2501-3000 شيكل).

د - وخلصت أخيرًا إلى أنه ثم تأثير لمتغير الوظيفة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، حيث كانت اتجاهات الأفراد الذين يعملون في القطاع الخاص نحو حل (العودة) و (البقاء أو الخروج من المخيم) و (الدرجة الكلية) أكبر من اتجاهات موظفي وكالة الغوث (الأونروا)، ويعود السبب في ذلك لكون وضع من يعمل لدى وكالة الغوث أكثر استقراراً ممن يعمل في القطاع الخاص.

هـ - وأوصت الدراسة بضرورة توفير السكن اللائق لأهالي المخيم إلى حين حل قضيتهم مستقبلا.

الفصل الأول

الإطار النظري

1: - المقدمة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين حالياً من أضخم قضايا اللجوء والتهجير في العالم وأوسعها انتشاراً، حيث هُجر غالبيتهم قبل نحو 62 عاماً خلال موجة التهجير الرئيسية التي حصلت خلال الحرب العربية - الصهيونية الأولى في عام 1948م.

و تعتبر أيضا قضية متعددة الأبعاد من حيث ارتباطها الوثيق بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعد كذلك من القضايا التي تمس حياة الإنسان اللاجئ بشكل دائم ومستمر.

وعلى الرغم مما أنجزته وقدمته العديد من الدول لإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة، وعلى الرغم من انطلاق العملية السلمية التي شهدتها المنطقة منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، حيث تجددت الآمال في إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، لكنه لم يتم التوصل إلى أي خطوة من شأنها التخفيف عن اللاجئين، فبقيت قضية اللاجئين تنتظر حلاً على طاولة مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين [1] .

وفي ظل التطورات المختلفة لرسم حلول عملية لمشكلة اللاجئين، تبقى أوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية معضلة كبيرة، ويلاحظ أن صاحب هذه المشكلة وهو اللاجئ نفسه، لم يُعرف رأيه حتى وقتنا الحاضر في الحل الذي يريده لواقع حياته في المخيم، فواقع المخيمات تختلف نسبياً من مكان إلى آخر، فقد أنشئت مخيمات اللجوء الفلسطيني بعد عام 1948م على شكل تجمعات سكانية تعيش على بقعة ضيقة ومحدودة المساحة من الأرض لا يسمح لها بالتوسع.

1 علاء محمود علاونه ، **اللاجئون الفلسطينيون في الأردن والحل النهائي(دراسة ميدانية)** مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، اربد الأردن، 2007، ص 9.

وكانت بداية هذه المخيمات ببناء وكالة الغوث المئات من الخيام لتأوي فيها اللاجئين، وقد مكث هؤلاء اللاجئون مدة من الزمن في هذه الخيام حتى أنشئت لهم وكالة الغوث وحدات سكنية تتألف كل وحدة من غرفتين لا تتجاوز الواحدة منها مساحة (9) أمتار مربعه، ومع مرور الزمن تمكن سكان المخيم وعلى نفقتهم الخاصة من تطوير منازلهم وبنائها عمودياً من جديد أو بزيادة عدد الغرف[1].

ومن هنا بدأت تتفاقم المأساة التي يعاني منها سكان المخيمات الفلسطينية، بسبب النمو السكاني المتزايد والسريع في أعداد اللاجئين نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات بسبب تحسن الأوضاع الصحية بشكل عام، وهذه الزيادة في أعداد اللاجئين لم تمكن وكالة الغوث من استيعابهم، فزيادة الضغط السكاني داخل المخيم زاد من الضغط على الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للأهالي داخل المخيم، فضلاً عن سوء قطاع الصحة والتعليم والواقع الاقتصادي الصعب وارتفاع معدلات البطالة، وقلة فرص العمل كل ذلك أدى إلى زيادة المشاكل الاجتماعية التي بدأت تظهر داخل المخيم وتؤثر على محيطه الخارجي.

وقد بنيت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بناء عشوائياً يخلو من النظام ويفتقر إلى التطوير، فقلة الموارد والمساحة المحدودة وضعف الإمكانيات جعلت من هذه المخيمات مخيمات غير قابلة للتطور العمراني مما خلق الحواجز والعراقيل أمام تطوير عملية التخطيط العمراني، وأدى إلى تفاقم المعاناة لدى سكان المخيمات.

و من هنا كان من الضروري التعرف على واقع المخيمات الفلسطينية، و العمل على رسم سيناريوهات مستقبلية لوضع المخيمات من خلال التعرف على آراء سكان المخيمات وتوجهاتهم لإيجاد حلول لوضعهم الحالي في المخيمات.

و تم في هذه الدراسة دراسة مخيم بلاطة وذلك للتعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه ومدى تأثيرها عليه من خلال معرفة آراء سكان المخيم وتوجهاتهم نحو الحلول المقترحة لحل مشكلتهم.

---

[1] لبيب عبد السلام قدسية ، **موسوعة المخيمات الفلسطينية**، الجزء الأول - الضفة الغربية، الطبعة الأولى، عمان ، 1990، ص 148.

و يرجى من هذا البحث الإسهام في إثراء المعرفة العلمية تجاه المخيمات الفلسطينية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

2: - مشكلة الدراسة

تمارس البيئة التي يعيش بها الفرد دوراً في التأثير على رغباته وطموحاته واتجاهاته نحو مختلف القضايا التي تهمه، فالمشكلة تكمن في كون المخيمات الفلسطينية مقامة على أرض ذات مساحة جغرافية محدودة لا يسمح لها بالتوسع الأفقي لتستوعب أعداداً كبيرة من اللاجئين، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها سكان المخيمات في ظل غياب حل سياسي لقضيتهم ، ومما أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر على المخيم نفسه وعلى المحيط به.

لذلك سعت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات سكان المخيم لإيجاد حل لمشكلتهم، لذا فمشكلة الدراسة تتمثل في معرفة مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على آراء سكان المخيم وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم والتي سوف يتم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة.

3: - أسئلة الدراسة

1. هل يوجد أثر لمتغير الجنس على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

2. هل يوجد أثر لمتغير العمر على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

3. هل يوجد تأثير لمتغير المستوى التعليمي على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

4. هل يوجد تأثير لمتغير مستوى الدخل على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

5. هل يوجد أثر لمتغير الوظيفة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

6.هل يوجد أثر لمتغير عدد أفراد الأسرة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

4: - الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المخيمات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية عن طريق دراسة مخيم بلاطة بصفته نموذجاً تطبيقياً، والتعرف على مدى تأثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لإيجاد الحل لوضعهم.

5: - أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع الهامة في تحديد مستقبل القضية الفلسطينية، فالدراسة تسعى لتقديم صورة عما يريده اللاجئ الفلسطيني من حلول مقترحة لتحسين وضعه الحالي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الأكاديمية المسحية، خاصةً على المستوى المحلي الفلسطيني التي تتناول هذا الجانب .

6: - منطقة الدراسة وحدودها

تتحدد منطقة الدراسة وحدودها في مخيم بلاطة شرقي مدينة نابلس . ويمكن وصف الواقع الحالي لمخيم بلاطة كما يلي :

يقع مخيم بلاطة شرقي مدينة نابلس على خط إحداثي محلي شمالي(179.23م) وخط إحداثي محلي شرقي (177.25م)ويرتفع عن سطح البحر 500م ويبعد عن مدينة نابلس (3كم)[1] ويعتبر من أكبر مخيماتها إذ تبلغ مساحته حسب الإحصائيات وكالة الغوث الدولية (252دونما).وتحيط به أراضي مدينة نابلس ودير الحطب. **انظر الخريطة رقم (1 3،2).**

وقد بني المخيم على أرض تابعة لقرية بلاطة شرقي مدينة نابلس عام 1950م لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى مدينة نابلس وقد كان أغلب سكانه من المدن والقرى الفلسطينية المحتلة الواقعة في مناطق وسط وشمال فلسطين ومنها يافا وحيفا وقراهما : كفر

عانة والعباسية والخيرية ساقية واليازور والجماسين وبيت دجن وقاقون والطيرة ودندن و دير طريف و سلمة و الفالوجة وقبل بناء مخيم بلاطة الرئيس كانت وكالة الغوث قد بنت مئات الخيام بالقرب من الحسبة القديمة* في نابلس لتأوي فيها اللاجئين الذين قدموا إلى المدينة بعد 1948م [2].

و يبلغ عدد سكان المخيم حسب تعداد السكان والمساكن والمنشآت 1997م (13187 فردا) وبلغ متوسط حجم الأسرة (6.0 فرد). يدير مخيم بلاطة مدير المخيم تم تكليفه من قبل وكالة الغوث، في حين بلغ عدد سكان مخيم بلاطة حسب تعداد السكان والمساكن والمنشآت 2007 (23677 فردا) وبلغ متوسط حجم الأسرة (5.5 فرد) في حين يبلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة (416 منشأة)وعدد المباني(1.512 مبنى) وعدد المساكن(3.173 مسكن)[3].فقد بلغت نسبة المساكن الملك في المخيم (88.9%)[4].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2000. **دليل التجمعات السكانية محافظة نابلس** : المجلد السادس. رام الله فلسطين، ص ص 84 -85 .

[2] لبيب عبد السلام قدسية ، **موسوعة المخيمات الفلسطينية، الجزء الأول - الضفة الغربية**، الطبعة الأولى، عمان ، 1990، ص 147.

* الحسبة: تعني سوق الخضار

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -2007. جدول رقم(26) دليل التجمعات السكانية في الضفة الغربية حسب مؤشرات مختارة،2007**، رام الله - فلسطين، ص109.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997**، رام الله، فلسطين

يوجد في المخيم (3) مدارس للذكور ومدرستان للإناث ومدرسة واحدة مختلطة، حيث بلغ عدد الطلاب فيها(1649) طالباً و(1684) طالبة، فقد بلغت نسبة الملتحقين بالمدارس (35%) وكما بلعت نسبة حملة البكالوريوس فأعلى(3.0%) ويوجد (4) مقاهي ومكتبة عامة ونادٍ رياضي ومركز ثقافي ومركز لتأهيل المعاقين وجمعيتان خيريتان و (3) مساجد ويوجد مكتب للشؤون الاجتماعية ومكتب للمجلس التشريعي و(8) عيادات طبية[1] ومركز صحي واحد تابع للأونروا، مركز لتوزيع الأغذية.ومركز واحد لبرامج النساء[2].

ويتوفر في المخيم شبكة مياه وكهرباء عامة وتشكل الشركة القطرية الإسرائيلية المصدر الرئيسي للكهرباء في التجمع ويتوفر شبكة صرف صحي وموقع للتخلص من النفايات ويتم جمع النفايات يومياً حيث يتم التخلص منها عن طريق حرقها ويتوفر شبكة هاتف تعمل من خلال مقسم آلي داخل التجمع (حسب إحصاءات 1999م)[3].

يواجه المخيم عدة مشاكل من أهمها :في مجال الكهرباء ومياه الشرب يتمثل ذلك في قدم شبكة المياه ووجود مناطق غير مخدومة، ففي فصل الصيف، يعمل نظام التوزيع أربعة أيام في الأسبوع فقط، فيما يعمل الخزان المحلي التابع للأونروا على توفير كميات محدودة من المياه[4].

وينتج عن استخدام موقع في المخيم للتخلص من المياه العادمة وموقع أخر لتجميع النفايات تأثيرات صحية وبيئية تتمثل في كون هذه المواقع تشكل مصدرا ً للروائح الكريهة والتلوث البيئي ومصدراً للعديد من التأثيرات الصحية السلبية على سكان المخيم وكما يعاني مخيم بلاطة

---

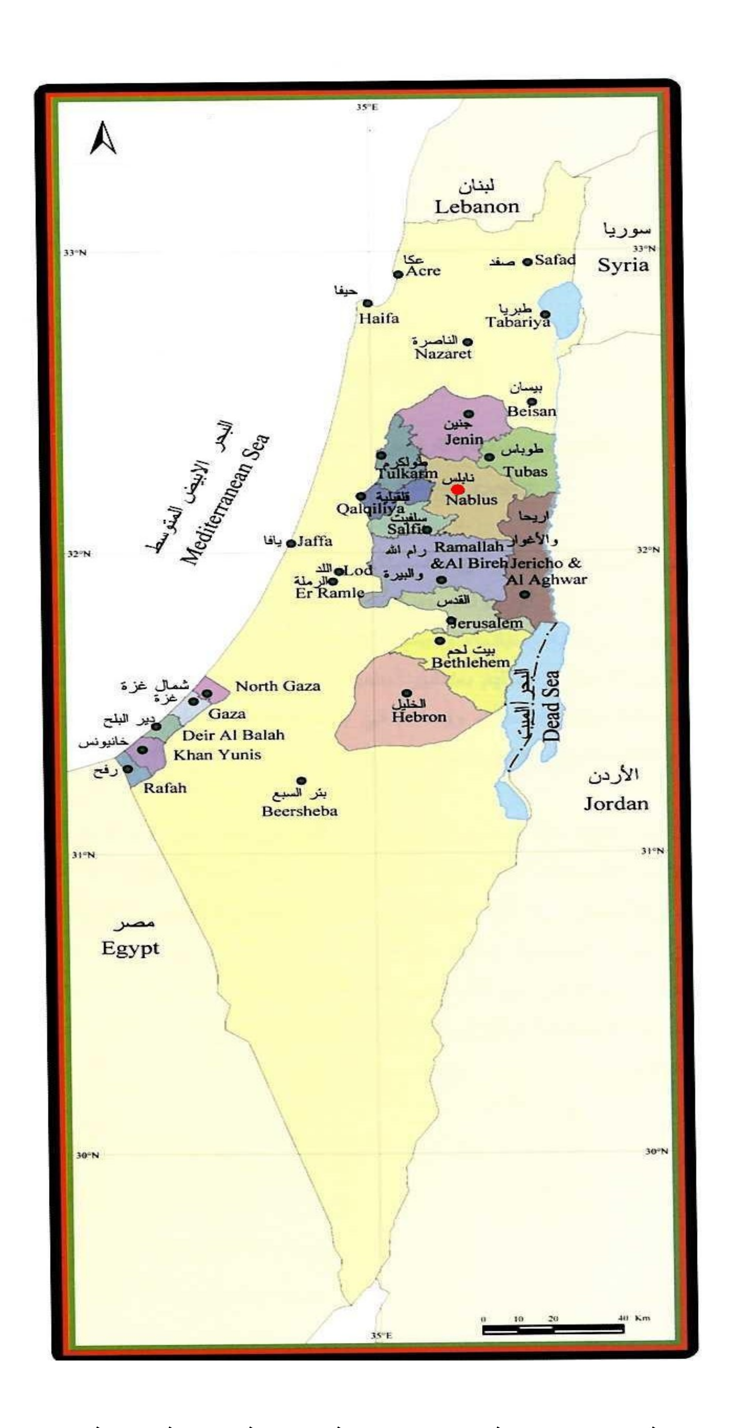
[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997**، رام الله، فلسطين

[2] الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية: http://www.unrwa.org ، تم زيارته في تاريخ2010/5/30.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2000. **دليل التجمعات السكانية محافظة نابلس** : المجلد السادس. رام الله فلسطين، ص ص 84 -85 .

[4] نفس المصدر

من نسبة مرتفعة في معدلات البطالة ، حيث بلغت النسبة (25%)، وهي تتأثر بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق العمالة الإسرائيلي[1]

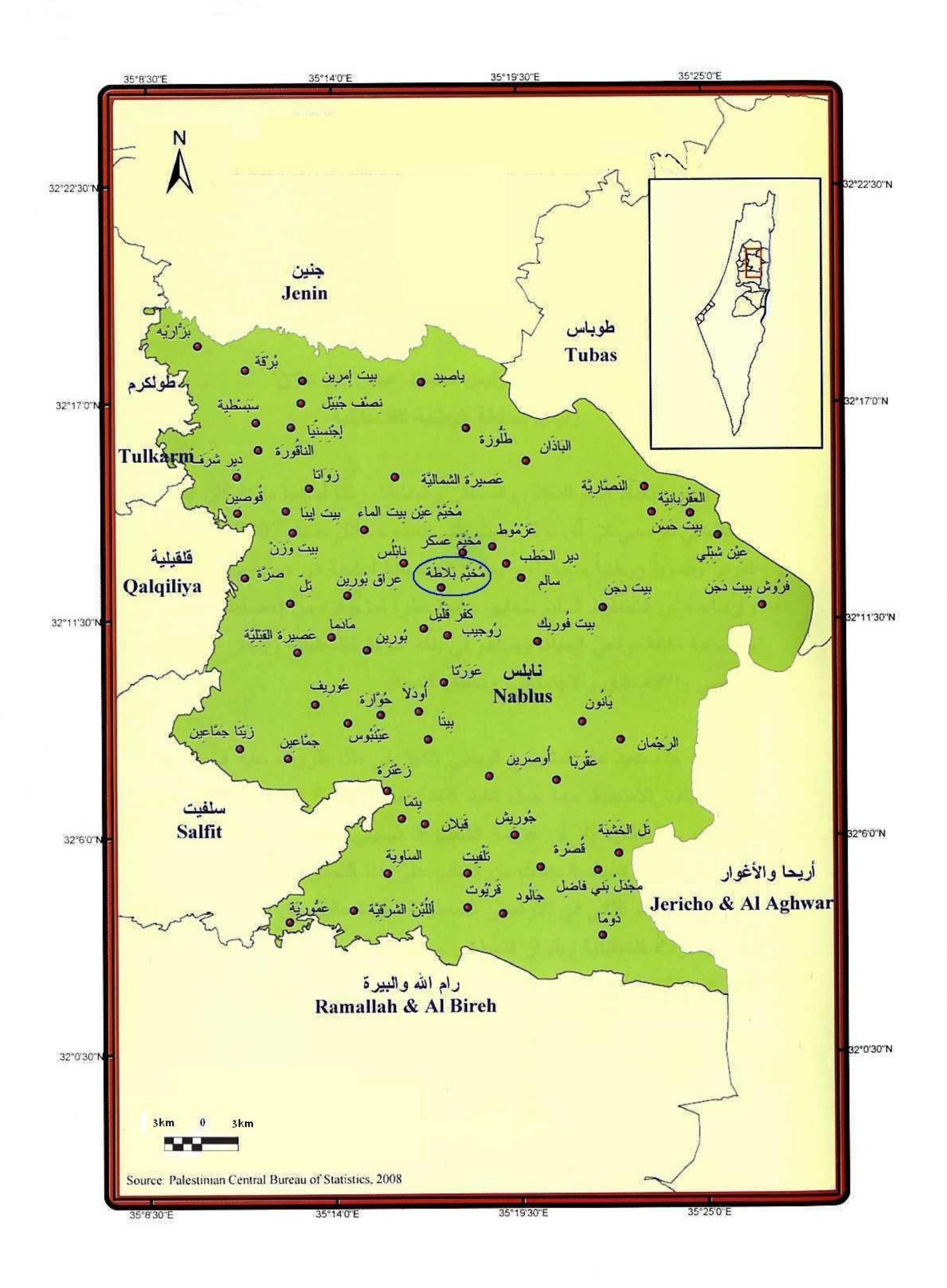


الخريطة رقم(1) موقع مدينة نابلس بالنسبة لفلسطين عامة وللضفة الغربية خاصة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

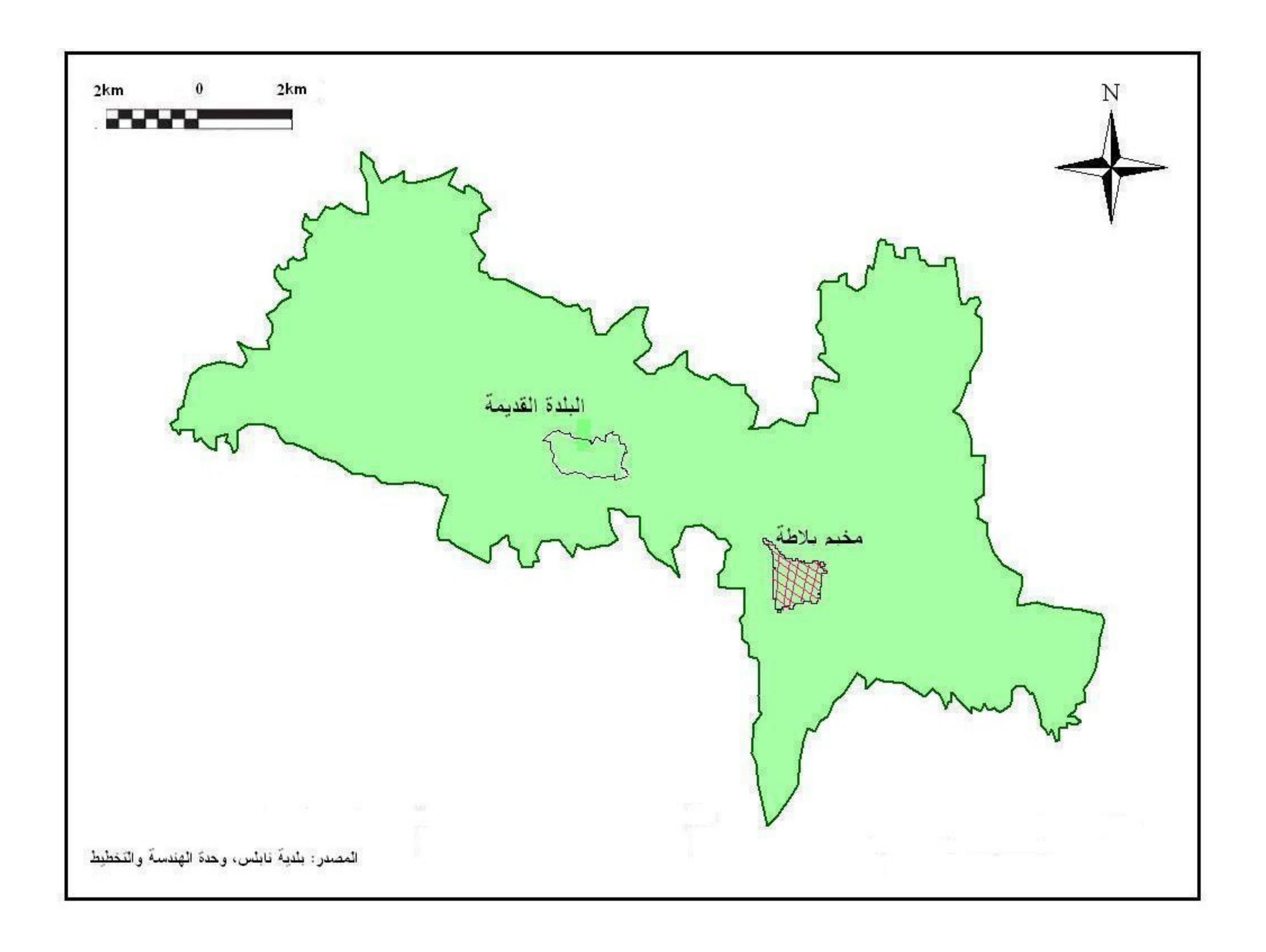
---

[1] نفس المكان



الخريطة رقم (2) موقع مخيم بلاطة بالنسبة للتجمعات السكانية في محافظة نابلس

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008.



الخريطة رقم (3) موقع مخيم بلاطة بالنسبة لمدينة نابلس



الصورة الفضائية رقم (1) لمخيم بلاطة.

المصدر: google earth، تمت زيارته في 2010/8/18م

7: - متغيرات الدراسة

1. **الجنس:** ويتضمن المستويان: (ذكر ، أنثى) .

2. **العمر :** ويتضمن المستويات : (18 -25عاماً ، 26-40 عاماً ، 41-60 عاماً ، أكثر من 61 عاماً) .

3. **مستوى الدخل :** ويتضمن المستويات :

(أقل 1000شيكل، من 1000-1500 شيكل، من 1501 2000 شيكل، من 2001-2500 شيكل، 2501-3000 شيكل، أكثر من 3000 شيكل) .

4.**المستوى التعليمي:** ويتضمن المستويات: (مرحلة ثانوية عامة، دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا ، أمي/ملم) .

5. **الوظيفة:** ويتضمن المستويات: موظف حكومي، موظف قطاع خاص، موظف في وكالة الغوث ، أعمال حرة ، عاطل عن العمل) .

6.**عدد أفراد الأسرة:** ويتضمن المستويات: (أقل من 5 أفراد، 5 -10 أفراد، أكثر من 10 أفراد)

وقد تم التعامل مع هذه المتغيرات للتعرف على مدى تأثيرها على آراء سكان المخيم وتوجهاتهم لإيجاد حل لمشكلتهم.

8: - مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع أرباب أسر اللاجئين الفلسطينيين لعينة الدراسة في مخيم بلاطة وهو من أكبر المخيمات الموجودة في الضفة الغربية حيث تجاوز عدد سكان المخيم(23,000)لاجئ مسجل ، وهو يقع ضمن حدود بلدية نابلس. وينحدر أصل سكان المخيم من 60 قرية تابعة لمناطق اللد ويافا والرملة. وهناك العديدين من السكان ممن ينحدرون من أصول بدوية[1].

9: - عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من(398) من أرباب الأسر في مخيم بلاطة تم توزيع الاستمارة على عينة من سكان مخيم بلاطة بلغ عددها (400) فرداً ،حيث تم استبعاد استمارتين نظرا لعدم صلاحيتها بسبب نقص بعض البيانات المتمثلة في متغيرات الدراسة وتم اختيار هذه الشريحة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة.اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

[1] الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية(الأونروا) http://www.unrwa.org ،تم زيارته في تاريخ 2010/5/30م.

10: إجراءات الدراسة ومنهجيتها:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على الاستمارة بصفتها أداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وذلك بغية معرفة أهم الخصائص العامة و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لمجتمع الدارسة ، وكما تم إدخال البيانات إلى برنامج (SPSS) لتحليل البيانات في محاولة لربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة وتوجهاتهم لرسم سيناريوهات مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيمات. كما سيتم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إنتاج الخرائط وذلك باستخدامِ الجيل (Arc veiw gis 3.3)، وبرنامج الرسام لتعريب الخرائط .

1-10: أداة الدراسة

تم استخدام لهذا الغرض استمارة مكونة من (42) سؤالاً ، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أجزاء :

* **الجزء الأول : ويتضمن البيانات الأولية :** ويتبعه الأسئلة : (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6) وتتضمن هذه الأسئلة متغيرات الدراسة .

* **الجزء الثاني : واقع اللاجئين** : ويتضمن الأسئلة : 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 14 16 17 18 19 22 23 24)

* **الجزء الثالث : الحلول المقترحة :** ويتبعه الأسئلة : (15 ، 20 ، 21 ، 25 ، 26 ، 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42).

وتم تصنيف هذا الجزء إلى عدة محاور تمثل الحلول المستقبلية المقترحة للوضع الحالي للاجئين، وذلك من خلال واقع اللاجئين والمتغيرات على الساحة الفلسطينية والدولية، ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والأدب الخاص بموضوع الدراسة، ووجهة نظر الباحثة، وهذه المحاور موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (1)

توزيع فقرات الاستمارة على الحلول المقترحة

الحلول المقترحة	أرقام الأسئلة
الأول (العودة)	**25 27 30 32 36 40 42**
الثاني (التعويض)	**26 33 34 35**
الثالث (الاندماج = التوطين والتجنيس)	**28 29 31 38**
الرابع (البقاء أو الخروج من المخيمات)	**37 39 41**

2 -10: إجراءات الدراسة الميدانية

تم توزيع الاستمارة على سكان مخيم بلاطة في الفترة الممتدة من 2009/6/8م - 2009/8/28م، حيث استخدم الأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، باتخاذ منزل ما تليه ستة منازل على التتابع، وذلك لأن المخيم يضم (2759 أسرة)[1]، وقد قسمت هذه الأسر على حجم العينة (400 أسرة) وبذلك تكون العينة قد شملت مجتمع الدارسة.

3 -10: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد الانتهاء من العمل الميداني تم إدخال بيانات الاستمارة إلى الحاسوب مستخدمة البرنامج الإحصائي (SPSS v 10.0) بهدف استخراج التوزيع التكراري (النسب المئوية) والوسط الحسابي ، واختبار "T. test" وأسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA -اختبار"F"- لمقارنة الأوساط الحسابية واستخدام اختبار شيفيه البعدي وذلك لمعرفة اتجاه الفروق بين مستويات المتغيرات. ومن أجل اختبار مدى صحة الأسئلة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -2007. جدول رقم(26)دليل التجمعات السكانية في الضفة الغربية حسب مؤشرات مختارة، 2007**، رام الله - فلسطين، ص.109

11: مصطلحات الدراسة

11-1: اللاجئين

عرفت هيئة الأمم المتحدة اللاجئين بأنهم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد سواءً بشكل فردي أو ضمن نزوح جماعي لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لمشاكل أخرى[1].

وعرفت الاونروا اللاجئ بأنه" الشخص الذي كان موطنه الأصلي فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب 1948م، والذي فقد نتيجة لهذه الحرب بيته ووسائل معيشته، وأصبح لاجئاً عام 1948م في أحد الأقطار التي تمنح فيها وكالة الغوث الدولية مساعدتها وإعانتها" [2].

عرف الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئون الفلسطينيون على أنهم:

(المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947، سواء اخرجوا منها أو بقوا فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني)[3].

أما تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاجئ الفلسطيني وذلك لغايات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997م فينص على ما يلي: إن حالة اللجوء هي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948م، ويصنف كل فرد فلسطيني حسب الحالات التالية[4]:

---

[1] صابرين الزين، **هوية اللاجئين في ثقافتهم ولغتهم المحكية:بحث مقارن مابين الجيل الثاني والثالث للنكبة ،مخيم الجلزون نموذجاً**، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة .

[2] مي صبحي الخنساء: **العودة حق:دراسة اجتماعية سياسية قانونية لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين القرارات الدولية** باحث للدراسات، بيروت- لبنان، ط1 2004، ص55.

[3] الموقع الالكتروني لجامعة النجاح الوطنية ،www.najah.edu/ar/prag ، أضيف 2010/12/5م

[4] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني ، خصائص اللاجئين الفلسطينيين ، ص 18.

1- **لاجئ مسجل**: إذا كان الفرد لاجئاً وله اسم في بطاقة التسجيل(المؤن)الصادرة عن وكالة الغوث.

2- **لاجئ غير مسجل**: إذا كان الفرد لاجئاً إلا أنه غير مسجل في بطاقة وكالة الغوث(المؤن) لأي سبب كان.

3- **ليس لاجئاً**:كل فلسطيني ليس من الفئتين السابقتين.

2-11:النازح/ النازحون:

مصطلح سياسي ظهر في ا لعقود الماضية من اجل تجزئة حق العودة للفلسطينيين المهجرين عن وطنهم، لذا فلا نجد إجماعا على تعريف محدد لمصطلح النازحين، ومرد هذا، لما يترتب - عليه من تحديد عدد النازحين، وبصورة عامة فان تعبير النازحين يطلق على المهجرين الفلسطينيين عام 1967م. بغية تمييزهم عن مهجري عام 1948م. ومع هذا فان بعض النازحين هم ذو صفة مزدوجة، أي أنهم لاجئون ونازحون في آن واحد، فقد كان بين نازحي 1967م أعداد من لاجئ 1948م. وممن كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، عشية نشوب حرب 1967م، واضطروا للهجرة للمرة الثانية. إذن هم" أولئك الأفراد وعائلاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب حزيران 1967م"[1].

3-11: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يقصد بالأوضاع الاقتصادية للسكان توزيعهم حسب حالتهم العملية وحسب المهن والأنشطة الاقتصادية المختلفة في منطقة معينة، والهدف من دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان هو معرفة حجم القوى العاملة ومعرفة السكان الفاعلين وغير الفاعلين، وكذلك معرفة

[1] الموقع الالكتروني لجامعة النجاح الوطنية، www.najah.edu/ar/prag ، أضيف 2010/12/5م

توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في منطقة أو قطر معين[1] في حين يقصد بالأوضاع الاجتماعية للسكان أوضاعهم المعيشة والسكنية والتعليمة.

وقد تم الاعتماد على متغيرات اقتصادية واجتماعية من أجل معرفة مدى تأثيرها على أراء وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم في المخيمات. وهذه المتغيرات هي: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، الوظيفة، عدد أفراد الأسرة).

4 -11: المخيمات الفلسطينية

هي عبارة عن مكان محدود المساحة يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون وقد أنشئت هذه المخيمات بعد حرب عام 1948م.لتأوي المهجرين من الفلسطينيين ، وتوجد المخيمات الفلسطينية في خمس مناطق رئيسية وهي: الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. بالإضافة إلى مخيمات الموجودة في العراق التي أقيمت بعد الغزو الأمريكي على العراق عام 2003م.

5 -11: الحلول المقترحة

هي عبارة عن حلول تصاغ على شكل مشاريع وقرارات دولية من اجل أيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومن أهم هذه الحلول هي:

أ - العودة.

ب - التعويض.

ج -(الاندماج = التوطين والتجنيس).

د -البقاء أو الخروج من المخيمات

---

[1] عبد علي الخفاف، **جغرافية السكان أسس عامة،** ط1، دارا الفكر العربي، عمان الأردن،1990، ص229.

وقد اعتمدت هذه الحلول في الدراسة وذلك بغية معرفة آراء وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين نحوها باعتبارها تشكل الحلول المقترحة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

12: الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تعرضت للقضية الفلسطينية بشكل عام ولقضية اللاجئين بشكل خاص، إلا أن أياً من هذه الدراسات لم تناقش قضية مخيم بلاطة سوى دراسة واحدة عنوانها " دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسة لمخيم بلاطة نابلس" وقد تناولت الموضوع من زاوية تختلف عن الزاوية التي ستتناولها هذه الدراسة ، وسوف يتم استعراض عدد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث ، وهي كما يلي:

1 :-دراسة نواف سلامة[1] بعنوان: **" بين العودة والتوطين : أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان - 1994م"** وقد عمل الباحث في هذه الدراسة إلى السعي لاستشراف نتائج وجه من أوجه تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على كل من لبنان والفلسطينيين المقيمين فيه، أي حل قضية اللاجئين وانعكاساتها على مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان.

وقد اعتمد الباحث على قراءة المواقف التي حكمت تعامل مختلف القوى الرئيسية مع هذه القضية وما يمكن أن يتبدل فيها في ضوء مسار المفاوضات القائمة منذ مؤتمر مدريد والاتفاق المعروف بـــ "غزة وأريحا أولاً " وذلك عام (1994م)، وكما هدفت الدراسة إلى التوصل إلى تقدير موضوعي للتحديات المقبلة بعيداً عن إتباع الأماني من جهة وعن التجاهل المقصود لبعد من أبعاد الموضوع تجنباً لحساسية من هنا ومن هناك.

وقام الباحث بتناول كل من المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين وحق العودة وموقف القيادة الفلسطينية وحجم التنازلات التي اضطرت القيادة إلى تقديمها في الاتفاق المعروف بـ "

---

[1] نواف سلام، **بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع19 1994.ص ص 29- 48.

غزة وأريحا أولاً " وقبولها بشروط التسوية السلمية مع إسرائيل، كما تحدث أيضا عن الثوابت الإسرائيلية والموقف الذي اتخذته في إطار لجنة اللاجئين، وعن موقف اللبناني الرافض لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلاده.

2 -دراسة شلومو غازيت[1]بعنوان:**" قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي - 1995م"** وقد قدم فيها الباحث صورة عامة عن مشكلة اللاجئين وأعدادهم، كما بين مواقف الأطراف المعنية بهذه القضية واستعراض الموقف الفلسطيني طوال فترة الصراع، وتطرق الباحث للموقف الأمريكي الذي يتجنب اتخاذ مواقف محددة من مشكلة اللاجئين.

و قد توصل الباحث إلى أنه لا يمكن الوصول إلى حل حقيقي للصراع العربي الإسرائيلي دون إنهاء مشكلة اللاجئين من جميع جوانبها، ويقدم البحث مجموعة من الاقتراحات منها إلغاء الأونروا ونقل مسؤولية اللاجئين إلى الدول المضيفة واعتراف إسرائيل بالمعاناة الفلسطينية كمساهمة نفسية، وضرورة المساهمة في تعويض اللاجئين، ومقايضة ممتلكات اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية بممتلكات الفلسطينيين في إسرائيل.

ويلاحظ أن شلومو غازيت يؤيد وجهة النظر الإسرائيلية التي تقول: أن الفلسطينيين خرجوا من مدنهم وقراهم تلبية للنداءات العربية أي أن العصابات الإسرائيلية غير مسئولة عن اللجوء الفلسطيني.

3 -دراسة هارلود أدلمان[2]بعنوان:**" اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاقتصادي والحلول المؤقتة - 1995م"**، وقد أكد الباحث في دراسته أن مشاكل اللاجئين بحاجة إلى حلول دائمة، و يكمن الحل الحقيقي لمشكلتهم في الاندماج الاقتصادي للاجئين في المجتمع.

---

[1] شلومو غازيت، **قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي**، مجلة الدراسات الفلسطينية،ع 22 .1995

[2] هارلود أدلمان، **اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاقتصادي والحلول المؤقتة**، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، 1995.

ويرى الباحث أن هناك ثلاثة أشكال للحلول الدائمة لأوضاع اللاجئين؛ إما بإعادتهم إلى موطنهم الأصلي، وإما بتوطينهم في بلدان العالم الثالث التي لها القدرة والطاقة والاستعداد لاستيعابهم، أو إما بتوطينهم في نفس البلد الذين هم فيه، فالاندماج برأي الباحث هو القضاء على هوية اللاجئين بصفتهم جماعةً، ويسمى هذا دمجاً اجتماعياً.

ومن جانب آخر يرى الباحث أن هناك ثلاث وسائل من المساعدات المؤقتة يمكن تقديمها للاجئين في مقابل الحلول الدائمة المقترحة وهذه الوسائل هي : الاندماج الاقتصادي ، والتشغيل، والإغاثة والأخيرة تتطلب التزود بالحصص الغذائية والإسكان والخدمات ، وأما فيما يتعلق بالتشغيل فهو يعتبر المجهود الأكثر تكلفة من خلال تقديم عمل مفيد مادياً للاجئين في مشاريع تعود بالنفع على بلد اللجوء وفي الوقت ذاته تحقق درجة من الكرامة للاجئ، بحيث يصبح قادراً على دعم نفسه من خلال العمل، أما الحل المتمثل بالاندماج الاقتصادي، فهو عادة يرتبط بمشاريع التطوير لكي تمكن اللاجئين من العثور على أشغال طويلة الأمد بحيث يدعمون أنفسهم بشكل كامل ،مما يؤدي إلى اندماجهم في مختلف النواحي الحياتية وذكر الباحث أن هذا الحل يتطلب رأس مالي أولي ، على الرغم من أن القصد منه توفير المال على المدى البعيد وهذا في النهاية يوفر حياة كريمة للاجئين.

ويدعم الباحث رأيه أنه يجب على وكالة الغوث أن تقوم بالاستعدادات الضرورية لإنشاء صندوق إعادة دمجهم وذلك لتسهيل المشاريع قدر الإمكان ويؤكد على أهمية تحقيق الدمج الاقتصادي على اعتبار أنه المدخل الأساس لعملية الدمج من نواحٍ أخرى كالدمج الاجتماعي والثقافي.

4 -دراسة سليم تماري[1] بعنوان: **" الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين - 1995م"** ، ناقش الباحث قضية اللاجئين والإشكاليات التي تمر بها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ...الخ ، وأكد على أن قضية اللاجئين تحتاج إلى تفكير عميق من أجل

---

[1] سليم تماري ، **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين،** مجلة الدراسات الفلسطينية،1995.

تحقيق البدائل التي يستطيع اللاجئون من خلالها المحافظة على حق العودة، وضرورة التفكير بقضية الدمج للمخيمات من أجل تخفيف حدة الأزمات التي تعاني منها هذه المخيمات.

و تعرض الباحث لموضوع الدمج بصفته حلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين في ك الدول التي استضافت اللاجئين وإلى أن موضوع الدمج مرفوض من ناحية نظرية في كل من سوريا والأردن ولبنان ، ولكن من الناحية العملية الدمج موجود بالأردن على عكس كل من سوريا ولبنان.

وذكر الباحث أن اللاجئ غير مجبر على العيش في المخيم، وأن من تحسنت ظروفه المادية بنى على أطراف المخيم أو هاجر منه ، وقد أدى الحراك الاجتماعي في المخيم إلى وضع جديد تمثل في تحويل المخيمات إلى مراكز وتجمعات للاجئين الفلسطينيين الأكثر فقراً من ناحية أخرى أكد على أن المخيمات ما زالت توفر للاجئين الفلسطينيين خدمات صحية وتعليمية واجتماعية تجعل من المخيم مكان سكن له بعض الأفضلية.

وقد أوصى الباحث بضرورة إنشاء وزارة استيعاب لمعاجلة المشاكل الجغرافية والسكانية والاقتصادية للاجئين، و كذلك إنشاء لجان قانونية تعالج وضع اللاجئ مستقبلا وتطالب بحقوقه داخل إسرائيل سواء حق العودة أو التعويض، كما أكد على ضرورة أن يتم تحديد العلاقة مع وكالة الغوث الدولية في الفترة الانتقالية.

5 -دراسة سلمان أبو ستة[1]بعنوان: **"حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن أيضا - 1996م "** وفي هذه الدراسة يتعرض الباحث إلى ولادة مشكلة اللاجئين، وإلى الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل على إرغام الفلسطينيين على ترك قراهم ومنازلهم، ثم بين الأسس القانونية لحق العودة اللاجئين الفلسطينيين، وإمكانية عودة هؤلاء اللاجئين لا سيما وأن هناك مناطق في فلسطين تستوعب هؤلاء اللاجئين، كما قدم الباحث أيضاً صورة لمعارضة إسرائيل لحق اللاجئين بالعودة.

[1] سلمان أبو ستة، **حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً** ، المستقبل العربي، ع 208،1996،ص 4 - 38.

6 -دراسة إيليا زريق[1]بعنوان: **"اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة - 1998م"**، تناو الباحث في دراسته تعريف وضع اللاجئ، وسياسية الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية هذه السياسية الرافضة دوماً لقيام دولة فلسطينية مستقلة، كما تناول الباحث رفض الأمم المتحدة حل النزاع الفلسطيني وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 194 وعدم إمكانية ذلك.

كما ناقش زريق التعارض الحاصل بين الآراء الفلسطينية والإسرائيلية بشأن موضوع اللاجئين، وأخيراً تناول مواقف الحكومات العربية والسياسات التي انتهجتها بشأن موضوع اللاجئين.

7 - دراسة حمد سعيد الموعد [2]بعنوان: **"اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: ماضيهم...حاضرهم...ومستقبلهم - 1999م "** تناولت هذه الدراسة التجربة الجماعية للاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ مغادرتهم بلدانهم ومدنهم في فلسطين حتى وصولهم الأراضي السورية، وتطرقت إلى تجربتهم في التكيف في سوريا وبروزهم مجتمعاً مندمجاً اندماجاً لا يصل إلى حد ذوبانهم في المجتمع السوري .

وجمع الموعد في دراسته بين عدة موضوعات منها السياسية الاقتصادية والإحصائية وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولجي.

و هدف الباحث إلى إلقاء الضوء على تجربة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وإزالة بعض مظاهر سوء الفهم والغموض المتعلقة بهذه التجربة. وتناول الباحث أبرز سمات التجمع الفلسطيني الفريد من نوعه ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارة تتضمن 44 سؤالا تناولت الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والصحية والقانونية للاجئين في سوريا، بالإضافة إلى توجهاتهم في حل مشكلتهم ،وقد بينت الدراسة أن(96%) من

---

[1] أيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مجلة الدراسات الفلسطينية** بيروت، 1998.

[2] حمد سعيد الموعد، **اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: ماضيهم..حاضرهم..ومستقبلهم**، مجلة صامد الاقتصادي، ع117 -118 1999،دار الكرمل للنشر والتوزيع عمان، ص ص 214- 231.

الذين شملتهم الاستمارة يردون العودة إلى فلسطين كحل لمسألة لجوئهم وأن (56%)يردون العودة إلى مدنهم وقراهم بالذات و(25%)يقبلون بالعودة إلى أي مكان في فلسطين.

وتناول أيضاً موقف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من قضية اللاجئين ويعتقد الفلسطينيون في سوريا أن حصر مهام السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى إعفائها من حق تمثيل اللاجئين، ويعفيها من المسؤولية للتفاوض نيابة عنهم هذا ما عبر عنه أكثر من (65%) من الذين شملتهم الاستمارة، بينما أيد (16%) تفاوض السلطة نيابة عنهم وتبين أن اللاجئين يردون أن يشاركوا في المفاوضات النهائية ولا بد من إجراء استفتاء لاختيار ممثلين عنهم.

و من خلال الدراسة توجد عدة استنتاجات هي:

- لا يمكن حل مسألة اللاجئين دون العودة، وهذا الحق قانوني وإنساني وممكن، وهو لا يتأثر بمرور الزمن ولا يسقط بالتقادم.

- لا يمكن أن تعني حل مسألة اللاجئين على حساب الفلسطينيين كما تريد إسرائيل والولايات المتحدة

- عدم إمكانية إعادة الزمن إلى الوراء، أي أن الفلسطينيين لا يريدون إعادة الأمور إلى ما كانت عليه عام 1948م.

- المرونة تعني إمكانية العودة إلى فلسطين كلها إذا أعطي اللاجئ حقوقه المدنية والسياسية كاملة إضافة إلى حق المواطنة.

- رغم النواقص إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية دفعت بالقضية الفلسطينية خطوة نحو الأمام ،وهذه الخطوة ستؤدي حتماً إلى قيام الدولة الوطنية المستقلة،وتُبقي منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

8 -دراسة ماجد العاروري[1] بعنوان: **" اللاجئون الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم - 2003م "** تعد هذه الدراسة مدخلا للتعرف على ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين ، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة العلاقة بين الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال الاستناد إلى ميثاق المفوضية لعام 1950م ، والمعاهدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951م ، كما تعرض الباحث إلى علاقة كل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، ولجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين ووكالة الغوث الدولية (الأونروا) ومعرفة هل نجحت هذه الجهات بتوفير الحماية والحل الدائم للاجئين الفلسطينيين أم فشل.

كما تناول الباحث أبرز المشاريع السياسية الدولية التي طرحت لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما قام الباحث بالتدقيق ما إذا كانت هذه المشاريع المختلفة قد ساهمت في توفير الحماية للاجئين أم لا ، والقرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين وفي مقدمتها قرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1948م.

وأهم نتائج الدراسة وذلك من أجل إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين يجب :

1 - أن يتوفر له مناخ سياسي ملائم، وذلك من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

2 - لابد من توفير نوعين من الحقوق للاجئين هنا: الحقوق الجماعية والحقوق الفردية.

3 - توفر شرطين أساسين هما: الحاجة والإرادة. الشرط الأول الحاجة وهو متعلق بحاجة اللاجئين الذين يعانون كثيراً في حياتهم اليومية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية البائسة التي يعيشونها.أما الشرط الثاني في حال الإرادة فإسرائيل تتنكر لقضية اللاجئين ولا تريد حل هذه المشكلة على حسابها ، بالمقابل اللاجئون يرفضون التخلي عن حق العودة الجمعية.

---

[1] ماجد العاروري ، **اللاجئون الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم،** مجلة تسامح ، العدد الثاني، السنة الأولى تموز 2003، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- فلسطين، ص 65 -83.

4 - أعادة تقييم قانوني سريع للأسباب التي تؤدي إلى حدوث فجوات في الحماية الدولية للاجئين .

9 -عبد المنعم محسن خضر مهداوي[1] بعنوان: **" التوجهات التخطيطية والعمرانية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية حالة دراسية لمخيم الفارعة -2004م"** تناول الباحث في هذه الدراسة لمحة تاريخية عن اللاجئين وتأسيس المخيمات وبشكل خاص مخيم الفارعة، بالإضافة إلى خصائص السكان وأعدادهم

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : ثبات الحيز الجغرافي لهذه المخيمات ومحدودية مساحتها مع زيادة عدد سكانها ، وهذا خلق مشاكل اجتماعية وصحية عديدة مثل الازدحام السكاني والتشويه المعماري للبناء نتيجة لتراص المنازل وبناء طوابق بدون أي ضوابط أو قانون ينظم ذلك مما أدى إلى تآكل الارتدادات بين هذه المساكن ونفاذ الساحات العامة التي كانت متنفس للأطفال.

ومن أهم ما أوصى به الباحث في دراسته أن تقوم وكالة الغوث الدولية (الأونروا) كونها الجهة المسئولة عن المخيم بالإضافة للمؤسسات العالمية التي تعنى بضحايا الحروب بتحمل مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية اتجاه هؤلاء اللاجئين ، وذلك من خلال القيام باستئجار المزيد من الأرض وخاصة الملاصقة للمخيم من أجل التوسيع ، وخص الباحث بذلك الأراضي الشمالية والشمالية الغربية للمخيم ، كما أوصى الباحث بوضع شروط وضوابط صارمة لعملية البناء والإشراف على التنفيذ كي لا تتكرر تلك المشاكل الناجمة عن فوضى البناء.

وفي نهاية الأمر أوصى الباحث بدعم المخيمات بشتى الوسائل من اجل تدعيم صمودها والحفاظ على هويتها وقضيتها وحق اللاجئين في العودة وتقرير المصير.

---

[1] عبد المنعم محسن خضر مهداوي، **التوجهات التخطيطية والعمرانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية حالة دراسية لمخيم الفارعة،** رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا ،2004.

10 - دراسة حمد سعيد الموعد[1]بعنوان **:" الثابت والمتحول في سوسيولوجيا مخيم اليرموك - 2005م"** يهدف الباحث إلى دراسة سوسيولوجيا المخيم وبخاصة مخيم اليرموك، ويسلط الضوء على التجمع الفلسطيني من خلال سماته العامة وأنماط العلاقات القائمة فيه وفي محيطه كما هدف الباحث إلى دراسة الحراك الداخلي المتعدد الأشكال والاتجاهات وانعكاساته على بنية المجتمع ومفاهيمه وقيمه ، وأخيرا سلط الضوء على كيفية رؤية الإنسان في المخيم لذاته ، كما ركزت الدراسة على الثابت والمتغير في حياة المخيم وعلاقاته وتفاعلاته .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث عدم استقرار البنية الاجتماعية في المخيم، خصوصاً في المراحل الأولى لنشأة المخيم، هي أن نموه السكاني لا يرتبط فقط بالزيادة الطبيعية، بل بموجات الهجرة التي قدمت إليه من أماكن مختلفة، وانتشار ظاهرة العمل المأجور بسبب عدم توفر أية ملكية للأراضي الزراعية، وكما تم التوصل إلى أن سوسيولوجيا اللاجئين الفلسطينيين في الشتات هي سوسيولوجيا أقليات مع العلم أن الأقلية تعرف بأنها جماعة من الناس تعيش في الدولة/الأمة وتشكل جزء منها، لكن هذه الجماعة تشعر أنها تعامل بشكل مختلف عن غيرها. وتوصل الباحث إلى أن الحراك الاجتماعي في المخيم أدى إلى تغير بنيته وشكله، وبالتالي تغير المخيم في التسعينات عما كان في الخمسينيات.

11 **-** دراسة سعاد حسن شتيوي[2]بعنوان: **"دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسية لمخيم بلاطة نابلس - 2006م"**، تركز الدراسة على اللاجئين في الضفة الغربية وبخاصة في مخيم بلاطة ومدى استعدادهم لتقبل فكرة الدمج بأنواعه .

وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى البحث في آليات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتحقيق الدمج بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي والخدماتي في مخيم بلاطة وضمان الحياة الكريمة والآمنة لهؤلاء السكان .

---

[1] حمد سعيد الموعد، **الثابت والمتحول في سوسيولوجيا مخيم اليرموك**، مجلة صامد الاقتصادي، المجلد 27، العدد 141 - 142 2005.

[2] سعاد حسن شتيوي، **دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسية لمخيم بلاطة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2006م.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن سكان مخيم بلاطة يقبلون عملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وكما أكدت الدراسة على أن تحسين المخيم وتطويره لا يتعارض مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

و أوصت الباحثة في دراستها ضرورة تحسين الأوضاع السكنية والاقتصادية والخدمية أساساً ومقدمة لعملية الدمج من خلال توفير الدعم المالي اللازم ، وتشكيل لجنة فنية في إطار من الشراكة والتكامل بين وكالة الغوث الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية وبلدية نابلس والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة في المخيم ، وعلى أساس من التوعية والمشاركة الجماهيرية، كما أوصت بضرورة العمل من أجل دعم و تطوير بيئة المخيم وتحسينها بمختلف الوسائل والآليات المقترحة من أجل ضمان ثقافة حق العودة وتعزيزها عبر الأجيال القادمة.

12- دراسة أمل صلاح محمد تصلق[1]بعنوان:**" الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية ،حالة دراسية لمخيم جنين(الضفة الغربية) - 2006م"**: تناولت الباحثة مراحل التطور العمراني في المخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم جنين بشكل خاص ،حيث كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم جنين بشكل خاص .

فقد ركزت الباحثة على تحليل النسيج العمراني للمخيم وتحليل الخصائص المعمارية والخدمات والمرافق العامة وشبكة الشوارع من خلال مراحل التطور العمراني للمخيم منذ بداية نشأته في عام 1956م ولغاية 2006 م ، وأخذت بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تشكيل النسيج العمراني للمخيم.

وقامت الباحثة من أجل تحقيق هدفها بإتباع منهج التاريخي في جمع المعلومات حول التطور التاريخي والعمراني لمخيم جنين، كما اتبعت المنهج الوصفي في دارسة الواقع الحالي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي ، واستخدمت المسح الميداني.

---

[2] أمل صلاح محمد تصلق، **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية حالة دراسية لمخيم جنين" الضفة الغربية"** ، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا ،2006م.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في دراستها :

1 وجود تشابه بين النسيج العمراني لمخيم جنين والنسيج العمراني للمدنية العربية والإسلامية الذي يعكس الملامح الثقافية والاجتماعية للسكان.

2 أظهرت النتائج تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية في المخيم نتيجة للارتفاع الكبير في الكثافة السكانية

وأوصت الباحثة في دراستها على العمل على وضع ضوابط ومعايير للبناء في المخيم تضمن المحافظة على النسيج العمراني وتوفير الخدمات والمرافق العامة وتوزيعها بشكل ملائم يراعي احتياجات السكان.

كما أكدت الدراسة على أهمية تأهيل المخيمات الفلسطينية مع ضرورة عدم التخلي عن حق العودة وبما لا يتعارض مع السيناريوهات السياسية للتعامل مع مشكلة اللاجئين.

13 - دراسة علاء محمود علاونة[1] بعنوان: **"اللاجئون الفلسطينيون في الأردن والحل النهائي - 2007م"** تناول الباحث مدى تأثير المتغيرات الاجتماعية على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحل النهائي، اعتمد الباحث على الاستبانة أداة لجمع البيانات واستخدم المنهج التحليلي الكمي في محاولة للربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة وتوجهاتهم نحو الحل النهائي.

و أكدت الدارسة أن اللاجئين ما زالوا متمسكين بحقهم في العودة، وكشفت عن وجود علاقة عكسية بين حل العودة وحل التعويض وعن علاقة إيجابية بين الاندماج والتعويض أنّ من يقبل بالتعويض يميل إلى قبول الاندماج. كما دلت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين التوجه نحو العودة من جهة والاندماج من جهة أخرى.

---

[1] علاء محمود علاونة، **اللاجئون الفلسطينيون في الأردن والحل النهائي**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع - الأردن- اربد ، 2007 .ص9 - 134.

وبينت الدراسة أنه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس على اتجاهات اللاجئين نحو الحل النهائي، في حين تبين أن لكل من متغير العمر وحجم الأسرة والمستوى التعليمي ومستوى الدخل والوظيفة تأثيراً على اتجاهات اللاجئين نحو الحل النهائي .

وفي ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة القيام بمزيد من الدراسات التي تقيس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحل النهائي ليتم رسم صورة واضحة عما يريده اللاجئ من الحل النهائي.

وأوصت الدراسة كذلك بضرورة إعطاء اللاجئين الحق في اختيار مستقبلهم وفقا للمعايير الدولية الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، بالإضافة إلى محاولة القيام بتعداد شامل للاجئين الفلسطينيين في أنحاء العالم ما أمكن ذلك ، وأوصت أيضاً لدعم الجهود التي تقوم بها المؤسسات والجهات المختلفة لكسب تأييد الرأي العام، وكما دعت إلى تحسين أوضاع مخيمات اللاجئين في الأردن.

14 - دراسة صلاح الصوباني [1]بعنوان: **"تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية - 2007م"** ، تناول الباحث سكان فلسطين ما قبل النكبة وما بعدها، وتناول أعداد اللاجئين قبل وبعد عام 1967م ، بالإضافة إلى أعداد اللاجئين المسجلين وغير المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية .

وأهم ما توصل إليه الباحث من دراسته:

1 - التقديرات المتضاربة لعدد السكان الفلسطينيين ناتجة عن اختلاف المناهج في التقدير ، واختلاف المفاهيم لمن هو من أصل فلسطيني والهوية الفلسطينية . مما تطلب تحديد الهوية الفلسطينية.

---

[1] صلاح الصوباني، **تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية**، مجلة تسامح ،العدد التاسع عشر،السنة الخامسة كانون اول 2007 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- فلسطين.

2 يرى الباحث أنه من الممكن أن تلعب السفارات الفلسطينية دوراً مهما في جمع المعلومات الموثقة عن أعدادهم وأماكن وتواجدهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية

3 الطلب من البلدان العربية رسمياً أن تستضيف فلسطيني الشتات والتي تجري تعدادات دورية للسكان فيها والإفراج عن البيانات الخام الخاصة بالفلسطينيين المتواجدين على أرضها.

4 التعاون مع وكالة الغوث الدولية (الأونروا) لإجراء مسوحات شاملة للفلسطينيين داخل مخيمات الشتات وخارجها في مناطق عملياتها ، ودراسة جوانب الضعف والقوة في البيانات التي تصدرها، والتعرف على خصائص اللاجئين من مختلف الجوانب.

5 بناء قاعدة بيانات شاملة لفلسطيني الشتات بحيث يجري تحديثها وتطويرها وفق الظروف والمستجدات.

6 العمل على حصر الكفاءات الفلسطينية المقيمين خارج فلسطين والمنتمين لها من اجل الاستفادة من خبراتهم العملية والعلمية.

15 - دراسة رفيق هوراي[1] بعنوان: **" اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية - 2008م"**

هدفت هذه الدراسة الإحصائية لمعرفة أعداد وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان ، تضمنت معلومات عن (1350)حالة تقدمت إلى ممثلية منظمة التحرير لدى الجمهورية اللبنانية للحصول على بطاقات تعريف حتى نهاية عام 2006م .

ومن أهم ما تم التوصل إليه :

1 - إن متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية تستدعي المساعدة القانونية خلال الاستشارات وتعديل القرارات .

---

[1] رفيق هوراي، **اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية،** مجلة تسامح ،العدد التاسع عشر،السنة الخامسة كانون اول 2007 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- فلسطين، ص33 -45.

2 - التنسيق بين ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وسائر الهيئات المهتمة والتي يفترض بها التنسيق في المجال القانوني إلى جانب حملات المناصرة ، وبالتالي تشكيل مجموعات تضغط على الدول التي أصدرت الوثائق الأولى المنتهية صلاحيتها ، وهذا لا يلغي الاستمرار في مساعدتهم على المستوى الخدماتي من خلال متابعة تقديم الخدمات الإحصاء والتوثيق والتوعية والإعلام.

3 - التنسيق بين جميع الهيئات المهتمة من أجل تعميم قرارات وتعليمات الأونروا ، وكذلك التنسيق معها من أجل تكامل توفير الخدمات لهم.

16- دراسة ناهض زقوت بعنوان[1]: **" اللجوء والاضطهاد: اللاجئون الفلسطينيون في العراق(1948م -2009م) - 2010م"** : تناول الباحث في هذه الدارسة كيفية ترحيل اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق كما تناول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من الخمسينيات وحتى الاحتلال الأمريكي.وتحدث بالتفصيل عن الأوضاع السكنية والنمو السكاني وقسم الأنظمة لسكن اللاجئين الفلسطينيين إلى ثلاث أقسام: نظام الملاجئ، المساكن الشعبية، ومشروع البلديات. وتناول تعداد اللاجئين والنمو السكاني، كما تطرق لأوضاع اللاجئين التعليمية والسياسية والعمل وتناول بشكل مفصل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بعد الاحتلال.

وأخيراً يلاحظ أن هناك تشابه بين هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة من جميع النواحي، لكن وجه الاختلاف بينهما أن هذه الدراسة شكلت إطاراً يضم ما تعرضت له الدراسات السابقة مجتمعة، حيث تناولت جميع الجوانب التي تخص قضية اللاجئين الفلسطينيين من ولادة القضية إلى تقديرات أعدادهم من عام 1948 -2009م، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المضيفة، بالإضافة إلى أهم القرارات الدولية ومشاريع التسوية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وكما تناولت مخيم بلاطة نموذجا لمعرفة آراء وتوجهاتهم نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

---

[1] ناهض زقوت ، اللجوء والاضطهاد:**اللاجئون الفلسطينيون في العراق"1948 -2009"** ، سياسات فصلية تصدر عن معهد سياسات العامة،العدد 11، كانون الثاني 2010، رام الله فلسطين.

وكما يوجد تشابه بين هذه الدراسة وبين دراسة علاء علاونه في بعض الجوانب لكن وجهة الاختلاف بينهما عينة الدراسة فقد أجريت دراسة علاء علاونه على مخيم اربد في الأردن، في حين أجريت هذه الدراسة على مخيم بلاطة في الضفة الغربية فالأردن تعتبر دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين، في حين الضفة الغربية هي جزء من فلسطين لكن ليس مكان السكن الأصلي للاجئي مخيم بلاطة.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن مشكلة اللاجئين

المقدمة: -

تعتبر مسألة التطرق للأحداث التاريخية التي واكبت الترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه من المواضيع الشائكة، فقد اكتسبت عملية البحث في أسباب ترحيل الشعب الفلسطيني من فلسطين أهمية كبرى من الناحية القانونية؛ لأن عملية ترحيل شعب كامل يعد عملاً خارقاً للقانون الدولي العام.

و قد ارتبطت موجات اقتلاع الشعب الفلسطيني عبر سنوات الصراع العربي الإسرائيلي بمجموعة من الأسباب، لذلك فالسرد التاريخي لنكبة فلسطين يساعد في فهم الأسباب التي كانت وراء نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وللتعرف على مشكلة اللاجئين لابدّ من عرض هذه الأسباب التي أدت إلى حدوث مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كالانتداب البريطاني وقرار التقسيم رقم181 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، ومن ثم حرب 1948م والمجازر الصهيونية، والتعرف على سياسة الترحيل والتدمير الشامل للمدن والقرى، وكذلك معرفة أعداد اللاجئين، ومسار حركة هجرتهم وتوزيعهم، والتعرف على نشأة وكالة الغوث الدولية.

أولاً: - نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن لتنشأ وتتعقد وتتواصل لولا المؤامرة الدولية التي كان يقودها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع الحركة الصهيونية من ناحية، ولو لم تنفذ الحركة الصهيونية سياستها من حرق وتدمير وترحيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى. فاستندت سياسة الحركة الصهيونية على عدد من المنطلقات والأساطير الأيدلوجية والمواقف الفكرية والسياسية، التي استمرت حتى بعد قيام دولة إسرائيل.

وقد أدركت الحركة الصهيونية أن قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين لن يتم، إلا بعد اقتلاع عرب فلسطين من أرضهم والسيطرة عليها من أجل تحقيق الكيان الصهيوني على هذه الأرض ، وبلورة شخصية اجتماعية يهودية متجانسه في إطار قومي جديد[1].

وعلى الرغم من أن ظاهرة اللجوء شكلت عبر التاريخ رد فعل طبيعياً للشعوب اتجاه الظلم الذي تتعرض له ، فقد وجد الشعب الفلسطيني نفسه مجبراً على اللجوء إلى الدول المجاورة عام1947 1948م نتيجة للأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق أبناءه، والتي أدت إلى نشوء "دولة إسرائيل"، والتسبب بمأساة كبيرة عرفت بقضية اللاجئين الفلسطينيين[2].

فالمؤرخون يتفقون على أنه تم التخطيط لهذه المأساة بصورة مسبقة مع بدء اليهود السوفيت بالتفكير جدياً بالهجرة إلى فلسطين منذ عام 1880 م، توحيداً للقومية اليهودية من وجهة نظرهم كما يدعون[3]، فعملية البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين تقودنا إلى أحد أهم الدعائم الأساسية الاستراتيجية الصهيونية في فلسطين التي تدعو إلى ترحيل الشعب الفلسطيني وتهجيره، وذلك من خلال العديد من الممارسات غير القانونية بغية اغتصاب وطنه واستيطانه وتهويده .

فكانت مقترحات الترحيل إلى فلسطين تمتد إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل بعقود عدة لتصل إلى المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في (بازل) بسويسرا عام 1897م ، الذي تتحدث بروتوكولاته عن اختيار فلسطين وطنا لليهود وعن ضرورة ترحيل أهل فلسطين وتوطين اليهود مكانهم[4].

---

[1] صلاح صالح عبد ربه، **الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، مطبعة البطريركية اللاتينية القدس، القدس_ فلسطين، 2005، ص 20.

[2] نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية** تقديم سلمان أبو ستة، مركز زيتونه للدراسات والاستشارات بيروت، الطبعة الأولى 2008 ص 142.

[3] نفس المصدر: ص142.

[4] سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، 1984، ص ص 117 - 153.

وكان هرتزل مؤسس الصهيونية أول من نادى بالترحيل والتوطين، إذ كتب في 1895/2/12م قائلاً:" سنحاول طرد المعدمين خارج الحدود بتدبير عمل لهم هناك، وفي نفس الوقت سنمنعهم من العمل في بلدنا"[1].

وفي نيسان عام 1905م قال إسرائيل زانغويل وهو كاتب يهودي بارز من أصل إنجليزي ومقرب من ثيودور هرتزل (مؤسس الصهيونية السياسية) وهو أحد مشجعي حل الترانسفير: " يجب أن نستعد لطرد هذه القبائل العربية بالسيف مثلما فعل أجدادنا "[2] ويضاف إلى ما سبق أن اليهود حاولوا دون كد أو تعب على ترويج شعار مفاده أن فلسطين " أرض بلا شعب لشعب بدون وطن".

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى قدم وايزمان وارونسون اقتراحا مفاده تحويل فلسطين إلى دولة يهودية وطرد العرب منها بالقوة وإسكانهم على ضفاف دجلة والفرات الخصبة[3].

ولعل أخطر ما تم ذكره عن سياسة الترانسفير ضد الشعب الفلسطيني العربي تلك الوثائق الموثقة في يوميات يوسف فايتس ويعتبر من أشد الموالين للترانسفير الإجباري ضد العرب على الإطلاق وهو مدير دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترانسفير الحكومية لعام 1948م، وكان فايتس يعمل في مركز النشاطات الصهيونية لشراء الأراضي على عدة عقود، وتتلخص أفكاره من خلال مذكراته 20/كانون الأول /1940م. وفي إحدى مذكراته في آذار عام 1941م كتب فايتس بعد رحلة إلى المستوطنات اليهودية في وادي مرج بن عامر: " إن الإخلاء الكامل للبلد من السكان (العرب) وتسليم الأرض للشعب اليهودي هو الحل"[4].

---

[1] سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي -الصهيوني**، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت:ص117 - 153.

[2] نفس المصدر:ص 117- 153.

[3] سلمان أبو ستة، **"حق العودة للفلسطينيين" حق مقدس وقانوني وممكن أيضا"**، المستقبل العربي، ع 208 1996 ص 4- 38.

[4] نور مصالحة، **إسرائيل وسياسة النفي : الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**، ترجمة عزت الغزاوي، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله فلسطين، 2003، ص 35.

وفي نيسان عام 1948م سجل فايتس في مذكراته: " عملت تلخيصاً لقائمة القرى العربية التي يجب تفريغها من أجل استكمال المناطق اليهودية. عملت كذلك خلاصة للمناطق التي يمكن أن يوجد فيها نزاع على الأرض ولا بدّ من حل مشكلتها بطرق عسكرية"[1].

وقال فايتس أيضا في مذكراته" نريد فلسطين بدون عرب"[2] وتدورمذكراته حول التخطيط لعمليات ترحيل العرب وتشريدهم، وهذه العمليات أجمعت عليها كل التنظيمات الصهيونية ونفذتها آنذاك، ولعل أقوال فايتس تعبر أبلغ تعبير عن تواصل سياسة ترحيل الفلسطينيين بعد قيام دولة الاحتلال إلى الآن.

وتعود الأسباب الرئيسية في الادعاءات الصهيونية التي تتحدث أن الإسرائيليين يزعمون بأن حرب 1948م قد اندلعت بسبب رفض الفلسطينن السلام مع اليهود، بالإضافة إلى أنهم تركوا ديارهم بمحض إرادتهم وأن قادتهم أمروهم بالخروج. وبناء على ذلك فإن إسرائيل المحاطة بالعرب من جميع الاتجاهات، خاضت حرباً دفاعية، وأن اللاجئين خرجوا طوعاً وليس كرهاً، والهدف كان واضحاً من هذه الأكاذيب وهو تنصل إسرائيل من مسؤوليتها اتجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم قسراً، وإلقائها على كاهل الحكومات العربية بغية إيجاد حل لهذه القضية من خلال توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات (الأردن، سوريا ، لبنان).

ولكن هذه الادعاءات لا تنسجم مع الحقائق التاريخية و الممارسات الإرهابية الصهيونية والسياسة الاستيطانية التي قام على أساسها الكيان الصهيوني والتي ما زالت المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، فما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي عندما اجتاحت مناطق السلطة الفلسطينية عام2002م واحتلتها خير شاهد على سياستها[3]، وخير شاهد أيضا على السياسيات

---

[1] نور مصالحة، **إسرائيل وسياسة النفي : الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**، ترجمة عزت الغزاوي، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله فلسطين، ،ص35.

[2] نواف الزور، **اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب**، المؤسسة العربية الدولية للنشر عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 19.

[3] صلاح صالح عبد ربه، **الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، مطبعة البطريركية اللاتينية القدس، القدس_ فلسطين، 2005، ص23.

التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني حصار قطاع غزه من عام 2007 حتى الآن ،ولا شك أن هذه السياسات المنتهجة تهدف إلى ترحيل الشعب الفلسطيني عن أرضه معززة فكرة الترانسفير

وما زالت تلك الثوابت الصهيونية الإسرائيلية المرتبطة بترحيل الشعب الفلسطيني بغية الاستيلاء على وطنه وحقوقه المشروعة أرضيةً خصبةً لسياسة التدمير والترحيل الشاملين التي طبقت ضد أبناء الشعب الفلسطيني قبل قيام دولة إسرائيل وبعده.

1. الانتداب البريطاني وخطّة التقسيم

لقد أقرت عصبة الأمم الانتداب رسمياً على فلسطين عام 1922م، وأودعت الوصاية لبريطانيا العظمى، ومنذ اللحظات الأولى للانتداب البريطاني على فلسطين قامت حكومة الانتداب بالتمييز بحق الغالبية العظمى من سكان فلسطين، وفق معايير الانتداب فقد منحت اليهود الموجودين في فلسطين الحقوق السياسية الكاملة في الوقت الذي منحت فيه الغالبية الفلسطينية حقوقا دينية ومدنية فقط.

و أثار الانتداب البريطاني على فلسطين عدة إشكاليات،وبشكل خاص عندما تزايدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالي نتج عن ذلك تحول ديمغرافي في طبيعة سكان فلسطين بسبب هذه الهجرة المصطنعة المقصودة التي أدت إلى ارتفاع نسبة اليهود من (10%)عام 1919م إلى حوالي (30%) عام 1939م[1] .

ولم تكتف سلطة الانتداب البريطاني بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، بل لجأت إلى إصدار بيان يقتضي بإنشاء دولتين و أن يعمد إلى تأليف حكومة فلسطينية، و رغم ذلك فقد رفض الطرفان هذا البيان، و لم يكن هذا البيان الوحيد الذي لم يراع فيه الانتداب البريطاني مصالح الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره[2].

---

[1] نجوى حساوي، المصدر السابق، ص147.

[2] نفس المصدر: ص148.

إن سياسات الانتداب البريطاني في فلسطين قد عكست معظمها الالتزامات البريطانية السابقة للحركة الصهيونية، ففي 11/2/ 1917 صادق البرلمان البريطاني على وعد بلفور الذي منح الاعتراف والدعم لفكرة إنشاء وطن القومي لليهود في فلسطين، وعندما سئل حاييم وايزمن أول رئيس لدولة إسرائيل عن سر نيل الدعم البريطاني لفكرة الحركة الصهيونية ، خصوصاً أن فلسطين ليست فارغة من السكان أو قاحلة : " إن البريطانيين أعلمونا أن هنالك بضعة مئات الآلاف من الزنوج (Negroes) أو كوشيم باللغة العبرية في فلسطين ليس لهم أي قيمة" [1].

إن وعد بلفور وعد غير قانوني، فلم يكن لبريطانيا حقوق على فلسطين ولا سلطة التصرف بالأرض وبالتالي لا يعد وعد بلفور سوى بيان للنوايا البريطانية، أما بالنسبة لردة فعل العرب اتجاه وعد بلفور فقد عبروا في كثير من المناسبات عن رفضهم له، وذلك لكونه وعداًغير قانوني، ومع العلم أن وعد بلفور يحتوي على خروقات للمبادئ الأخلاقية والقانونية فقد تم تكريسه في صك الانتداب .هذا الأمر شكل خرقاً لمبادئ ميثاق عصبة الأمم ولا سيما الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرون[2].

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا أعلنت أنها ستنتهي انتدابها على فلسطين في ابريل من عام 1948 م، وباعتبارها المسئولة الأولى عن فلسطين، فقد قامت بتحويل مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة من أجل أن تقدم الجمعية العامة للأمم المتحدة توصياتها بشأن الحكومة التي ستحكم فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وبناء على الطلب البريطاني هذا أدرجت القضية الفلسطينية في قائمة أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية رقم (1) بتاريخ 15 أيار 1947م[3].

وفي هذه الدورة قررت الأمم المتحدة تشكيل لجنة تخص فلسطين تدعى (UNSCOP) وضمت اللجنة حسب قرار الجمعية العامة (106) ممثلين من استراليا وكندا والهند وإيران

---

[1] **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل لعام 2002**، بديل/مركز الفلسطينيين لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين،حزيران 2003،ص13.

[2] نجوى حساوي، المصدر السابق، ص150.

[3] نفس المكان

والسويد وهولندا وغواتيمالا والبيرو و اورغواي و تشيكوسلوفاكيا، وكانت مهمة هذه اللجنة جمع الحقائق وتسجيلها والتحري عن جميع المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وطلبت الجمعية العامة من اللجنة تقديم تقرير يتضمن اقتراحاتها التي تراها مناسبة بشأن قضية فلسطين بحيث لا يتجاوز تقديم تقريرها الأول أيلول من عام 1947م.

وفي نهاية اجتماعات لجنة (UNSCOP) أقرت بتقسيم فلسطين إلى دولتين بواقع ثمانية أصوات، مع معارضة كل من الهند وإيران التي أوصت بجعل فلسطين دولة فيدرالية، وبناء على توصية اللجنة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها(181) الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وطلبت من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تنفيذ هذه الخطة، وقد صدر القرار بالفعل في 29/ تشرين الثاني/1947م[1].

وجاء قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين ليأخذ دوراً في سلسلة القوانين الجائرة والأوامر العسكرية التي أصدرها البريطانيون وحكومة الانتداب على فلسطين. فتقسيم فلسطين لا يعتبر عادلاً وقانونياً فهذا القرار افتقر للمصداقية وللعدالة والمساواة لأنه أعطى لليهود وهم أقلية حوالي(57%) من مساحة فلسطين التاريخية حيث كان أغلبها من الأراضي الساحلية الخصبة بالرغم من أن نسبة الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في تلك الفترة لم تتجاوز(7%) وكان اليهود يشكلون نحو ثلث عدد سكان فلسطين، بالإضافة إلى ذلك فإن نصف عدد السكان في "الدولة اليهودية" المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين والذين كانوا يملكون نحو (90%) من مساحة لأراضي، في حين خصصت نسبة (43%) من الأرض إلى الأغلبية الفلسطينية حسب القرار، ومعظم هذه الأراضِي تقع في المناطق الجبلية الوعرة[2]. **انظر الخريطة رقم (4) توضح قرار التقسيم.**

---

[1] علاء محمود علاونة، **اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والحل النهائي: دراسة ميدانية**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع إربد، 2007، ص 35.

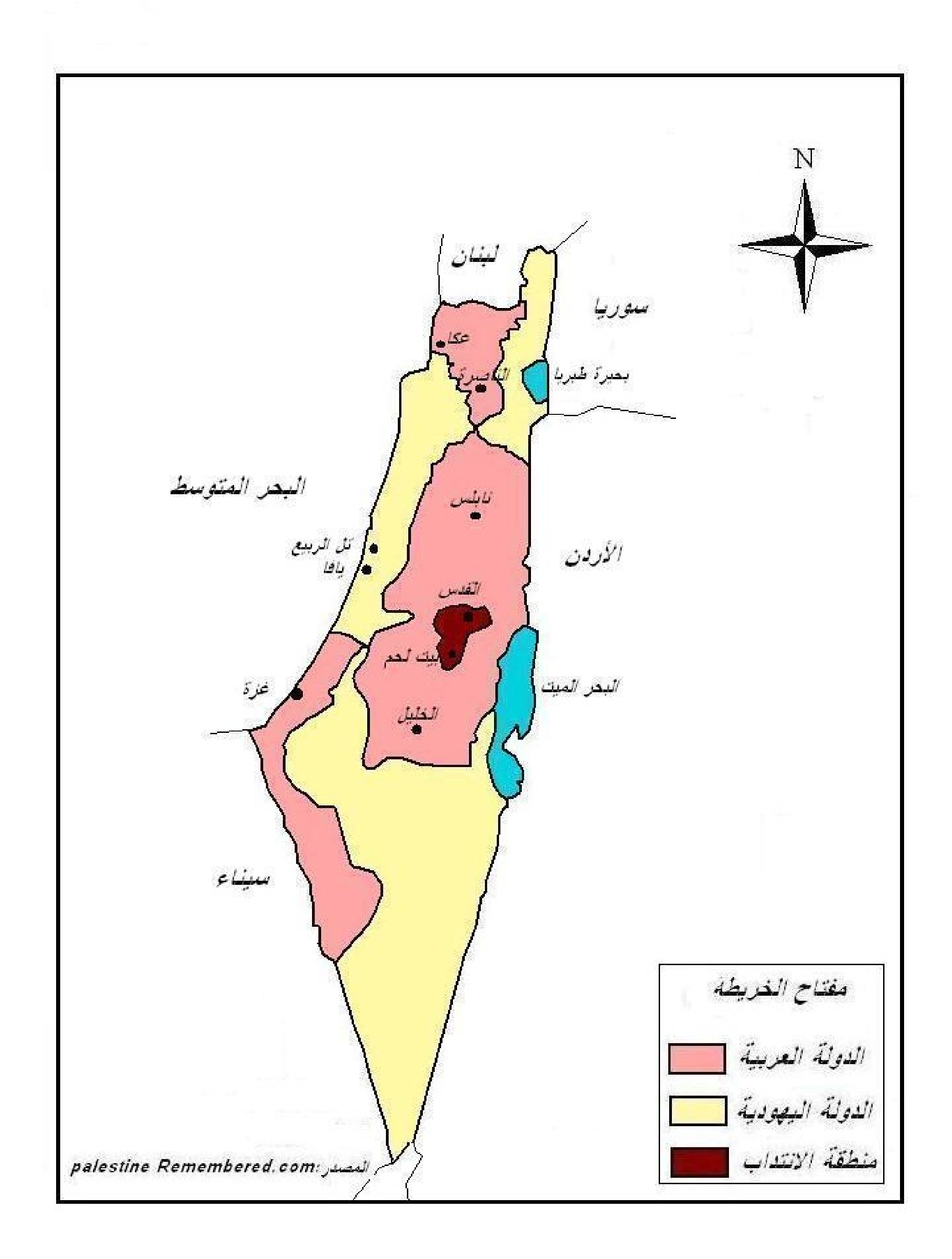
[2] اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون:مسح شامل لعام 2002،المصدر السابق، ص 14.

وأخذت الأوضاع في فلسطين تتدهور، فقد أدى إعلان قادة الحركة الصهيونية "استقلال دولة إسرائيل " من جانب واحد إلى دخول الدول العربية الحرب ضد المنظمات الصهيونية بعد ذلك بيوم واحد، الأمر الذي أدى إلى انهيار مشاريع الأمم المتحدة بوقف القتال وكانت محصلة حرب عام 1948م، ومن أهم ما نتج عن هذه الحرب تدمير نحو 530 قرية فلسطينية وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم وممتلكاتهم، وأكثر من(80%) من مجمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م كانوا قد نزحوا من المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها دولة إسرائيل، وشكلوا حينئذ حوالي نصف المجتمع الفلسطيني في أرضة التاريخية[1].

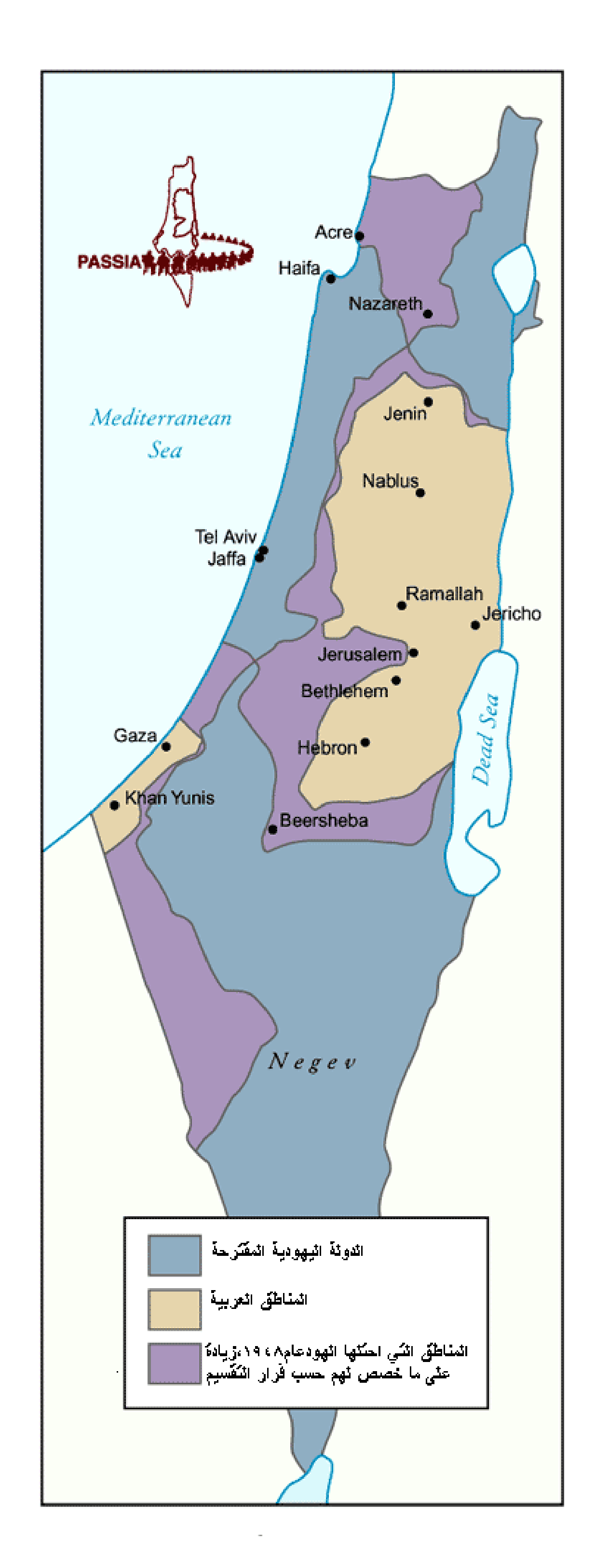
وقد فشلت خطة التقسيم، وقامت دولة إسرائيل على نحو (76.6%) من مساحة فلسطين الانتدابية، وضمت الضفة الغربية إلى الأردن، في حين وقع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وبسبب الأوضاع التي حدثت في فلسطين لم يتسنى للفلسطينيين إقامة دولة على كامل تراب فلسطين الانتدابية، وكما قامت إسرائيل في حزيران عام 1967م باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لتكمل احتلالها الكامل لتراب فلسطين، وقامت بتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين سكنوا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين[2]. **والخريطة رقم (5) توضح التغيرات في قرار التقسيم نتيجة لحرب عام 1948م**

[1] نفس المصدر، ص18.

[2] علاء علاونه ، المصدر السابق، ص42.



الخريطة رقم(4) تقسيم فلسطين إلى دولتين عام 1947م.



الخريطة رقم (5) التغيرات في قرار تقسيم فلسطين نتيجة حرب عام 1948م

المصدر:الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية http://www.palestineinarabic.com/Maps

2: - حرب عام 1948 والمجازر الصهيونية

ونتيجة لإعلان قرار تقسيم فلسطين بدأت قوات الانتداب البريطاني بالتجهيز للانسحاب من فلسطين وإنهاء انتدابها، وخلال هذه المرحلة لجأت التنظيمات الصهيونية، من أجل تحقيق هدفها في الاستيلاء على أرض فلسطين واقتلاع أهلها وترحيلهم عنها، إلى ارتكاب العديد من المجازر، و قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وإرهاب الباقين بغية ترحيلهم عن المناطق التي تخضع لسيطرة اليهود، ومن أخطر المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب 1948م:

1. مجزرة خربة ناصر الدين في 1948/4/12م وهي قرية تقع على بعد 7 كم إلى الجنوب الغربي من طبريا، إذ دخل مستعربون من عصابتي الأرغون وشتيرن وذبحوا 50 شخصاً مع العلم أن عدد سكان القرية 90 شخصاً[1].

2. مجزرة دير ياسين وهي قرية تقع بالقرب من القدس في 1948/4/19م ،إذ هاجمت عصابة " الأرجون" بقيادة مناحيم بيغن قرية دير ياسين، وقد قدر عدد الشهداء وفق المندوب الرئيسي للصليب الأحمر الدولي الذي شهد أثار المذبحة بـــ 300 شخص ذبحوا دون أي سبب عسكري أو استفزاز، والشهداء كانوا من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، حتى أن المواليد الجدد لم يسلموا من قتل القوات الصهيونية وعصابة الأرجون[2].

3. مجزرة قرية بلد الشيخ في1948/4/25م، وتقع جنوبي شرقي مدينة حيفا، وقد هاجمها مسلحون من العصابات الصهيونية بلغ عددهم 200 مسلح وقتلوا جميع سكانها.

4. مجزرة برير في 1948/5/12م، وهي قرية تقع في غزة هاجمتها العصابات الصهيونية من جميع الجهات وقتلت أهلها.

---

[1] إيهاب كمال، **60عاما من الصراع العربي الإسرائيلي**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع - الجيزة، 2009/2008 ص161.

[2] مي صبحي الخنساء، **العودة حق: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية**، باحث للدراسات لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص42.

5. مجزرة الطنطورة، وتقع الطنطورة على شاطئ البحر المتوسط على بعد 24كم إلى الجنوب من حيفا ، وبعد طرد سكانها أنشئ عليها كيبوتس نحشوليم الذي قام به مستوطنون جدد قادمون من الولايات المتحدة وبولندا، وفي ليلة 23/22/أيار/1948 ، داهمت الكتيبة الثالثة، رقم (33) من لواء السكندورني/ الهاغاناه، وتمكن المهاجمون من احتلال القرية بعد مقاومة عنيفه سقطت القرية في يد عصابة الهاغاناه فارتكبوا فيها مجزرة بالعزّل من أبنائها، وقد راح ضحيتها 200 شخص من مختلف الأعمار[1].

6. مجزرة اللد في 1948/7/10 م فقد قتلت العصابات الصهيونية في المجزرة الأولى حوالي 250 شخصا وفي المجزرة الثانية 350 فرداً من أبنائها خلال إجبارهم على الخروج من البلدة.

7. مجزرة الدوايمة: وهي مجزرة من أكبر المجازر، وتقع الداومة في قضاء الخليل، وكان عدد سكانها (4.300) نسمة، وبعد صلاة الجمعة في 1948/10/29م تقدمت 3 وحدات من الكتيبة(89)، اللواء الثامن إلى القرية وأحاطت بها من ثلاث جهات، تاركة الجهة الشرقية مفتوحة، يقول جندي شارك في المعركة: " قتلت أول موجة(80 100) عربي، نساء وأطفالا، قتل الأطفال بتهشيم رؤوسهم بالعصي، لم يكن هناك بيت دون قتلى، كما قتل الجنود الإسرائيليون 50عربياً في المسجد، بعض الأهالي هربوا إلى المغارة أمسكوا بهم ثم صفهوهم صفين وأطلقوا الرصاص عليهم، بعضهم نجا وحكى القصة، بعد اسبوعين من المماطلة لإخفاء آثار الجريمة سمحت إسرائيل لمراقبي الأمم المتحدة بتفقد المكان، لاحظ المراقبون أن كثيراً من البيوت يتصاعد منها الدخان ولها رائحة غريبة كرائحة عظم يحترق، أشار بن جوريون إلى هذه المجزرة إشارة عابرة قائلاً " هناك إشاعة عن ذبح 70-80 قروياً" ، بعد ذلك بزمن زار مراسل صحيفة (حدا شوت) المكان مع مختار القرية

[1] صلاح صالح عبد ربه، **الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، مطبعة البطريركية اللاتينية القدس، القدس_ فلسطين، 2005، ص30.

ووجدوا هياكل عظمية منها لأطفال ، قدم مختار القرية قائمة للسلطات الأردنية بـــ (580) ضحية وقت المجزرة[1] .

وهكذا كان الأسلوب دائما محاصرة القرية من 3 جهات وترك الرابعة مفتوحة، القتل والتمثيل بالجثث ، وترك بعض الأحياء ليرووا القصة ، لقد كانت المجازر أحد أسلحة الحرب عندهم ، حيث إن اثنتا عشر مجزرة حدثت في أثناء الانتداب البريطاني ، وثلاث عشر مجزرة بعدها، وتسع عشر مجزرة حدثت في الشمال ، وثلاثاً في الوسط ، وثلاثاً في الجنوب[2] والجدول رقم (2) يوضح باقي أهم المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام1984م.**انظر مجموعة الخرائط رقم (6)**

الجدول رقم(2)

المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م.

م	اسم المجزرة	موقع المجزرة	تاريخ المجزرة
1 -	منصورة الخياط	صفد	1948/1/18م
2 -	حوشه	حيفا	1948/4/9م
3 -	خزبة وعرة سودا	طبريا	1948/4/18م
4 -	الحسنينية	قضاء صفد	1948/4/25م
5 -	عين زيتون	صفد	1948/5/2م
6 -	خبيزة	حيفا	1948/5/12م
7 -	أبو شوشه	الرملة	1948/5/14م
8 -	الخصاص	صفد	1948/5/25م
9 -	الطيرة	حيفا	1948/6/16م
10 -	اجزم	حيفا	1948/6/24م

[1] نواف الزور، المصدر السابق،ص 12.

[2] نفس المصدر،ص15.

11 -	بئر السبع	بئر السبع	1948/10/21م
12 -	خربة عرب السمنية	عكا	1948/10/30م
13 -	جش ومجد كروم	عكا	1948/10/29م
14 -	صفصاف	صفد	1948/10/29م
15 -	عيلبون	عكا	1948/10/29م
16 -	صالحه	صفد	1948/10/30م
17 -	سع سع	صفد	1948/10/30م

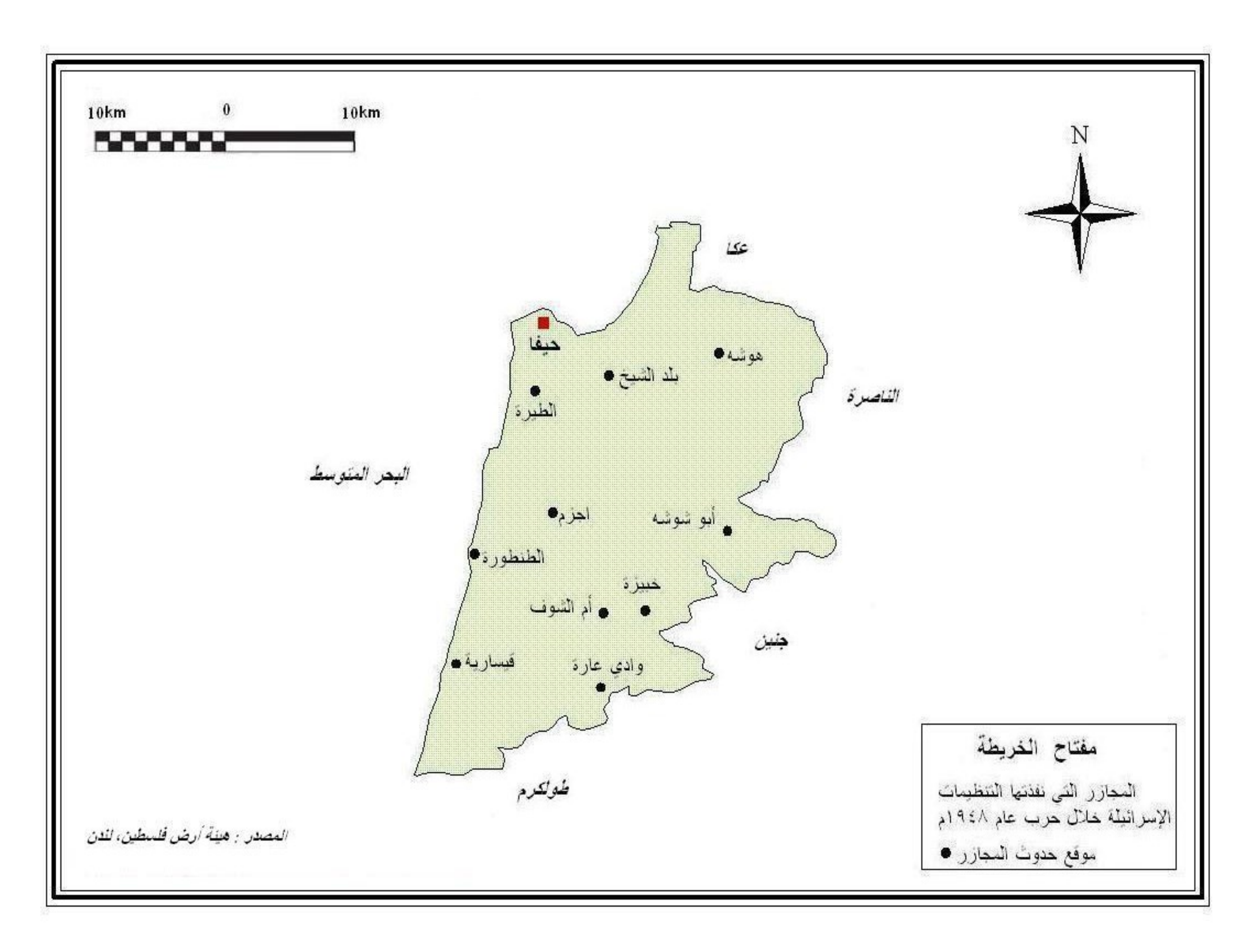
المصدر: - سلمان أبو ستة، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، اصدارات سياسية، يناير 1999، ص 11.

8. أما بعد عام 1948م مجزرة كفر قاسم في 1956/10/29م، وقد نفذها جيش الاحتلال عشية العدوان الثلاثي على مصر وكانت حصيلة المجزرة 49 شهيداً من بينهم 14 امرأة و 11 طفلاً.

9. مجزرة صبرا و شاتيلا، وهما مخيمان من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في لبنان، وتعد مجزرة صبرا و شاتيلا من أفظع المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني وبالأخص باللاجئين الفلسطينيين، وقد نفذت بتاريخ 16 - 1982/9/18م، وكان منفذوها من الكتائب اللبنانية العميلة، لكن بتخطيط قادة الجيش الإسرائيلي إشرافهم،وعلى رأسهم أرائيل شارون الذي كان وزيراً الدفاع الإسرائيلي و رفائيل آتيان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي. وقد قامت قوات تتألف من 12 ألف مسلح بدخول المخيمين وذبحوا سكانهما وقدر عدد الشهداء حوالي 2000-3500 شهيد، لكن المصادر الفلسطينية تحدثت عن استشهاد أكثر من 12 ألف فلسطيني لاجئ [1].

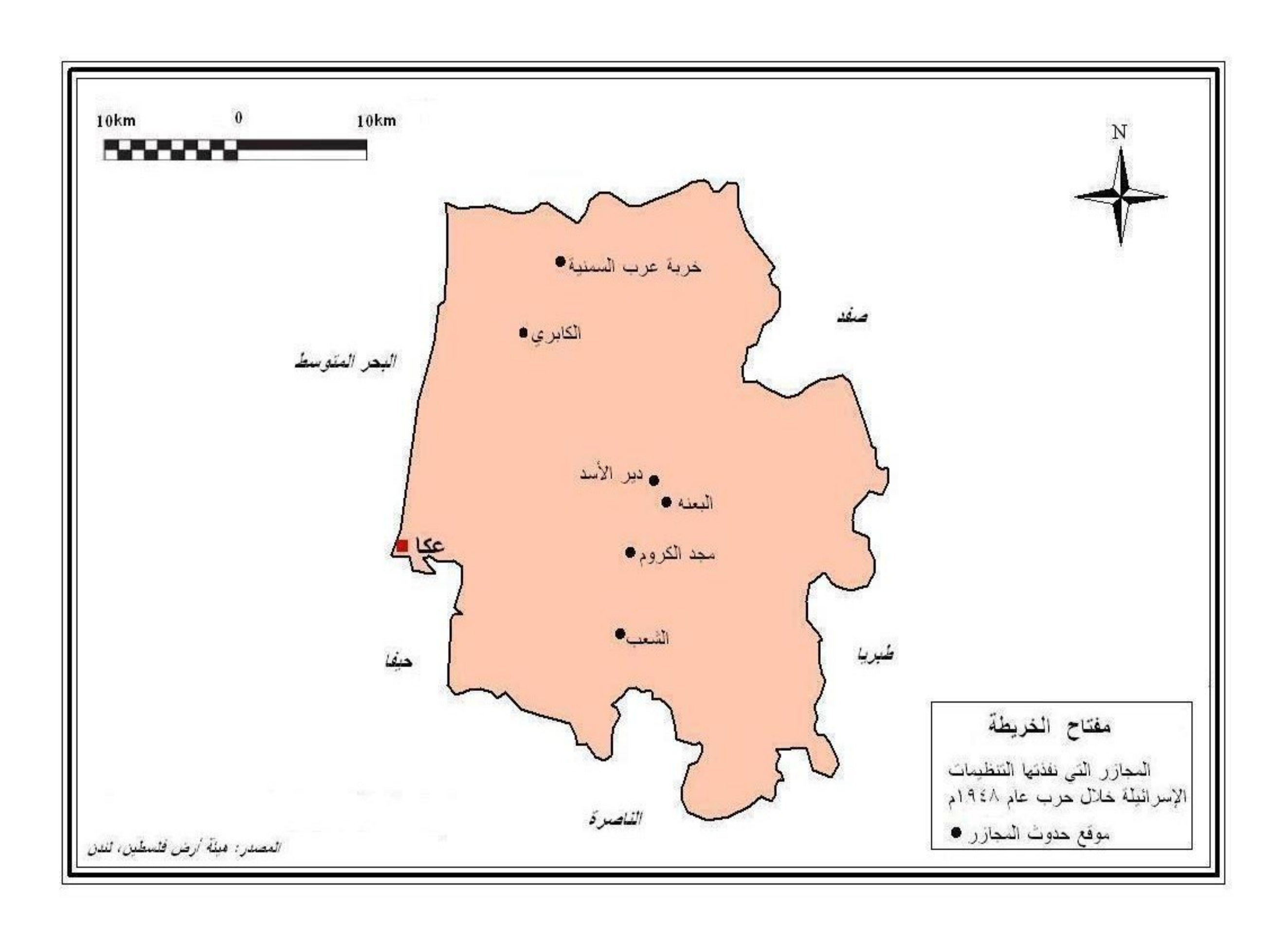
[1] نواف الزور، المصدر السابق، ص 47.

ومرة أخرى قامت القوات الإسرائيلية العسكرية خلال حرب عام 1967م، بمهاجمة التجمعات المدنية الفلسطينية، حيث أقدمت القوات الجوية الإسرائيلية على قصف مخيمات اللاجئين في منطقة أريحا ونتج عن ذلك نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين (المهجرين أساساً في عام 1948م) [1].

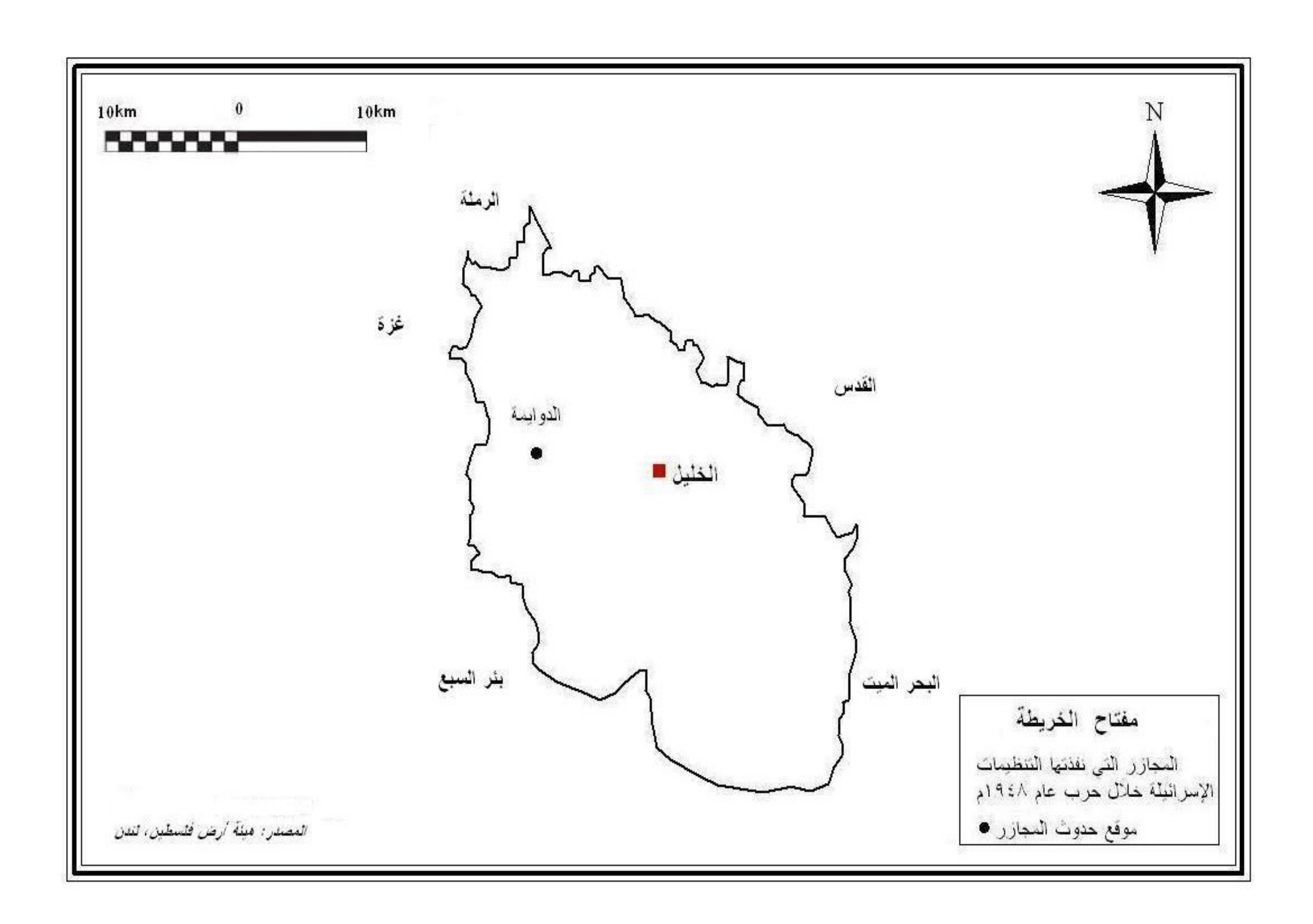


الخريطة رقم (1 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء حيفا

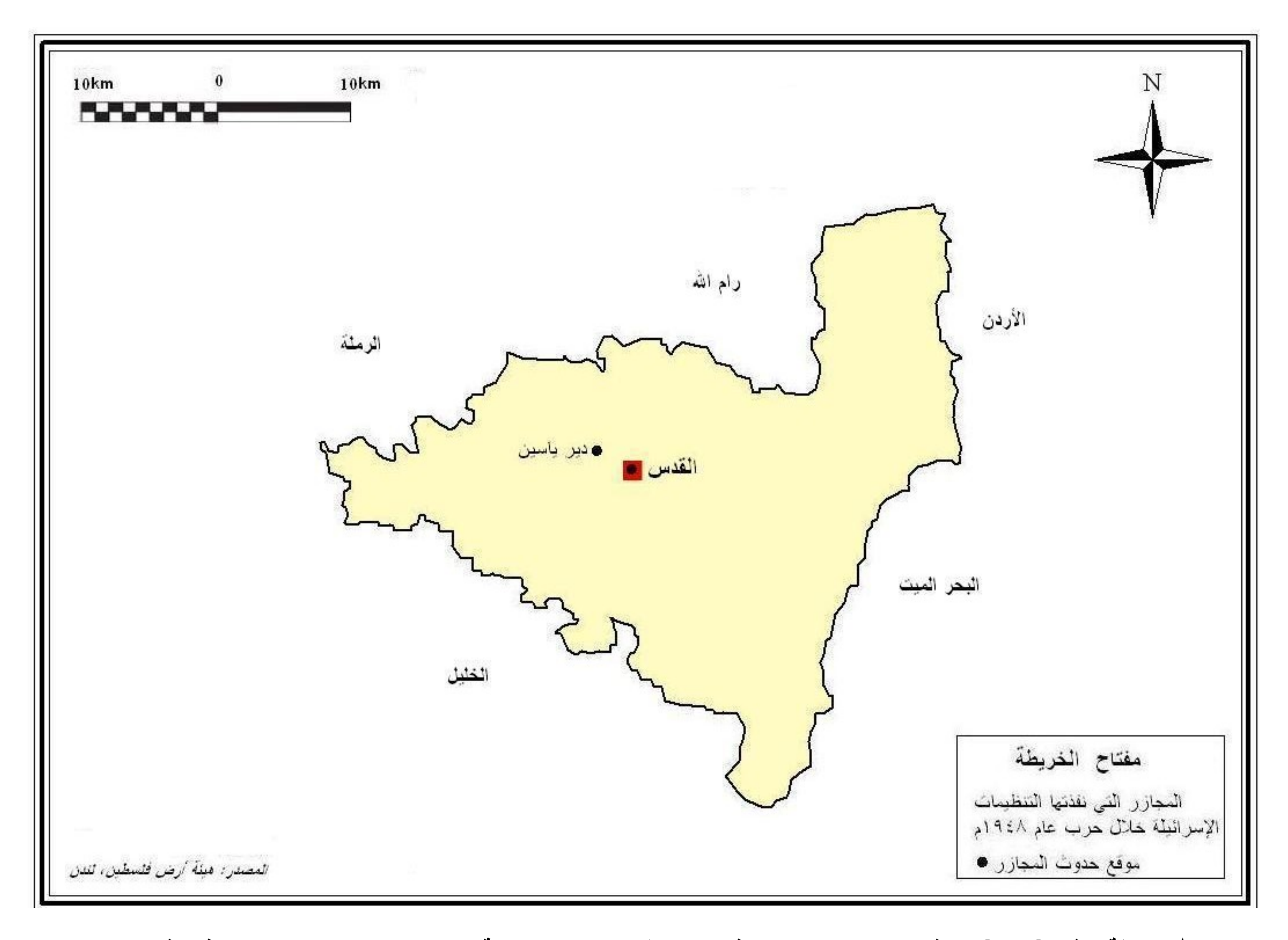
[1] اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل لعام 2002، المصدر السابق، ص17.



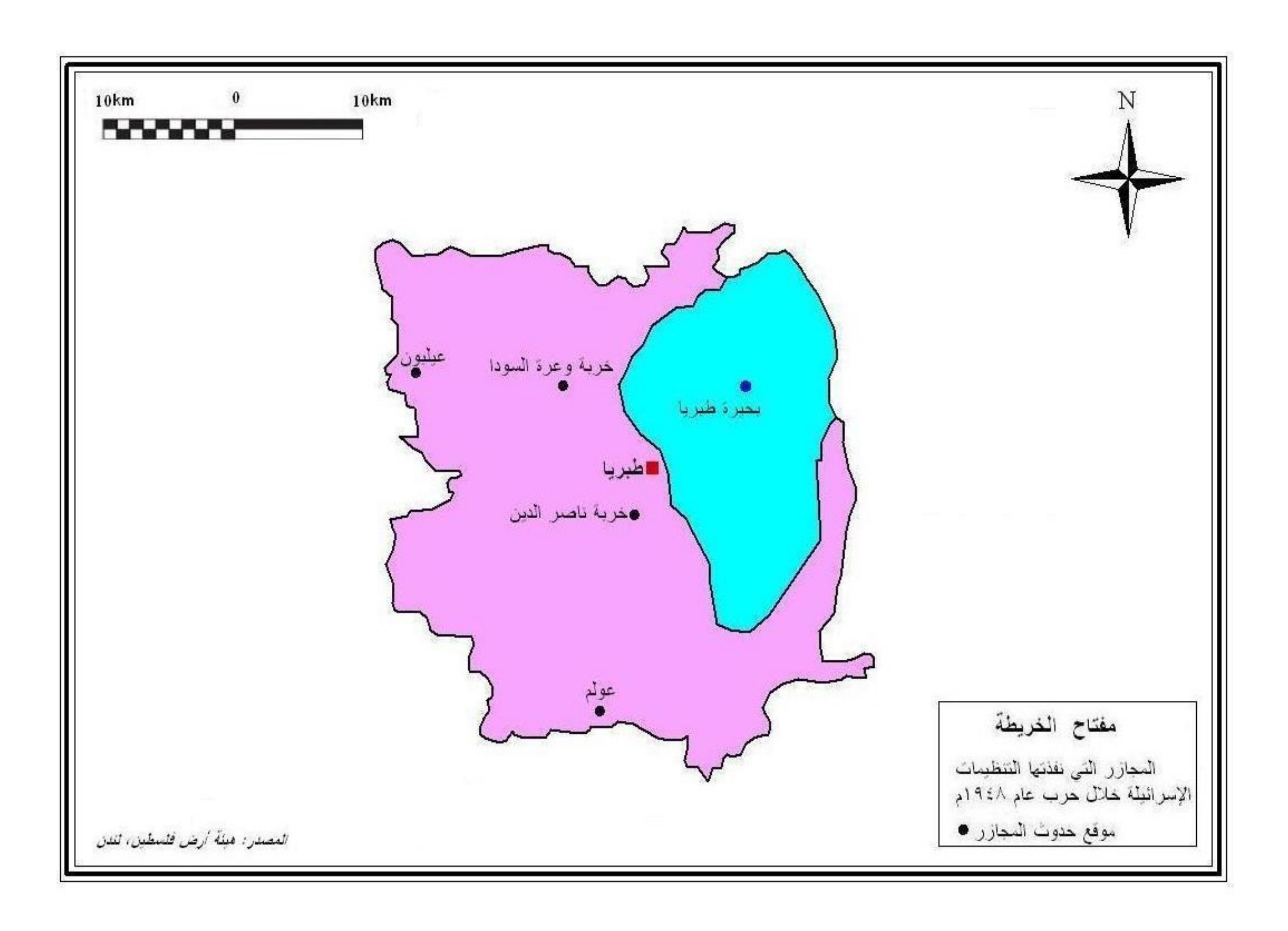
الخريطة رقم (2 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء عكا



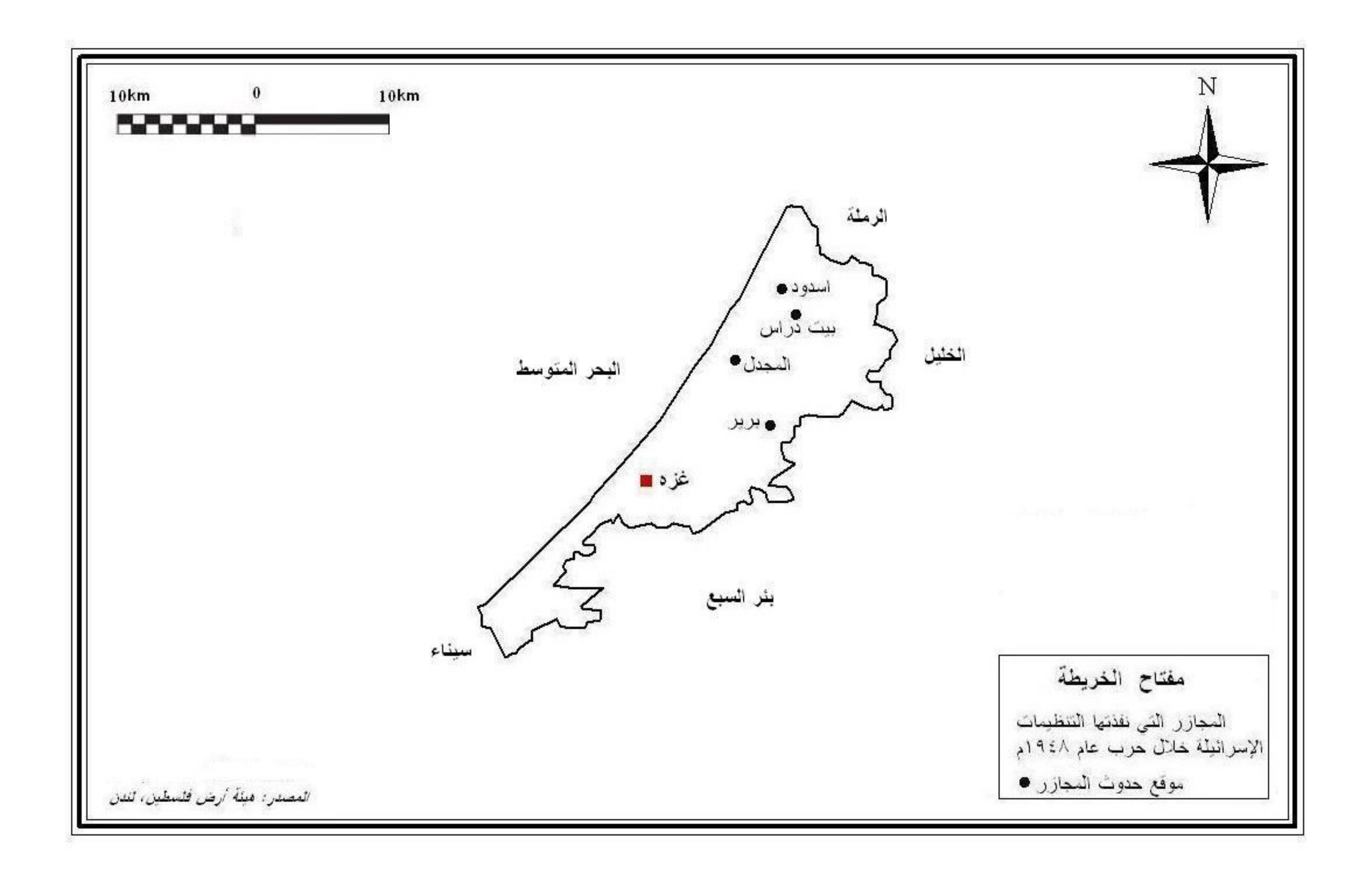
الخريطة رقم (3 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء الخليل



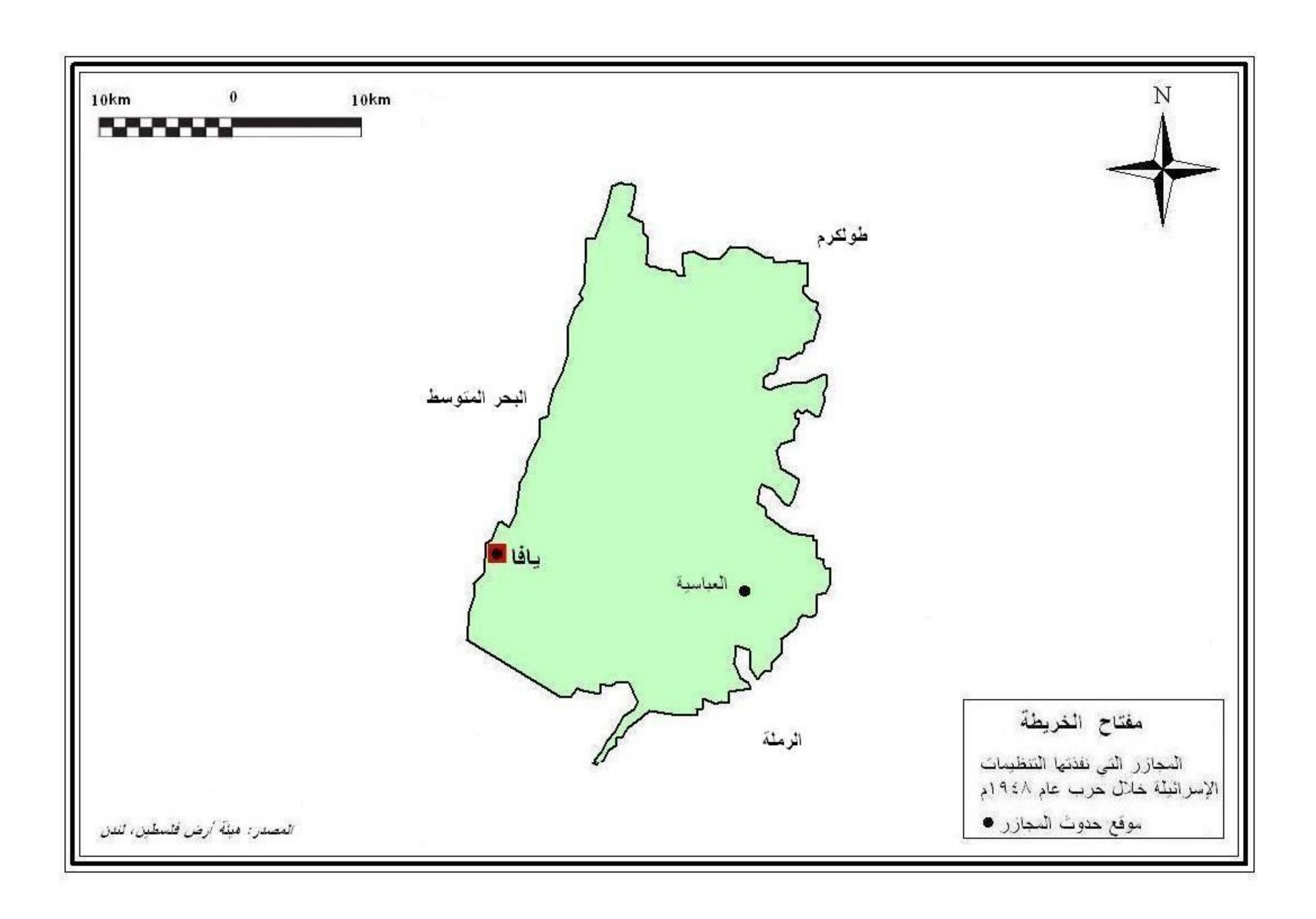
الخريطة رقم (4-6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء القدس



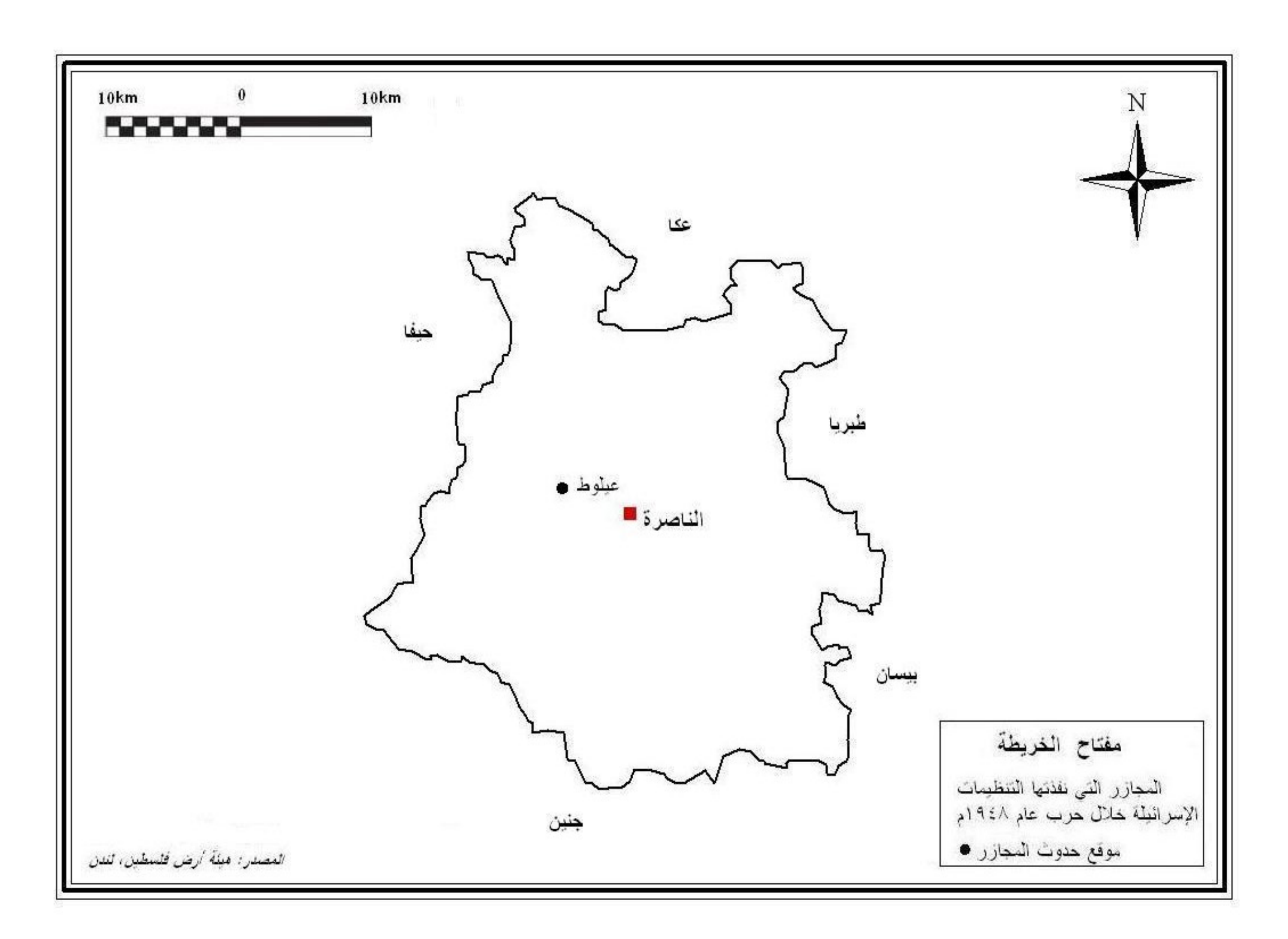
الخريطة رقم (5 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء طبريا



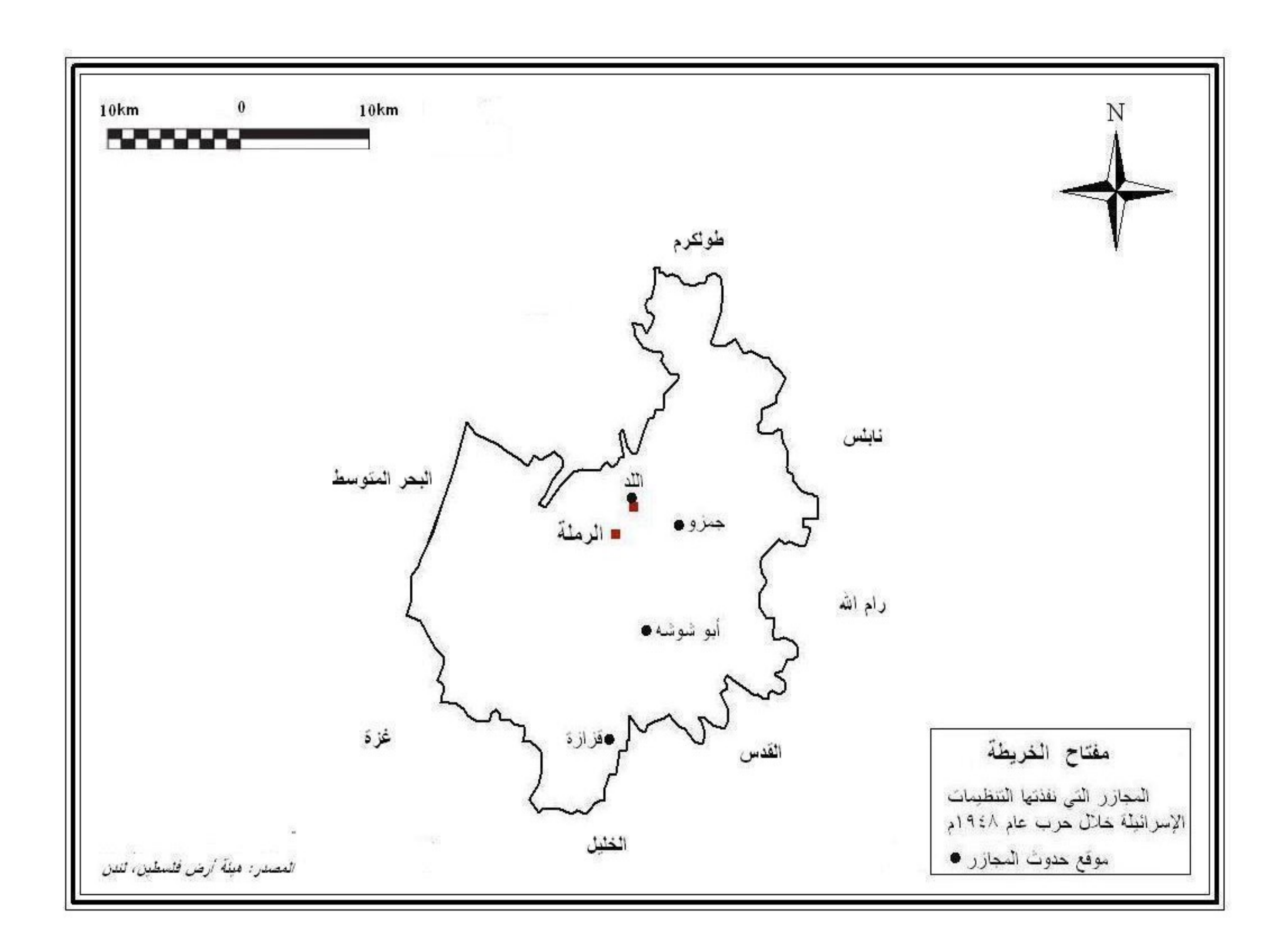
الخريطة رقم (6 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء غزة



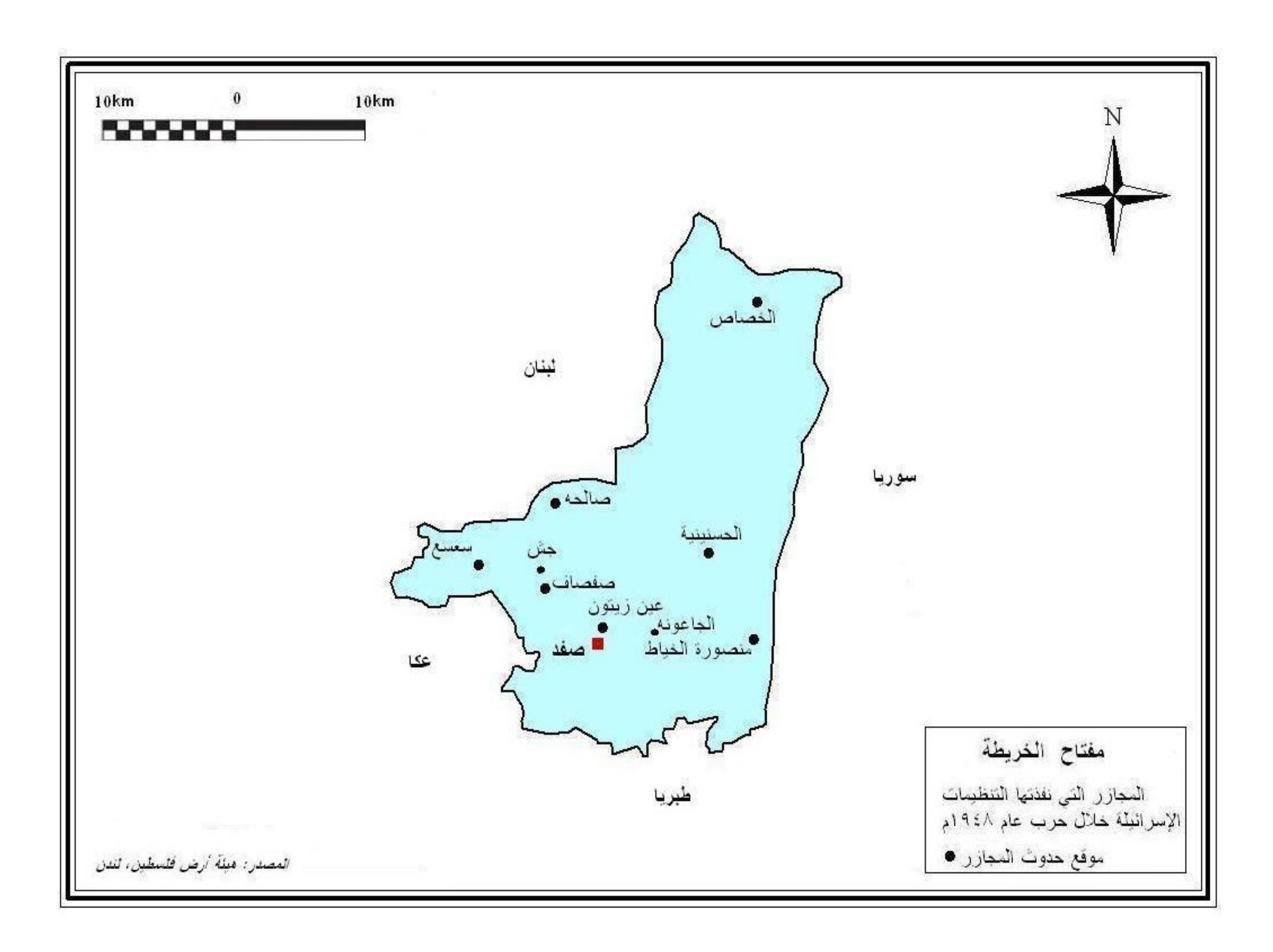
الخريطة رقم (7 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء يافا



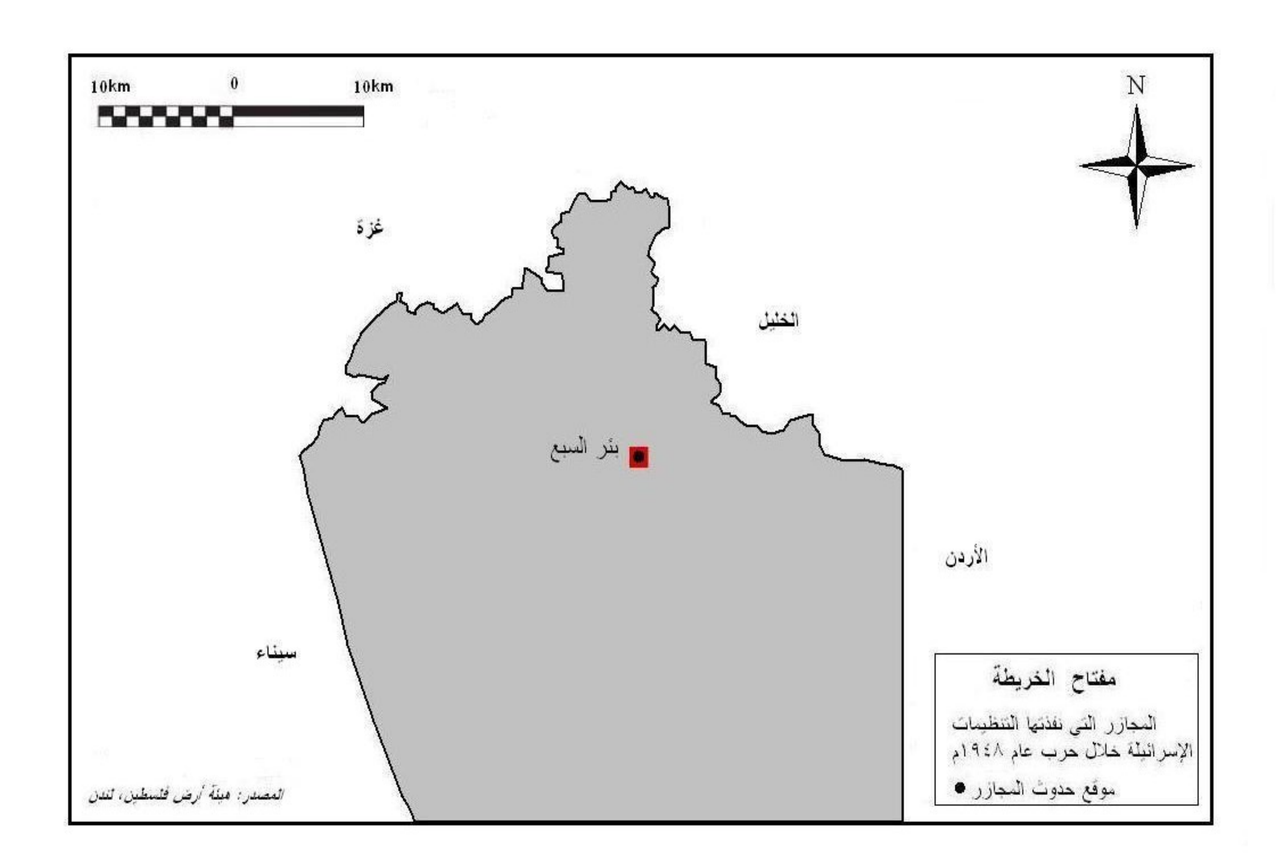
الخريطة رقم (8 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء الناصرة.



الخريطة رقم (9-6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء الرملة.



الخريطة رقم (10 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء صفد.



الخريطة رقم(11 -6) موقع المجازر التي نفذتها التنظيمات الإسرائيلية خلال حرب عام 1948م في قضاء بئر السبع.

3: - سياسة الترحيل وتدمير المدن والقرى الفلسطينية

استمرت لدى الصهاينة الرغبة الملحة في التخلص من عرب فلسطين حتى 1948م، ففي منتصف الثلاثينيات احتوت خطط للترانسفير تشريعات بخصوص الأراضي الزراعية، ولقد استعملت المنظمات اليهودية شتى الوسائل لإخراج السكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، وتنوعت هذه الوسائل بين ارتكاب المجازر بهدف إرعاب السكان، وبين إجبارهم على ترك منازلهم تحت تهديد البنادق، وبين الحرب النفسية بغية ترويعهم، كما قامت هذه المنظمات بتوزيع منشورات تدعو فيها السكان إلى مغادرة منازلهم قبل وصول التنظيمات الصهيونية و إلا سيكون مصيرهم القتل، وقامت تلك التنظيمات بتنفيذ سياسة التدمير الشامل للمدن والقرى وسياسة الترحيل الجماعي، وبدأت عملية تدمير واسعة للقرى، ولكن المدن بقيت وأهملت ومنع إصلاحها أو ترميمها، وسكن فيها ثلث اليهود المهاجرين الجدد في العشر سنوات الأولى[1].

أما في القرى فقد هدمت المنازل وغيروا الطرق وقطعوا الأشجار وحرقوا المزروعات، كي لا يستطيع المواطنون البسطاء تمييز قراهم وأراضيهم، وليقطعوا الأمل في العودة، وكانوا يطلقون النار على كل من يعود لمنزله ويعتبروه متسللا ، بدأت تدمير القرى في طريقين رئيسين هما الطريق بين تل أبيب والقدس، والطريق بين تل أبيب وحيفا، وفي المناطق الأخرى كان يتم التدمير بشكل متفاوت فعلى سبيل المثال فقد دمر(53%) من القرى تدميراً شاملاً، و(32%) من القرى دُمر بشكل جزئي، و(13%) دُمر تدميراً بسيطاً، و(3%) من القرى لم يمكن الوصول إليها[2]، ووسط هذه الإجراءات والأجواء الإرهابية التي مارستها التنظيمات الصهيونية اضطر الفلسطينيون إلى مغادرة منازلهم وترك ممتلكاتهم واللجوء إلى أقرب دولة عربية كل حسب منطقة سكنه.

أما خلال حرب عام 1967م، فقد دمرت منازل اللاجئين في المخيمات، بالإضافة إلى ذلك دمرت بعض القرى الفلسطينية بالكامل مثل قرية عمواس ويالو ونوبا في منطقة اللطرون شمال

---

[1] نواف الزور مصدر سابق، ص 19.

[2] نفس المصدر ، ص 20.

غرب القدس، بالإضافة إلى هدم حي المغاربة في المدينة القديمة بالقدس، وهدمت قوات الاحتلال ما يقارب من نصف مدينة قلقيلية في الضفة الغربية (نحو2000 منزل)، وقرية بيت مرسم وبيت عوا والربج، وواصلت سياستها بتدمير المنازل وهدمها حتى بعد عام 1967م الأمر الذي أدى إلى حدوث تهجير داخلي وما زال مستمرا هذا الانتهاك بحق أبناء الشعب الفلسطيني[1].

وللتعرف على الأسباب التي أجبرت الفلسطينيين على النزوح، قام المؤرخ بني موريس بدراسة 330 قرية من واقع الملفات الإسرائيلية، وقسم أسباب النزوح إلى فئات وهي:

1. طرد بواسطة القوات اليهودية.
2. اعتداء عسكري للقوات اليهودية.
3. حملات نفسية للهاجاناه(مثل الحرب النفسية بعد ترحيل العرب).
4. سقوط أو خروج القرى أو المدن المجاورة.
5. الرحيل بأوامر عربية[2].

وبالمقابل قام سلمان أبو سته بتطبيق تقسيم بني موريس لأسباب النزوح على باقي القرى والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام 2002، المصدر السابق، ص 18-21 .

[2] سلمان أبو سته، حق العودة، المصدر السابق: ص13.

الجدول رقم(3)

تطبيق سلمان أبو ستة لتقسيم المؤرخ بني موريس لأسباب النزوح على باقي القرى

أسباب النزوح	عدد القرى	النسبة المئوية
الأسباب العسكرية		
طرد مباشر بواسطة القوات اليهودية.	**122**	**22.9**
هجوم عسكري على القرية.	**270**	**50.7**
النزوح أمام هجوم قادم متوجه للقرية.	**50**	**9.4**
الحرب النفسية.		
نظرية "الهمس" الإيحاء للأهالي بواسطة " صديق" يهودي بالنزوح لإنقاذ حياتهم.	**12**	**2.23**
الخوف من هجوم يهودي.	**38**	**7.14**
المجموع الكلي التي نزحت نتيجة للاستهداف الإسرائيلي		**92.37**
أسباب أخرى		
أوامر من رئيس العائلة أو المختار.	**5**	**1**
غير معروف	**35**	**6.5**
المجموع الكلي لأسباب النزوح	**532**	**100**

المصدر: أبو ستة ،حق العودة ،(غزة المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999م)، ص15.

إذن فعملية الطرد التي تعرض لها سكان فلسطين هي في واقع الأمر عملية عسكرية منظمة، ولم تكن عملية فردية أو ناتجة عن الحرب، وبناءً على ذلك فإن إسرائيل هي المسئولة المباشرة عما حدث، وتعد عملية الطرد هذه من جرائم الحرب.

وهكذا، وبسبب الانتداب البريطاني ونتيجة لقرار التقسيم المجحف بحق الفلسطينيين ونتيجة لحرب عام 1948م وللسياسات الإسرائيلية التي انتهجت ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ونتيجة لقيام دولة إسرائيل تم تمزيق فلسطين إلى ثلاثة أقسام، حيث القسم الأكبر وبنسبة

(76.6%) من مساحة فلسطين أقيمت علية دولة إسرائيل، والقسم الثاني الذي اندمج مع الأردن ويسمى بالضفة الغربية كانت نسبته (22%)، والقسم الأخير وهو قطاع غزة ونسبة (1.4%) كان تحت الإدارة المصرية[1].

ونظرا لذلك تحول حوالي ثلاثة أرباع الفلسطينيين إلى لاجئين مشردين مشتتين في الدول العربية المجاورة (الأردن، سوريا، لبنان)، يعانون الأمرين كونهم لاجئين مهجرين خلفوا وراءهم كل ما يملكون من أملاك وأراضي ومنازل وأهل، وكونهم يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.و لا ننسى اللاجئين خارج حدود فلسطين الانتدابية ونحو نصف عدد الفلسطينيين الموجودين داخل حدود فلسطين الانتدابية (فلسطين1948م، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967م).

---

[1] علاء علاونة، المصدر سابق، ص42.

ثانياً: - أعداد اللاجئين وتوزيعهم الجغرافي

يعد التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين و معرفة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من أبرز حلقات قضية اللاجئين الفلسطينيين وظلت هذه الحلقة سنوات طويلة الأكثر وضوحا في القضية الفلسطينية.

لمعرفة دور اللاجئين الفلسطينيين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ونحو الحلول المقترحة لعودتهم إلى فلسطين يتطلب ذلك منا تقديراً لأعداد اللاجئين الذين سيعودن للدولة الفلسطينية المستقبلية سواء إلى أراضي الضفة الغربية أو قطاع غزة أو أراضي عام 1948م فالأمر في غاية التعقيد، لكونه مرتبطاً بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، فالأصل في رسم سيناريوهات العودة هو الرجوع للشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة منها قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947م وقرار رقم(279) ،ومن أهم القرارات المتعلقة بهذه السيناريوهات قرار الأمم المتحدة(194) فهذا القرار يعتبر أحد أهم المرجعيات القانونية الأساسية لحل مشكلة اللاجئين باعتباره القرار الدولي الذي ينص صراحة على وجوب العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة فقد نصت الفقرة 11 (د 3) من القرار على " وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات والسلطات المسئولة" [1]. ومن الجدير بالذكر أن قرار رقم(279) وهو قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة فعضويتها في الأمم المتحدة كانت مشروطة بتنفيذ كل من قرار رقم(181) وقرار (194).

---

[1] محمد عبد الحميد سيف، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2002،ص 67.

وعند محاولتنا التعرف على أماكن تواجد اللاجئين وعلى عددهم وتوزيعهم نرى أن غالبية فلسطينيي الخارج يقيمون في الدول العربية المجاورة لفلسطين، الأردن ولبنان وسوريا ويقيم بعض منهم في باقي الأقطار العربية، وبعض آخر في أنحاء أخرى من العالم.

وفي ظل غياب الحلول الدائمة لقضية اللاجئين تفاقمت القضية ليصبح اللاجئون الفلسطينيون من أضخم مجموعات اللاجئين في العالم، ففي نهاية عام 2003 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين (7.3) مليون لاجئ فلسطيني من اجمالي عدد اللاجئين في العالم المقدر عددهم بـــ سبعة عشر مليون لاجئ ، وبناء على ذلك فإن معظم الشعب الفلسطيني والمقدر عددهم ب(9.7) مليون نسمة هم من اللاجئين [1].

تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين منذ عام (1948 -2008م)

قام اللاجئون الفلسطينيون خلال موجات التهجير الرئيسية في العام 1948م، وكذلك عام 1967م، بالمكوث قريباً من قراهم ومدنهم الأصلية، أملاً منهم بالعودة القريبة إليها

وقد بدأت عملية ترحيل اللاجئين الفلسطينيين عن مكان إقامتهم في كانون الأول/ 1947م، وذلك بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعدة أيام.وقد قسم بني موريس خروج الفلسطينيين إلى أربعة موجات، فقد ضمت الموجة الأولى من اللاجئين الآلاف من اللاجئين وذلك ما بين شهري كانون 1947 - أذار1948 م، ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء كانوا ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتحضرة والغنية حيث يرجع أصلهم إلى كل من يافا وحيفا والقدس ، وكان لأغلبهم منازل في لبنان، نابلس، وعمان. وحسب بني موريس، فهؤلاء فضلوا البقاء بعيداً عن خطر الأزمة كما أنهم لم يجبروا على الهجرة وكانت هذه

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2003**، جدول رقم (1) ، تقدير عدد الفلسطينيون في كل دولة من العالم، ص 27.

العائلات بعيدة عن التهديد فقد كانت الأعمال العدائية ضد الفلسطينيين في حيفا ويافا في الأشهر الأولى من الحرب ثانوية، إلا أن الشعور بعدم الراحة والأمان هو الذي دفعهم على المغادرة[1].

أما الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين فقد كانت مع نهاية آذار حتى النصف الأول من أيار من عام 1948 فالأمور تغيرت بشكل كبير و متسارع وذلك مع تحول العصابات الصهيونية إلى استراتيجية الهجوم على معظم المناطق المأهولة بالفلسطينيين العرب، والتي كانت مخصصة لليهود حسب قرار التقسيم، في حين كانت الموجة الثالثة في إثناء صيف 1948م حيث ترك حوالي 300ألف لاجئ المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مع حلول 15 أيار، أما بالنسبة للموجة الرابعة كانت في شتاء عام 1949/1948م وبداية تنظيم المخيمات. ومع نهاية عام 1948م أخذ وضع اللاجئين بالتدهور وذلك بعد الانتصار الذي حققه الهجوم الإسرائيلي في تشرين الأول من 1948 كانون الثاني من 1949م وكانت نتيجة هذا الهجوم تهجير نحو 150ألف -200ألف فلسطيني، من بلادهم، وتوجه أغلبهم إلى قطاع غزة [2].

وكان مسار حركة لجوء الكثير من فلسطينيي المنطقة الجنوبية من فلسطين الانتدابية في العام 1948م إلى منطقة القسطل، قضاء غزة ومناطق فلسطين الوسطى، وحوالي65% منهم وجدوا أنفسهم في فلسطين في المنطقة غير الخاضعة للقوات الإسرائيلية (التي أصبحت تسمى الضفة الغربية وقطاع غزة واللتان تشكلان معاً حوالي(23.4%)من مساحة فلسطين الانتدابية) ولهذا أصبح عدد السكان في مناطق الضفة الغربية من(460000 إلى 740000) خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه كان تأثير اللجوء على جزء من قطاع غزه قبل 1948م والذي أصبح يعرف بـــ "قطاع غزة" الخاضع للسيطرة المصرية منذ 1948م، إذ إن أعداد السكان في القطاع لم ترتفع من(70000 إلى270000)فحسب، بل أن خطوط الهدنة قد قطعت أوصال الطرق التجارية والعادية فيها ، مع العلم لم يحدث هذا في بقية المناطق[3].

---

[1] ناجح جرار، **الهجرة القسرية الفلسطينية**، ترجمة سمير محمود، جامعة النجاح الوطنية البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية، 1995، ص37.

[2] نفس المصدر ،ص41.

3 اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون:مسح شامل لعام 2002، المصدر السابق، ص38.

أما بقية اللاجئين فقد لجأوا إلى الدول العربية المجاورة وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان. فالفلسطينيون الموجودون في المنطقة الوسطى من فلسطين لجأوا إلى المناطق الفلسطينية الواقعة غربي نهر الأردن الخاضعة للسيطرة العربية "الضفة الغربية" والتي ضمت إلى الحكم الأردني عام1950م.

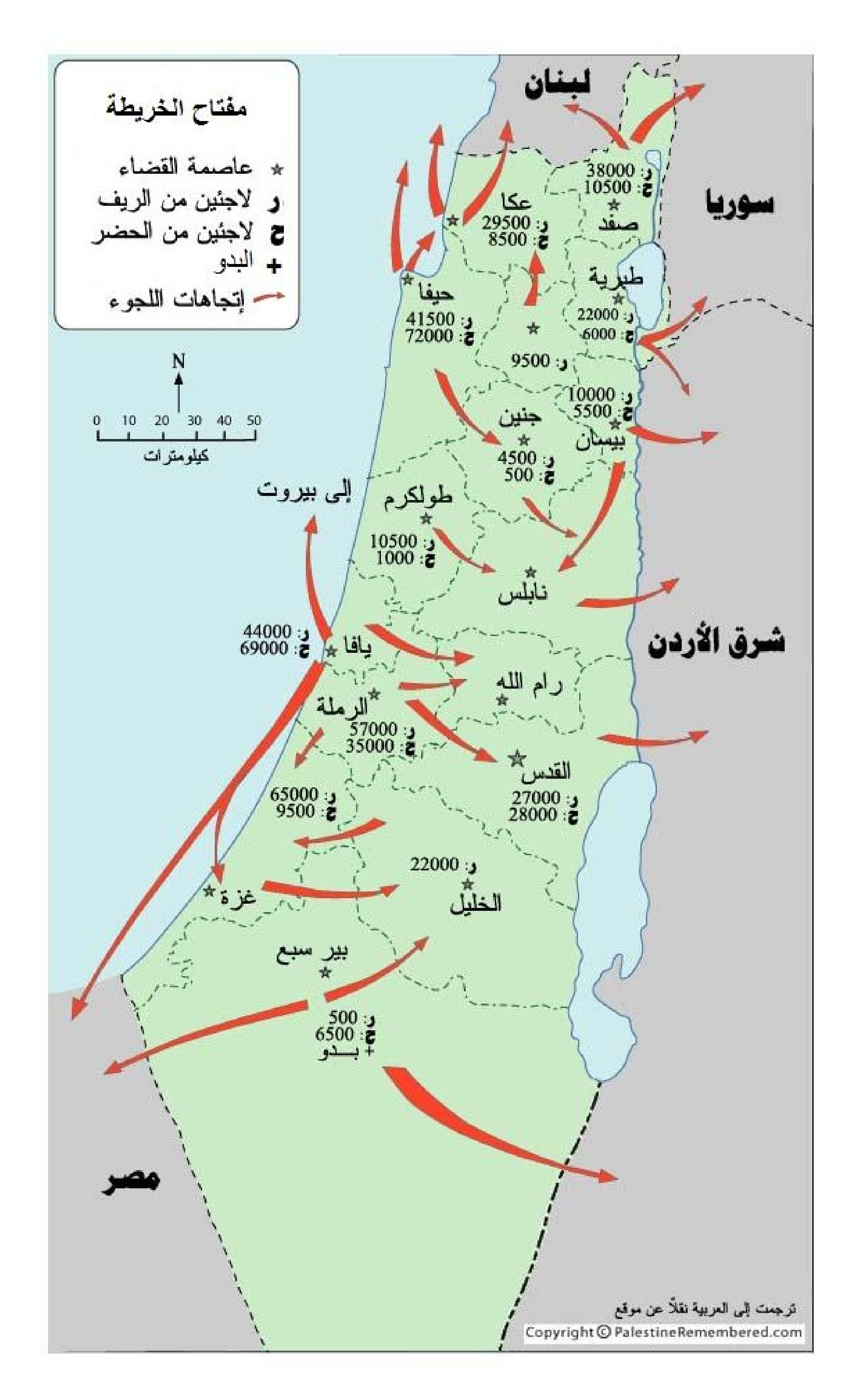
ولجأ الفلسطينيون الذين بقوا ضمن حدود"دولة إسرائيل" إلى القرى المجاورة لقراهم الأصلية، ونظرا لتسلسل سقوط القرى الفلسطينية خلال حرب 1948م يمكننا تخيل أن هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى القرية الملجأ لم تكن نهائية أو ثابتة وإنما كانت رهينة التطورات الميدانية والسياسية الحاصلة في المنطقة.

وكما هو حال اللاجئين الفلسطينيين الذين عبروا خطوط الهدنة، فإن المهجرين في الداخل والذين لجأوا إلى القرى المجاورة كان لديهم أمل بالعودة مع انتهاء الحرب إلى قراهم ، ومن الملاحظ أن معظم المهجرين في الداخل لعام 1948 م يسكنون في المناطق الشمالية لفلسطين (الجليل).

و خلال حرب 1967 م كان هناك موجة تهجير أخرى، حيث (95%) من اللاجئين الذين هجروا قسرا من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان كانوا قد لجأوا إلى الأردن.بالإضافة إلى أقلية صغيرة لجأت إلى مصر ولبنان وسوريا[1].

وبالتالي يمكن القول إن اللاجئين من شمال فلسطين اتجهوا إلى لبنان وسوريا، في حين اتجه سكان جنوب فلسطين إلى قطاع غزة. ووصل بعضهم إلى مصر، وانتشر اللاجئون من وسط فلسطين بين الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن. **خريطة رقم (7) تبين تهجير اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م.**

[1] نفس المصدر: اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون،ص44.



الخريطة رقم (7) مسار حركة تهجير اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م.

المصدر: الموقع الالكتروني فلسطين في الذاكرة **http://www.palestineremembered.com**

ويوضح الجدول رقم(4) ملخصاً لسجل النزوح حسب كل قضاء ويشمل عدد المواقع وعدد اللاجئين ومساحة الأرض المحتلة والجدول رقم(5) تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب جهة التقدير (1948 - 1950م).

الجدول رقم(4)

توزيع عدد اللاجئين وقراهم وأرضهم في كل قضاء لعام 1948/1949م

م	القضاء	المنطقة	عدد المواقع	عدد السكان اللاجئين	مساحة الأراضي المحتلة/كم^2
1 -	عكا	N	30	47.038	310.571
2 -	الرملة	C	64	97.405	609.046
3 -	بيسان	N	31	19.602	255.029
4 -	بئر السبع	S	88	90.507	12.577.000
5 -	غزة	S	46	79.947	680.018
6 -	حيفا	N	59	121.196	636.421
7 -	الخليل	S	16	22.991	375.960
8 -	يافا	C	25	123.227	210.260
9 -	القدس	C	39	97.950	272.735
10 -	جنين	C	6	4.005	123.214
11 -	الناصرة	N	5	8.746	91.356
12 -	صفد	N	78	52.248	531.602
13 -	طبريا	N	26	28.872	305.207
14 -	طولكرم	C	19	11.333	200.628
مجموع الشمال		الشمال(N)	229	277.702	2.129.186
مجموع الوسط		الوسط (C)	153	333.920	1.415.883
مجموع الجنوب		الجنوب(S)	150	193.445	13.632.978
المجموع الكلي			532	805.067	17.178.047

المصدر : حق العودة، سلمان أبو ستة، ص7

الجدول رقم(5)

تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب جهة التقدير (1948 - 1950م)

م	المنطقة	التقديرات البريطانية	التقديرات الأمريكة الرسمية	تقديرات الأمم المتحدة	تقديرات إسرائيلية	تقديرات فلسطينية
1 -	قطاع غزة	210.000	208.000	280.000	—	201.173
2 -	الضفة الغربية	320.000	—	190.000	—	363.689
3 -	الدول العربية	280.000	667.000	256.000	—	284.324
4 -	المجموع	816.000 — — —	875.000 — — —	726.000 957.000* — —	520.000 590.000* — —	849.186 714.100* 744.150* 780.000*

*** تقديرات أخرى لأعداد اللاجئين الفلسطينيين.**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خصائص اللاجئين الفلسطينيين، جدو رقم1، رام الله فلسطين .

تضاربت الأرقام حول عدد اللاجئين الذين هجروا من بيوتهم عام 1948م، وقد صدرت عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين لهذه الفترة من مصادر مختلفة منها التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية الرسمية، وكذلك تقديرات الأمم المتحدة إلا أن للأمم المتحدة تقديرين الأول يشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ نحو

726 ألف لاجئ، والثاني 957 ألف لاجئ. ويعود هذا الاختلاف إلى أن التقدير الأول نفذ عام 1949م والتقدير الثاني عام 1950م [1].

في حين قدر مكتب الخارجية البريطانية أعداد اللاجئين الفلسطينيين بنحو (816 ألف) في شباط 1949م، وبعدها قام بتعديل الأعداد في أيلول 1949م إلى (600ألف) ومن ثم إلى (760ألفاً). وقد اعتبر مكتب الخارجية البريطانية أعداد اللاجئين التي طرحتها الجهات الإسرائيلية أنها منخفضة، بسبب عدم أخذها بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية السكانية منذ 31 كانون الأول/ 1947م وعدم اشتمالها على أعداد اللاجئين المهجرين البدو الذين باتوا جزءاً من اللاجئين. في حين قدرت الولايات المتحدة الأمريكية أعداد اللاجئين بنحو (875ألف) في العام 1953م[2] .

وبحسب المصادر الإسرائيلية الرسمية قدر عدد اللاجئين بـــ 520 ألف لاجئ بفارق 437 ألف لاجئ عن التقدير الثاني للأمم المتحدة في العام 1949م. وتعود التقديرات إلى الاختلافات بين الأعداد الإجمالية "لغير اليهود" في المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل في نهاية العام 1947م (كاشتقاق من 6% اعتماداً على الإحصاء السكاني الانتدابي بخصوص السكان الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل بعد حرب 1948م، ولا تشمل هذه التقديرات أعداد اللاجئين الذين" تسللوا إلى دولة إسرائيل "(أي عادوا بصورة تلقائية) بالرغم من أنهم بقوا مهجرين في الداخل منذ تشرين ثاني 1948م [3].

وأما بالنسبة للنازحين واللاجئين خلال حرب عام 1967م فإن هناك اختلافاً ما بين تقديرات الأمم المتحدة والتقديرات الفلسطينية، وتقدر الأمم المتحدة الذين نزحوا بسبب حرب عام 1967 حوالي 355 ألف شخص نزحوا خلال الحرب وأصبحوا في الأردن وسورية ومصر ولبنان وكان توزيعهم على الشكل التالي في الجدول رقم(6).

---

[1] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أضيفت بتاريخ 2009/8/8م.

[2] اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون:مسح شامل لعام2002،المصدر السابق ، ص25

[3] نفس المصدر :ص25

الجدول رقم(6)

تقديرات الأمم المتحدة للنازحين الفلسطينيين في العام 1967م حسب جهة توجههم

م	الجهة التي توجهوا إليها	العدد النازح
1 -	الأردن	200000
2 -	مخيمات دمشق ودرعا	110000
3 -	مصر	35000
4 -	مصر	5000
5 -	لبنان	5000
6 -	المجموع الكلي	355000

المصدر:الموقع الالكتروني أجراس www.ajras.org أضيف 2009/9/23م.

وأما بالنسبة لعدد اللاجئين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران عام 1967م وبعده، فقد قدر عددهم بـــ (550ألفاً) وهو يتضمن نحو 200ألف مهجر من الذين هجروا قسرا في عام 1948م(حيث حوالي95 ألفاً منهم مسجلون لدى وكالة الغوث)،والذين هاجروا من الضفة الغربية المحتلة إلى الأردن بلغ عددهم(110آلاف) وفق مصادر سورية لكن (85 ألفاً) حسب المصادر الإسرائيلية (مسجل منهم لدى وكالة الغوث17ألف)،أما الذين هاجروا إلى المنطقة الجنوبية الشرقية من سوريا خاصة مناطق دمشق ودرعا؛ فبلغ عددهم(55ألفاً) (منهم خمسة الآلاف لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث في منطقة قطاع غزة) وهم ممن عبروا قناة السويس عبر قطاع غزة أو عن طريق سيناء إلى مصر[1].

---

[1] نفس المصدر: 26.

بالإضافة إلى ذلك فإن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين قد وجدوا ملجأهم في الأردن خلال حرب عام 1967م فقد ، في حين لجأت أعداد قليلة إلى كل من مصر ولبنان وسوريا. وكانت الضفة الغربية المحاذية لنهر الأردن أكثر تضرراً من ناحية تدمير النبى التحتية والتهجير، واعتبرت المناطق الوسطى ملجأ وذلك من خلال عدد من القرى المحيطة والقريبة، وكان المهجرون في تلك المنطقة قادرين على العودة إلى ديارهم وقراهم بعد انتهاء الحرب، ومن الجدير بالذكر أن هناك حوالي (60 ألف فلسطيني) ممن كانوا خارج فلسطين في أثناء الحرب عام 1967م لم يتمكنوا من العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وبالتالي أصبحوا لاجئين[1].

وأما بالنسبة للتقديرات الفلسطينية فتختلف نوعاً ما عن تقديرات الأمم المتحدة فقد قدّر الفلسطينيون مجموع النازحين عام 1967 بحوالي(415 ألف نازح)، ويرجع الفرق ما بين التقدير الفلسطيني والأمم المتحدة إلى أن الأمم المتحدة لا تحتسب في عدها للاجئين أولئك الذين كانوا خارج فلسطين عشية الحرب ولم يتمكنوا من العودة أو لم يسمح لهم بالعودة ويقدر عددهم بنحو(60 ألف نسمة)، فلو أضفنا ذلك الرقم إلى تقديرات الأمم المتحدة لكان الرقم (415 ألف) نسمه وهو نفس العدد الذي يقدره الفلسطينيون[2]

ويعود الاختلاف في التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في السنيين الماضية إلى الصراعات الإقليمية والظروف الصعبة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في شتاتهم، أضف إلى ذلك تغير في سياسة تعامل الدول المضيفة اتجاه اللاجئين ويرجع الأمر في تغير سياسية التعامل إلى توتر العلاقة بين الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد تناقص عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م بعد الاحتلال الإسرائيلي لها وذلك بعد لجوء جزء منهم إلى الأردن. وقد شهد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حالة مشابهة وذلك نتيجة الحرب الأهلية التي شهدها لبنان ما بين عام 1975 - 1990م والاجتياح الإسرائيلي للبنان

---

[1] الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين،المصدر السابق، ص 11.

[2] الموقع الالكتروني، أجراس، www.ajras.org ، اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع والمواقف، يوسف كمال ابراهيم ،أضيفت بتاريخ 23/9 /2009.

عام 1982م، ناهيك عن تلك العقبات القانونية والاقتصادية التي تستخدمها لبنان بحق اللاجئين الفلسطينيين (سيتم شرحها بالتفصيل في الفصل الرابع). وأما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الموجودين في دول الخليج فقد كانت أعدادهم كبيرة وقد لجأوا إلى دول الخليج من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أن هذه الأعداد قد تعرضت لهبوط حاد وذلك بسبب طرد الحكومة الكويتية(350ألف فلسطيني) من أراضيها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م [1]،وفي الجدول رقم (7) عرض للزيادة في أعداد اللاحئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي منذ عام 1950م حتى عام 2008م

جدول رقم (7)

تطور في أعداد اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950- 31كانون أول/يناير 2008م

م	السنة	الضفة الغربية	غزة	سوريا	لبنان	الأردن	المجموع
1 -	1950	-	198.227	82.194	127.600	506.200	914.221
2 -	1955	-	214.701	88.330	100.820	502.135	905.986
3 -	1960	-	255.542	115.043	136561	613.743	1.120889
4 -	1965	-	296.953	135.971	159.810	688.089	1.280823
5 -	1970	272.692	311.814	158.717	175.958	506.038	1.425219
6 -	1975	292.922	333.031	184.042	196.855	625.857	1.632707
7 -	1980	324.035	367.995	209.362	226.554	716.372	1.844318

[1] الاوضاع الحالية للاجئين الفلسطينيين، المصدر السابق ص11.

8 -	1985	357.704	427 .892	244.626	263.599	799.724	2.093545
9 -	1990	414.298	496.339	280.731	302.049	929.097	2.093514
10 -	1995	517.412	683.560	337.308	346.164	1.288197	3.172641
11 -	2000	583.009	824.622	383.199	376.472	1.570192	3.737494
12 -	2001	607.770	852.626	391.651	382.973	1.639.718	3.874.738
13 -	2008	754.263	1.059.584	456.983	416.608	1.930.703	4.618.141

المصدر:وكالة الغوث الدولية، http://www.un.org/unrwa،أضيف في تاريخ 2009/12/12.

و يتضح من الجدول السابق أن سجلات وكالة الغوث (الأونروا) تشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين قد بلغ في نهاية عام 2008م نحو(4.7 مليون) لاجئ، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث مع نهاية عام 2008م ما نسبته(16.3%)من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منهم(25.3%) يعيشون داخل المخيمات. من جانب آخر فقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الغوث في قطاع غزة ما نسبته(23.0%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث، منهم(46.1%) يعيشون داخل مخيمات قطاع غزة.

و أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن حوالي(41.8%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين منهم(17.3%) يعيشون داخل المخيمات، في حين بلغت النسبة في لبنان(9.0%)منهم(52.8%) يعيشون داخل المخيمات، مقابل(9.9%) من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث يعيشون في سوريا منهم (27.1%) يعيشون داخل مخيماتها [1].

[1] الموقع الالكتروني: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps، أضيفت 2009/8/8م.

وكانت المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948م مأساة مدمرة، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حوالي (957 ألف)عربي فلسطيني حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950م، وقد بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية التي تعترف بها وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية والدول العربية 58 مخيما، تتوزع بواقع 12 مخيماً في لبنان، و10 مخيمات في الأردن و 9 مخيمات في سوريا و27 مخيما في الأراضي الفلسطينية، موزعة بواقع 19 مخيما في الضفة الغربية و8 مخيمات في قطاع غزة.

ويشكل اليوم نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية، نظام التسجيل الوحيد الخاص باللاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذا النظام لا يشمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948 و(أسلافهم).

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون اليوم في معظم مناطق العالم بالرغم من اختلاف التوزيع الجغرافي للاجئين خلال العقود الماضية إلاّ أن غالبيتهم لا يبعدون الكثير عن مكان سكنهم الأصلي، فقد عمل اللاجئون الفلسطينيون على المحافظة على وحدة القرية الأصل، وذلك بعد أن قصد سكان القرى المهجرة في الغالب نفس أماكن الشتات داخل الدولة الملجأ، وحسب معطيات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين(الأونروا) فإن نسبة اللاجئين الذين توجهوا إلى نفس البلد الملجأ تصل نحو(72%) مقابل(20%) إلى بلدين وأقل من(8%)إلى ثلاث بلدان أو أكثر، ولذلك فإن أهالي القرى المهجرة غالباً ما توجهوا إلى نفس المخيم وسكنوا في نفس الحي[1].

[1] نفس المصدر ،ص21.

ثالثا: - وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين(UNRWA)

المقدمة: -

على أثر طرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم وتهجيرهم، لعبت المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر و لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمات (الكويكرز) وجمعيات خيرية دولية أخرى، ومنظمات غير حكومية دوراً بارزاً في تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين.

وبعد قرار المنظمات الطوعية الفاعلة بتخفيض مستوى نشاطها في غوث اللاجئين الفلسطينيين، أنشأت الجمعية العامة، بناء على توجيه البعثة الاقتصادية، وبتاريخ 1949/12/8م وبموجب القرار رقم 302(د-4) الفقرتان 5 و20، " وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "(الأونروا) لتعمل بصفتها وكالةً متخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات[1] .

وقد منحت الأمم المتحدة الأونروا تفويضا قصير الأمد بناء على الافتراض بأنه سيسمح للاجئين قريبا بالعودة إلى بيوتهم بحسب ما دعا إليه قرار الجمعية العامة رقم 194(3)، بعد ذلك تم تمديد تفويض الأونروا بشكل دوري نظراً لغياب الحل الدائم لقضية هؤلاء اللاجئين، وطلبت الأمم المتحدة لاحقا من الأونروا تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا للمرة الأولى في عام 1967م(قرار الجمعية العامة رقم 2252" د أ ط 5 " ولا يوجد اليوم وكالة دولية خاصة تحمل تفويضاً صريحاً لتوفير المساعدة الدولية للمهجرين في داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدا الأونروا.

[1] صلاح صالح عبد ربه، **الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، مطبعة البطريركية اللاتينية القدس، فلسطين، 2005، ص ص 58- 63.

1: - إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب النكبة

لقد بدأت المنظمات الدولية بتقديم المساعدة الدولية للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 ومن ضمنهم المهجرون في الداخل، وذلك بشكل طوعي، ومن هذه المنظمات لجنة الأصدقاء الأمريكيين للغوث، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر، وبعض الحكومات، وقد أسست الأمم المتحدة بعض الوكالات في أعقاب النكبة الفلسطينية من أجل التنسيق وتمويل الوكالات الفاعلة في مجال غوث اللاجئين ومساعدتهم. و من بين هذه الوكالات: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي تأسست وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212(3)، في تشرين الثاني من العام 1948م. كما أنشأت الجمعية صندوقا ماليا خاصة لتغطية نفقات برامج الإغاثة الطارئة في آب من عام 1949م [1].

وتعرف الأونروا نفسها بأنها وكالة إغاثة وتنمية بشرية، وتُعنى بتوفير التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمعونة الطارئة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الدول المضيفة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتمدت الأونروا في عملها بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين على أرضية تعريف صاغته للاجئ الفلسطيني، وعرفت اللاجئ الذي ستقدم له خدماتها بأنه" الشخص الذي كان موطنه الأصلي فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب 1948م، والذي فقد نتيجة لهذه الحرب بيته ووسائل معيشته، وأصبح لاجئاً عام 1948م في أحد الأقطار التي تمنح فيها وكالة الغوث الدولية مساعدتها وإعانتها" [2].

فاللاجئ إذاً هو كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين لعامين سبقا حرب 1948م، وخسر منزله ووسائل عيشه ولجأ عام 1948م إلى أحد البلدان التي تقدم الأونروا فيها خدماتها، وينطبق هذا التعريف ويبقى ساري المفعول في تلقي المساعدة على أولاده وأحفاده، وأن يكون

---

[1] **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون : مسح شامل لعام** 2002، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ،حزيران 2003، ص 124.

[2] مي صبحي الخنساء: **العودة حق:دراسة اجتماعية سياسية قانونية لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين القرارات الدولية** باحث للدراسات، بيروت- لبنان، ط1 2004، ص55.

مسجلاً في مناطق عملياتها وهي خمس مناطق: الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان و الأردن.

وبناء على هذا التعريف استثنت الأونروا أصنافاً عديدة من اللاجئين منها:

1. اللاجئون الذين لا يقيمون في مناطق عملياتها الخمس مثل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق أو اللاجئين في مصر أو دول الخليج، واللاجئين داخل إسرائيل أي أراضي 1948م.
2. اللاجئون غير المحتاجين أي الذين لا يقيمون داخل المخيمات في مناطق عملياتها وأوضاعهم ميسورة.
3. اللاجئون المهجرون داخل الوطن مثل مهجري القدس داخلها وخارجها، ومهجري قرى عمواس ويالو وبيت نوبا.
4. من كان خارج الوطن قبل الحرب واضطر للجوء بعد 1952م وهي السنة التي تحددها الوكالة كآخر سنه للجوء 1948م، ومن لجأوا بعد حرب 1967م وحتى يومنا هذا[1].

وكما نصت الفقرة الخامسة التي تطالب بتقديم المئونة والعون للاجئين حتى تهيئ ظروفا وأجواءً لإحلال السلام والاستقرار، وكما أوضحت الفقرة السابعة من القرار المذكور أن لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين هدفين:

1. تنفيذ برامج الإغاثة بالتعاون مع الحكومات المضيفة للاجئين والعمل حسب توصيات البعثة الاقتصادية.
2. التشاور مع الحكومات المضيفة لإيجاد العون اللازم للاجئين.

[1] نفس المصدر، ص25.

وفي حالة توفر الإمكانيات عند هذه الوكالة كما تم بموجب الفقرة(8) من القرار تعين لجنة استشارية مكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وذلك لتقديم النصح والمشورة لهيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين[1].

وعندما باشرت عملها ومهامها في 1950م تبنت أرقاماً وتم تسجيل اللاجئين بشكل رسمي بحيث يصبح لكل لاجئ رقم متسلسل لدى وكالة الغوث(الأونروا)، ومنذ ذلك الوقت ترى الوكالة أن خدماتها تقتصر على اللاجئين الذين سجلوا أنفسهم لديها بتاريخ 1951/5/1م، ولم تشمل اللاجئين الذين اضطروا للخروج بعد ذلك التاريخ.

فعمليات وكالة الغوث الخاصة باللاجئين الفلسطينيين كانت ستنتهي في منتصف العام 1951م، وقد تم تمديد تفويض وكالة الغوث الدولية بصورة منتظمة، باستثناء المساعدة التي قدمتها وكالة الغوث الدولية للمهجرين في داخل فلسطين 1948م التي توقفت في العام 1952 وذلك بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية التي "التزمت" أمام الوكالة بتطبيق حل للمهجرين في الداخل[2] .

وعلى الرغم من أن وكالة الغوث(الأونروا) تأسست وكالةً مؤقتة لكنها بقيت تعمل لأكثر من 62 عام ، فعند تأسيس الأونروا بصفتها وكالةً مؤقتة رأت الأمم المتحدة والدول الأعضاء أنه من صالح الأونروا واللاجئين أن تقوم الوكالة بجمع التبرعات طوعية غير محددة من الدول الأعضاء ،على الرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة تقوم بتمويل الوظائف الدولية كافة لدى الأونروا ، ففي عام 2000م قام ما نسبته(30%) من الدول المانحة بدفع تبرعات تزيد عن نسبة تبرعاتها لميزانية الأمم المتحدة[3].

وكانت وكالة الغوث الدولية في كثير من الأحيان البديل الإنساني وفي نفس الوقت مؤشراً على عجز المجتمع الدولي بشأن إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين تشردوا أكثر من ستين عاماً.

---

[1] محمد عبد الحميد سيف، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى ، 2002، وزارة الثقافة ،عمان الأردن،ص 75.

[2] اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون:مسح شامل لعام 2002، المصدر السابق، ص152.

[3] نفس المصدر

2: - البرامج الأساسية لوكالة الغوث الدولية (الأونروا)

1 -2: - البرنامج التعليمي

يشكل البرنامج التعليمي الخاص بوكالة الغوث الدولية - الاونروا اليوم أضخم البرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها الخمس، حيث يحظى أطفال اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بحرية تلقي الخدمات التعليمية بشكل مجاني في تلك المناطق. أما في لبنان، فتدير الوكالة خمس مدارس ثانوية منذ العام 1993م نظراً للقيود المفروضة على التحاق اللاجئين في المدارس الحكومية، والكلفة العالية لرسوم الانتساب للمدارس الخاصة. كما توفّر الوكالة خدماتها في مجال التربية الخاصة للأطفال اللاجئين الذين يواجهون صعوبات خاصة للتعلّم.حيث تدير الوكالة (689) مدرسة ويوجد لديها (21.217) موظف تربوي، و(479.156) طالب مسجل حيث وصلت نسبة الإناث بينهم (49.9%) وتشغّل الوكالة (10) مراكز للتدريب المهني بالإضافة إلى (6395) مكان للتدريب، و(3) كليات للعلوم التربوية و(938) مدرس تحت التدريب[1].

2 -2: - البرنامج الصحي

تشمل الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة للاجئين: الخدمات الأساسية، التغذية الإضافية، المساعدة بالعناية الصحية الثانوية، وتشمل جودة البيئة داخل مخيمات اللاجئين.وتشمل خدمات الصحة الأساسية بدورها العناية الطبية، و صحة العائلة، والتحصين "التطعيم" والتربية الصحية مجاناً لجميع اللاجئين المسجلين. ويشارك اللاجئون في كلفة الخدمات الصحية الثانوية، والأجهزة و الأقسام الطبية التخصصية و الأدوية. وبسبب الظروف الصعبة للاجئين في لبنان، أعفى اللاجئون من المشاركة في دفع رسوم الخدمات الطبية الثانوية، و اقتصرت على المشاركة في دفع رسوم المعالجة الطارئة، تدير الوكالة (137) مركزاً للرعاية الصحية الأولية،

---

[1] حسب إحصائيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) لغاية 31/كانون أول 2009م.

ولديها(4.600) موظف صحي ،و(118) عيادة طب أسنان، و يتوافد على مراكزها الصحية (11مليون) مريض سنويا[1].

3 -2: - برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية

يقدم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية تشكيلة متعددة من خدمات الحماية الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في مناطق عمليات الوكالة الخمس.

وتركز هذه الدائرة على ثلاثة أهداف رئيسة:

1- تزويد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر بمساعدة شبكة الأمان الاجتماعي على أساس دوري.

2- تعزيز التنمية والاعتماد على الذات للأفراد الأقل حظاً في مجتمع اللاجئين،وخصوصا المرأة والأطفال والشباب والأشخاص الذين يعانون من إعاقات وكبار السن.

3- المحافظة وتحديث وصيانة سجلات ووثائق اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وذلك من أجل تقرير أهليتهم لتلقي خدمات الأونروا[2].

يقدم برنامج الإغاثة الاجتماعية الخاص بالوكالة مساعدات كالتزود بالمواد الغذائية الأساسية و المساعدات النقدية للعائلات ذات العسر الشديد، بالإضافة إلى إصلاح بيوت اللاجئين وترميمها. ويتمتع اللاجئون المسجلون بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية بالعديد من المساعدات و الخدمات الاجتماعية التي تشتمل على خمسة برامج رئيسية: برنامج تطوير المؤسسات المجتمعية، وبرنامج تطوير المرأة، وبرنامج تأهيل المعاقين، وبرنامج الأنشطة الشبابية، وبرنامج الحد من الفقر. حيث تبين أن هناك(265,500)حالة عسر شديد ، ويوجد 5.6%من اللاجئين

---

[1] نفس المصدر .

[2] الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية:http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=75، أضيفت 2010/7/7.

المسجلين هم من حالات العسر الشديد ،كما يوجد لدى الوكالة(64) مركز برامج للمرأة و(38) مركز تأهيل مجتمعي ولديها (650)موظف وموظفة[1] .

4 -2: - برنامج التمويل الصغير

تعمل دائرة التمويل الصغير في الأونروا على توفير فرص إدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين والجماعات من غير اللاجئين الفقيرة أو المهمشة والتي تعيش وتعمل بالقرب منهم.

وهذا البرنامج يقدم القروض والخدمات المالية التكميلية لأصحاب الأعمال الصغيرة وصغار رجال الأعمال والبيوت المعيشية. حيث إن تلك الاستثمارات تعمل على استدامة الأعمال وخلقها وتقليل الفقر وتمكين المرأة في مجتمعها[2].

3: - العجز في ميزانية الأونروا[3]

يعمل المجتمع الدولي في حكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين و منظماتها الأهلية في سياق تقديم المساعدات للاجئين، كما تعمل العديد من المؤسسات والمنظمات الأهلية على توفير مستوى معين من الخدمات الأساسية لمجتمعات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، الأردن، وسوريا و لبنان. ومنذ تأسيسها في العام 1950م اعتبرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" المؤسسة الدولية الأساسية المفوّضة بتقديم المساعدات الدولية للاجئين الفلسطينيين. وتواجه الوكالة عجزاً مالياً متواصلاً.

وترجع أسباب المشاكل المالية المزمنة في ميزانية الأونروا إلى نظام الطوعية في تمويل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإلى تأجيل دفع المساهمات لدورة الميزانية الحالية، والأزمات السياسية والإنسانية، وارتفاع الأسعار والتضخم المالي، بالإضافة إلى ارتفاع معدل

---

[1] حسب إحصائيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) لغاية 31/كانون أول 2009م.

[2] الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية:http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=75 ،أضيفت 2010/7/7.

[3] الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، المصدر السابق، ص54.

النمو السكاني داخل المخيمات، وعدم التوصل إلى حل قضيتهم مما أدى إلى زيادة الضغط على كاهل الأونروا وتقليص خدماتها بشكل ملحوظ.

وقد أثر العجز المالي في الأونروا على برامجها الخدماتية والتشغيلية بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وطالبت الأونروا بزيادة مالية في ميزانيتها وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين المستفيدين من خدماتها

وأما في مجال الصحة فقد فرض العجز المالي قيوداً على الأسرة الاستشفائية ومدة المكوث في المستشفيات، وتم تخفيض عدد الأسر الاستشفائية في المستشفيات الخاصة وزيادتها في المستشفيات غير الحكومية الأقل تكلفة، وتدنت معدلات الإنفاق لكل فرد و ازداد عدد المرضى مقارنة بالطاقم العامل.

وأخيراً تسبب العجز المالي بدفع الأونروا لوضع معايير صارمة لتحديد وضعية اللاجئ ذي العسر الشديد الذي يستفيد من خدماتها الاجتماعية الإغاثية، وأدت هذه الأزمة إلى إيقاف المساعدات النقدية الخاصة بحالات الطوارئ، وترميم البيوت غير الصالحة، بالإضافة إلى الحد من خدمات الأخصائيين الاجتماعيين في المخيمات.

4: - الدول الممولة للأونروا[1]

منذ تأسيسها في العام 1950م، ساهمت (116) دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومصادر أخرى غير حكومية بالدعم المادي للأونروا من أجل توفير المساعدات الدولية للاجئين الفلسطينيين وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المنفردة المساهمة للأونروا، في حين كان الاتحاد الأوروبي أكبر المساهمين.

[1] الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، برنامج تدريب، ص55.

و قدم اللاجئون مساهمات هامة أيضاً لمساعدة وكالة الغوث الدولية على تغطية نفقات عملياتها، وتنظم الوكالة في مناطق عملياتها كافة (باستثناء قطاع غزة) مساهمات طوعية يقدمها أهالي الطلاب في مدارس الوكالة من أجل المساهمة في تطويرها وإعدادها. كما ساهم اللاجئون بتوفير بعض الأجهزة والأثاث والتجهيزات الأخرى، ويشارك اللاجئون في برامج الصحة البيئية ومشاريع المساعدات الذاتية لتعبيد الممرات والطرقات وشبكة الصرف الصحي وشبكات الكهرباء والمياه في المخيمات.

فاللاجئون الفلسطينيون لهم الحق في تلقي المساعدات الدولية، وتشتمل على الإمدادات الغذائية، والمأوى، و الخدمات التعليمة، وتتحمه الحكومات المضيفة المسؤولية الأساسية عن إمداد المساعدات ضمن مناطق سيادتها. و المساعدات الدولية مطلوبة في حال أن مثل هذه الدول إما أن تكون غير قادرة أو غير مستعدة لتوفير هذه المساعدات للاجئين.

الفصل الثالث

خصائص اللاجئين

المقدمة: -

تعتبر قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية وقد ظهرت القضية الفلسطينية قضية سياسية ووطنية على الصعيد الإقليمي والدولي وذلك عندما طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من بيوتهم وأجبروا على مغادرة ديارهم ليصبحوا مشردين في مختلف الأقطار العربية وبقية دول العالم، ويقام على أنقاض مجتمعهم ووطنهم الذي هجروا منه كرها كيان أخر يسمى إسرائيل.

فما يحدث بحق الفلسطينيين منذ أكثر من اثنين وستين عاماً كان واضحاً تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين وخاصةً من يسكنون المخيمات، واللاجئين في داخل (إسرائيل)، فالعديد من الفلسطينيين العرب فقدوا أراضيهم ومصادر رزقهم، وهذا ما أثر عليهم تأثيراً كبيراً خاصة سكان المناطق الريفية القروية في فلسطين، فهم يعتبرون الفئة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وهذا بالتالي انعكس صورته على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في الدول المضيفة وداخل الوطن فهم يعانون من غياب أية حقوق اقتصادية أو اجتماعية.

إن الهدف من هذا الفصل هو التعرف على الخصائص الاقتصادية و الديمغرافية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين والكشف عن التطور في أعدادهم بعد حرب عام 1948م إضافة إلى تحليل الأوضاع السكانية والسكنية والتعليمية والمعيشية الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون والتي يعانون منها يومياً من جرّاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسته التعسفية وسياسات الدول المضيفة اتجاه اللاجئين الفلسطينيين.

أولا: - الخصائص الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين

1: - التركيب العمري

يعتبر العمر من أكثر الخصائص الأساسية المميزة للسكان، ويقصد به بنية السكان حسب فئات الأعمار المختلفة وهي فئة الأطفال وفئة الشباب وفئة الشيوخ، و التركيب العمري للسكان يعكس تاريخهم الاقتصادي والاجتماعي خلال فترات تطول أو تقصر، وإن هذا التركيب نتيجة العديد من العوامل المتشابكة مثل الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرات التي أثرت على المجتمعات.

ومعرفة التركيب العمري لمجتمع ما تفيد في مساعدة المخططين على رسم السياسات السكانية والتعليمية والاجتماعية وكذلك توضيح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً،وكما أنها تحدد الفئات العمرية المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده[1].

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية ما زال فتيا، حيث بلغ عدد سكان الذين هم دون الخامسة عشر(40.3%) من مجمل سكان الضفة الغربية، وكما بلغ عدد السكان الضفة الغربية الذين تتراوح أعمرهم بين 15 -64 إلى(54.0%) من مجمل سكان الضفة الغربية، أما باقي السكان أي الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر(3.3%) من مجمل سكان الضفة الغربية ، بالإضافة إلى (2.4%) من سكان الضفة الغربية كانت أعمارهم غير مبينه [2].

وتعتبر أهم الخصائص التي يتمتع بها اللاجئون مشتركة إلى حد كبير بين تجمعات الشعب الفلسطيني كافة سواء في داخل فلسطين أو في مناطق الشتات، حيث نسبة الفتوه مرتفعة لديهم ويرجع ذلك إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني الممثلة بالأطفال الفلسطينيين[3].

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، جزء 1، ط1،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت 1986م، ص 399.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **النتائج النهائية للتعداد السكان الضفة الغربية.** رام الله، ص 45.

[3] فتحي محمد أبو عيانة، المصدر السابق، ص 399.

وتشير بيانات مسح الثقافة لعام 2009م إلى أن نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر تصل بين اللاجئين الفلسطينيين إلى (41.8%) مقابل(42.0%) لغير اللاجئين وتنخفض نسبة كبار السن لتصل إلى(2.8%) من مجموع اللاجئين الفلسطينيين مقارنه مع غير اللاجئين الذين بلغت نسبتهم (3.2%)[1]، مع العلم أن أعلى نسبة للأطفال تسود بين سكان قطاع غزة حيث يشكل اللاجئون بينهم نحو (76%)، ويتركز غالبيتهم في ثمانية مخيمات تعترف بها وكالة الغوث الدولية "الأونروا"[2]، في حين تصل نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر تصل بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا 36.7% وفي لبنان(36.3%)والأردن(35.9%) والعراق(39.7%).أما الذين تتراوح أعمرهم بين 15 -64 من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (59.3%) وفي لبنان(59.2%) وفي العراق(56.9%)، أما الباقي اللاجئين أي الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر في سوريا(4%).وفي لبنان(4.4%)وفي العراق(3.4%)[3].

2: - التركيب النوعي

يطلق مصطلح التركيب النوعي على نسبة الجنس بين الذكور والإناث في المجتمع ويعتبر من أهم الصفات الديمغرافية الأساسية للسكان التي تؤثر على عدد المواليد والوفيات ووقائع الزواج، وكذلك على معدلات الهجرة والبنية الحرفية وجميع الصفات السكانية الأخرى بنسب العددية بين النوعين[4]، ونسبة الجنس تعّرف بأنها عدد الذكور لكل 100 أنثى، ويستخدم هذا المصطلح في عمليات التخطيط المختلفة مثل التقديرات السكانية والتعليم وأسواق العمل والإنتاج[5] .

وعند النظر إلى التركيب النوعي للسكان فإن نسبة الجنس لا تكاد تختلف بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ تبلغ للاجئين (101.8 لكل 100 أنثى)، و(102 ذكر لكل 100 أنثى) لغير

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات المسح الثقافي2009** رام الله - فلسطين.

[2] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) 30حزيران /2009م، مكتب الإعلام - غزة.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2000،الكتاب السنوي- رقم(4).

[4] صالح حسين الطيطي، **محاضرات في جغرافية السكان**، قسم الجغرافية، جامعة القدس، 1999، ص24.

5 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،2002.مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة تقارير التحليلية الوصفية (03) **(خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية)**.رام الله - فلسطين، ص29.

اللاجئين في الأراضي الفلسطينية مقارنة باللاجئين في سوريا إذ تبلغ(102.3 ذكر لكل100أنثى)، و(98.5 ذكر لكل 100أنثى) للاجئين في لبنان [1] وفي قطاع غزة(103.0ذكر لكل 100أنثى)، ويعود انخفاض نسبة الجنس في لبنان مقارنة مع باقي مناطق الشتات إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكمن في التشريعات والقوانين التي تمس حقوقهم المدنية والإنسانية ، وتضييق هامش الحرية المتاح لهم في تنقلهم وفي عملهم ، وفي درجة استفادتهم من الخدمات العامة.

3: - الخصوبة

بلغ معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية لعام 2006 م (4.6 مولوداً)، في حين بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء اللاجئات في الأردن (4.6 مولوداً) لكل امرأة وذلك في عام 2000م، في حين بلغ معدل الخصوبة في سوريا(2.4 مولوداً)، وفي لبنان (2.3 مولوداً) لعام 2006م[2].

ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الأطفال الفلسطينيين إلى ارتفاع في معدل الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية، حيث يتراوح معدل إنجاب الأطفال للمرأة الفلسطينية وقت فتره الحياة الإنجابية من (5 - 7أطفال).

ويوجد هناك تفاوت في نسب الأطفال والخصوبة بين التجمعات الفلسطينية فاللاجئات الفلسطينيات المقيمات في الأراضي الفلسطينية أكثر خصوبةً، خاصة في قطاع غزة إذ يتمتع بخصوبة عالية وذلك مقارنة مع باقي التجمعات الفلسطينية وكذلك الحال بالنسبة لنسب الأطفال، ويعود السبب في تفاوت نسبة الخصوبة والأطفال بين التجمعات الفلسطينية إلى الاختلاف في العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل تجمع فلسطيني،وعلى أي

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007**، رام الله - فلسطين.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح الصحي، 2006** رام الله فلسطين.

حال فإن المجتمع الفلسطيني لا يعتبر إنجاب الأطفال تكلفة عند الأهل، بل ينظر إليهم مساعدين لذويهم في العمل والحصول على الرزق[1].

4: - حجم الأسرة

تشكل الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها الكيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، وتشكل الأسرة وحدة اقتصادية بحيث يمكن أن تتخذ أساساً لإجراء الإحصائيات المتعلقة بالدراسات وغيرها، ويعتبرها بعضهم مؤسسة اجتماعية تقوم بدور الوسيط الأهم بين الأفراد والمجتمع، وبشكل عام تعرف الأسرة مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ويأكلون من صحن واحد.

ولحجم الأسرة مدلول واضح في تقدير الأعباء الملقاة على عاتق رب الأسرة، ومن الطبيعي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة وقل عدد الأفراد المنتجين، زادت الأعباء التي سيتحملها رب الأسرة، وأن أي زيادة في عدد أفراد الأسرة سيتبعه زيادة في النفقات في مختلف متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها.

و وفق إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أسر اللاجئين الفلسطينيين هي الأكبر حجماً و يصل أعلى متوسط لحجم الأسرة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (6.3 فرداً)، أما أقل متوسط لحجم الأسرة بين اللاجئين الفلسطينيين فيوجد في لبنان إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة(3.8 فرداً)، ويرجع السبب في انخفاض متوسط حجم الأسرة في لبنان إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي تكمن في التشريعات والقوانين التي تمس حقوقهم المدنية والإنسانية ، وتضييق هامش الحرية المتاح لهم في تنقلهم وفي عملهم ، وفي درجة استفادتهم من الخدمات العامة.

بينما يرجع ارتفاع متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية إلى سياسية الحرب الديمغرافية مع الاحتلال الصهيوني ولارتفاع نسبة الشهداء في فلسطين، أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة الإعاقة بين اللاجئين الفلسطينيين وذلك بسبب الحملات العسكرية التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني[2].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح الصحي، 2006** رام الله فلسطين.

[2] نفس المصدر

ثانياً: - الخصائص الاجتماعية

1: - الظروف السكنية

تعتبر الظروف السكنية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات في غاية الصعوبة إذا ما قورنت بخارج المخيم، وبالرغم من ذلك فإن الظروف السكنية لجزء من المخيمات تظل أفضل حالا من عدد من تجمعات اللاجئين خارج المخيمات خاصة في مجال البينة التحتية، وذلك بسبب المساعدات الدولية الإنسانية داخل المخيم، وقد أقيمت مخيمات اللاجئين أساساً على مساحات أراضٍ محدودة وغير قابلة للتوسع ، فقد اختارت حكومات الدول المضيفة بعض المساحات لبناء المخيمات عليها، وفيما كان بعضها تابعا لملكية الدولة فإن غالبية مساحات الأراضي التي خصصت للمخيمات قد تم استئجارها من قبل الدول المضيفة. وخلال العقود الماضية فإن بيوت اللاجئين قد حلت محل الخيم و براكيات الزنيك، ومن خلال الطبيعية القاسية للشتات الفلسطيني، فقد تم بناء معظم البيوت في مخيمات اللاجئين بطريقة غير منظمة.

وقد أدى قلة وجود الخيارات المتاحة أمام اللاجئين الفلسطينيين إلى عدم التوسع الأفقي داخل المخيمات فقد بدأ اللاجئون في البناء العمودي ،وفي بعض الدول المضيفة منعت حكومات الدول المضيفة البناء داخل المخيمات أو قامت بفرض المزيد من القيود عليه، ففي لبنان على سبيل المثال منعت الحكومة اللبنانية توسع المخيمات القائمة أو إنشاء المخيمات الجديدة، و إعمار المخيمات المدمرة مثل تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967م، منعت السلطات الإسرائيلية اللاجئين غالبا من بناء البنايات متعددة الطوابق وذلك من أجل تفريغ المخيمات لاعتبارات أمنية من وجهة نظرها وذلك لحين إقامة السلطة الوطنية في منتصف التسعينات،ولقد أدى التوسع الداخلي والمتصاعد في مخيمات اللاجئين إلى خنق المساحات العامة والمناطق الخضراء داخل المخيم .

وتبنى بيوت اللاجئين عادة من مادة الاسمنت، إذ تصل نسبة مثل هذه البيوت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م إلى نحو(70%)من مجمل بيوت المخيمات، وفي

لبنان إلى نحو (90%)[1]. و توفر البيوت المبنية من الأسمنت حماية ضئيلة من حرارة الصيف وبرودة الشتاء، وخطر المرض[2].

وخلال انتفاضة الأقصى شكلت بيوت اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هدفا سهلا للضربات العسكرية المباشرة، وقد دمرت القوات الإسرائيلية العسكرية في الضفة الغربية مخيم جنين بالكامل بعد أن حاصرت ساكنيه

إن الشماعة التي تحتمي بها قوات الاحتلال بما تقوم به من حملات واسعة النطاق لتدمير بيوت اللاجئين هي الاعتبارات الأمنية، في حين كان الهدف من هذه الحملات تقليص المخيمات في قطاع غزة وتسهيل عملية توطين اللاجئين .

بالتالي يعكس تدمير البيوت المستمر و صعوبة الظروف السكنية للاجئين الفلسطينيين عقبة أمام تطبيق الحل الشامل والدائم للاجئين الفلسطينيين بما يشمل التعويض عن أملاكهم. بالإضافة هناك عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسيا في رسم ملامح الظروف السكنية للاجئين كالازدحام وعدم توفير البنية التحتية المناسبة، وفقر الظروف البيئية الصحية في مناطق الدول المضيفة.

وتظهر المشاكل السكنية بشكل أكثر وضوحا في مخيمات اللاجئين، فالمخيمات الفلسطينية بقيت على نفس قطعة الأرض الثابتة التي أنشئت عليها تقريباً، في حين كان هناك تضاعف لأعداد اللاجئين. وقد نجح عدد من اللاجئين في إيجاد المساكن البديلة لهم خارج نطاق المخيمات وذلك بفعل توفر الموارد المالية لديهم. إلا أن معظم اللاجئين داخل المخيمات وخارجها يفتقرون إلى مثل تلك الموارد التي تمكنهم من استئجار أو امتلاك المنازل خارج نطاق المخيم في الدول المضيفة المختلفة، وهو الذي أدى إلى تفاقم حدة الازدحام السكاني في المخيمات نظرا للتوسع الداخلي والمتصاعد داخل المخيم نفسه ونمو حارات المخيمات ضمن مساحة المخيم المحدودة.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح الصحي - 2001** رام الله- فلسطين،2002.

[2] منظمة الفافو، مسح 2002.

فقد بلغت نسبة المساكن المملوكة أو التي تستخدم دون أجر للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (87.6%). في حين بلغت نسبة المساكن المملوكة أو التي تستخدم دون أجر للاجئين الفلسطينيين في سوريا في العام 2008 م حوالي (92.4%) مقابل (77.6%) للاجئين في لبنان[1].

2: - الازدحام السكاني

تصل نسبة الكثافة السكانية (وهي عدد الأفراد في الغرفة الواحدة) للاجئين الفلسطينيين حوالي (2.5 0.3 أفراد)في الغرفة الواحدة، إذ تشير المقاييس الدولية للازدحام على أن (3 أفراد) في الغرفة الواحدة أو أكثر هو مؤشر للازدحام السكاني عموماً.

وتبين أن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات يواجهون خطر الازدحام السكاني المتزايد داخل المخيم الواحد، إذ إن عدد الأفراد داخل الغرفة الواحدة في المخيم كبير، في حين تفتقر الدول المضيفة لوجود سياسات ناجعة لحل مشكلة الازدحام السكاني داخل المخيمات، وتعد مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر المخيمات ازدحاما بالسكان، إذ بلغ متوسط عدد الغرف (3.6 غرفه)في الأراضي الفلسطينية، ثم تليها مخيمات الأردن[2].

ويرجع السبب في الازدحام السكاني إلى نقص الموارد والمصادر التي تكفل في توسيع بيوت اللاجئين أو بناء البيوت الجديدة لهم، بالإضافة إلى القيود المفروضة على البناء في الدول المضيفة.

3 -: التعليم

يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب تعلما في المنطقة، حيث أن نسبة الأمية عند الفلسطينيين هي الأقل من مثيلاتها عند معظم سكان الدول المجاورة، وذلك يعود للاهتمام بالتعلم

---

[1] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps ، أضيف في 2009/2/18.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات المسح الصحي -** 2006، رام الله فلسطين.

على أساس أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على العمل المناسب، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الاجتماعية الأخرى[1].

ويُمَثل التعليم أحد الركائز الاجتماعية المهمة في حياة اللاجئين بشكل عام، إذ ترتفع نسبة التعليم في صفوف اللاجئين الفلسطينيين وتنخفض نسبة الأمية، فالتعليم يعتبر أحد أهم الفرص للاجئين في إعادة بناء هويتهم الاجتماعية الخاصة بالأسرة اللاجئة، ويعطيهم الأمل لحياة أفضل في مواجهة طبيعة الشتات القاسية وتحدياتها. وفي الوقت نفسه، تظل العلاقة بين التعليم والتقدم الاجتماعي الاقتصادي ضعيفة هشة، وذلك بفعل الفرص المحدودة المتاحة لترجمة محصلات التعليم لوظائف ملائمة في معظم مناطق الدول المضيفة الرئيسية. وتؤثر جملة من العوامل على مستويات التعليم للاجئين الفلسطينيين، مثل عدم الاستقلال السياسي في الدول المضيفة، والظروف السكنية السيئة، و قلة المساعدات الدولية في مجالات التعليم.

1 -3: الالتحاق بالتعليم(التسجيل)

بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم للأفراد(6 سنوات فأكثر) لدى اللاجئين الفلسطينيين (47.2%)[2]، ولكنها تأخذ بالهبوط في المرحلة الثانوية بسبب الفقر والتسرب وزواج الإناث والقيود الاجتماعية المفروضة عليهن ،ويلاحظ أن التحصيلات العلمية لدى اللاجئين الفلسطينيين عالية نسبياً. وعلى الرغم من انكماش الفجوات بين التحصيلات العليمة للذكور والإناث إلا أن الفوارق لا تزال قائمة. كما أن نسبة الأمية بشكل عام انخفضت بين أوساط اللاجئين في العقود الماضية من اللجوء الفلسطيني.

ويتميز أطفال اللاجئين بمعدلات تسجيل عالية في المرحلة الابتدائية تصل إلى (99%) في جميع مناطق الدول المضيفة، إلا أنها تبدأ بالهبوط في المرحلة الثانوية ويرجع الأمر في ذلك لمجموعة من الأسباب من أهمها الفقر والتسرب والفشل في الدارسة.في حين تعتبر معدلات التسجيل في مدارس الأونروا الأقل هبوطا للمرحلة الثانوية، إلا أنها تنخفض في مدارس

---

[1] حسين أحمد وشامي مفيد: **مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة** ، الملتقى الفكري القومي، القدس 1995.

[2] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:www.pcbs.gov.ps ،أضيف في 2009/8/8م.

الأونروا في لبنان وسوريا بصورة كبيرة جداً، وبشكل عام فإن التسرب في صفوف الطلاب الذكور أعلى من ما هو في صفوف الإناث[1].

2-3: التسرب المدرسي

بلغت نسبة التسرب من المدارس في الأراضي الفلسطينية للعام 2006م للأفراد اللاجئين 6 سنوات فأكثر(22.6%) (بواقع 23.4% للذكور و21.8% للإناث)[2]. ويعزى سبب تسرب الطلاب من المدارس إلى عدم مقدرتهم على تحمل التزامات المدرسية، ونسبة الطلاب الذكور المتسربين أعلى من الإناث ويعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة الذكور في مواصلة التعليم، في حين تعود نسبة التسرب المدرسي بين الإناث إلى عوامل اجتماعية، مثل عدم سماح الأهالي لهن بالذهاب للمدارس، وبسبب الزواج المبكر أو ليقمن بالعناية بإحدى أفراد العائلة، وأكثر الدول المضيفة يوجد فيها تسرب مدرسي للطلاب هي لبنان وذلك بسبب الفقر الشديد مما يضطر الطلاب للخروج من المدارس والانخراط في سوق العمل وذلك لمساعدة عائلاتهم، فخلا المرحلة الثانوية يتسرب نحو (21%) من الطلاب اللاجئين من مدارسهم بسبب الفقر، إضافة إلى(15%) من أجل مساعدة أهاليهم[3].

3-3: توفير الخدمات التعليمية

يقوم كل من الأمم المتحدة والقطاع العام والخاص بتوفير الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين، وتمثل وكالة الغوث الدولية الجهة الرئيسية في تقديم الخدمات للاجئين، إلا أنها لا تعمل على توفير الخدمات التعليمية للمرحلة الثانوية باستثناء لبنان، حيث يواجه الطلاب اللاجئين هناك العديد من القيود في الدخول للتعلم في المدارس الحكومية في لبنان، وكما أنهم يفتقرون للموارد اللازمة للتعلم في مدارس القطاع الخاص.ويعتمد الطلاب اللاجئون في المخيمات بشكل أساسي على الوكالة أكثر من الطلاب اللاجئين الذين يسكنون خارج المخيمات، إذ يتعلم نحو

---

[1] المصدر السابق

[2] موقع الالكتروني للهيئة الفلسطينية للاجئين: www.pcrp.ps،أضيف في 2010/1/18م.

[3] منظمة الفافو، مسح 2001.

(80%)من طلاب المخيمات في مدارس الوكالة في الأردن مقارنة مع(28%) من الطلاب اللاجئين الذين لا يسكنون المخيمات في الأردن[1].

4 -3: التحصيل التعليمي ومعرفة القراءة والكتابة

لقد ارتفع مستوى التحصيل العملي للاجئين في العقود السابقة بالرغم من أنه لا زال التحصيل العملي للإناث أقل من الذكور إلا أن الفجوة آخذة بالتناقص باستمرار مع الوقت، وتشهد الدول المضيفة بعض الاختلافات بين اللاجئين وغير اللاجئين فيما يتعلق بمراحل التعليم المختلفة والتحصيلات التعليمية،في حين يمكننا اعتبار اللاجئين في المخيمات أكثر حظاً من مجموعات أخرى فيما يتعلق بالتحصيل العلمي.

ونسبة الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية تقل لدى اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين، إذ بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام 2007 وللأفراد 15 سنة فأكثر (5.7%)في حين بلغت لغير اللاجئين(6.5%)[2]. فهناك نسبة أقل من اللاجئين هم أميون أو ذوو مستوى تعليمي ابتدائي(23%)مقارنة مع غير اللاجئين(25%)[3].

ويبدو الوضع التعليمي في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة مشابهاً تقريباً للوضع التعليمي خارج المخيمات، وترتفع نسبة اللاجئين الفلسطينيين من سن 15 سنة فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى إذ بلغت(9.2%) من مجمل اللاجئين 15 سنة فأكثر، في حين بلغت لغير اللاجئين(8.4%) فقط[4].

و في الأردن، ظهرت بعض الاختلافات في التحصيل التعليمي بين اللاجئين والنازحين الفلسطينيين من جهة والسكان غير اللاجئين من جهة أخرى خاصة الأطفال منهم، فبلغ معدل الأمية بين الفلسطينيين في مخيمات الأردن عام 2000م حوالي(17.6%)[5]، ومع ذلك يظل

---

[1] منظمة الفافو، مسح 1997.

[2] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007**، رام الله- فلسطين،2007.

[3] منظمة الفافو ، مسح 2000.

[4] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007**،رام الله - فلسطين 2007.

[5] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، **بيانات المسح الصحي 2006**،رام الله - فلسطين .

التعليم الجامعي الأردني من أكثر العوامل المشتركة بين أوساط السكان غير اللاجئين باستثناء اللاجئين الذين هجروا من الكويت في أعقاب حرب الخليج في عام 1991م.

وفي لبنان حيث يعيش اللاجئون الفلسطينيون في ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة، فإن المستوى التعليمي لهم منخفض، حيث بلغت معدلات الأمية في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عام 2006م ما يقارب(25.5%)[1]، فثلاثة من أصل عشرة لاجئين لم يكملوا دراستهم فيما نجح نصفهم فقط من عبور مرحلة التعليم الأساسي[2]، فمعدلات الأمية في لبنان أعلى بمرة ونصف من معدلاتها في الأردن ومرتين من معدلاتها في أراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتمتاز الأخيرة بنسبة مرتفعة من معرفة القراءة والكتابة مقارنة مع كل مناطق الشتات الأخرى. وكما بلغ معدل الأمية في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عام 2006م حوالي (16.5%)[3] .

و بشكل عام يبلغ مستوى الطلاب اللاجئين في المخيمات مستوى أقل من التعليم وينهون دراستهم في مرحلة مبكرة. وتبين من خلال دارسات سابقه بهذا الموضوع أن وضعية اللاجئين التعليمية في المخيمات هي منخفضة عن غير اللاجئين خارج المخيمات.

وتشير بيانات عام 2007 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر إلى عدم وجود فروق إحصائية على مستوى حالة اللجوء إذ بلغت تلك المعدلات لدى اللاجئين(94.3%) (بواقع 97.6% للذكور و90.9% للإناث)، في حين بلغت هذه المعدلات لغير اللاجئين(93.5%) (بواقع 97.0% للذكور 89.9% للإناث)[4].

ففي مخيمات الأردن تعتبر واحدة من أصل أربع نساء وواحد من أصل عشرة رجال أميين. إلا أن النساء أكثر من الرجال من بين غير الأميين بين أجيال الشباب، و(5.5%)من الرجال بين أجيال 15 -29هم أميين مقابل(3.4%) من النساء من نفس الجيل في لبنان، وتشكل نسبة الأمية بين اللاجئين النسبة العليا بين كل مناطق الشتات المختلفة، نحو 20% من اللاجئين هم أميون، فيما تصل نسبة اللاجئات الأميات فوق سن 15 عاما(26%)[5].

---

[1] نفس المصدر.

[2] منظمة الفافو، مسح 2000.

[3] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، **بيانات المسح الصحي** 2006، رام الله فلسطين.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007** رام الله فلسطين 2007.

[5] منظمة الفافو، مسح 2000.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للاجئين

يقصد بالخصائص الاقتصادية التركيب الاقتصادي، ونعني بذلك توزيع السكان حسب حالتهم العملية وتوزيعهم حسب المهن والأنشطة الاقتصادية المختلفة في منطقة معينة، والهدف من دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان هو معرفة حجم القوى العاملة ومعرفة السكان الفاعلين وغير الفاعلين، وكذلك معرفة توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في منطقة أو قطر معين[1].

وتسهم دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي لهم ، وكما أن كل ذلك مجتمعاً من شأنه تمكين الدولة من رسم سياستها الاقتصادية المستقبلية، ووضع الخطط التنموية التي تتناسب مع الخصائص الاقتصادية للسكان فيها.

1: - المهن الرئيسية للاجئين

يعرف تصنيف المهن بالتصنيف الاجتماعي المهني والذي يهتم فقط بالحرفة - أي نوع العمل الذي يمارسه الفرد، ويتأثر التركيب المهني بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الديمغرافية وغيرها سواء أكانت مجتمعات زراعية أم صناعية[2].

وهناك عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين ممن يعملون مهنيين وحرفيين و إداريين مقارنة مع غيرهم، إذ تعمل نسبة عالية من النساء اللاجئات في المجال الإداري والمتخصص مقارنة بالرجال الإداريين، إلا أن نسبة مشاركتهن في قوة العمل الفلسطينية تبقى قليلة ومشابهة لنسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول المضيفة.

---

[1] عبد علي الخفاف، **جغرافية السكان أسس عامة**، ط1، دارا الفكر العربي، عمان الأردن،1990، ص229.

[2] فتحي محمد مصيلحي: **جغرافية السكان الإطار النظري وتطبيقات عربية**، ط1،مطبعة النعمان الحديثة، شبين الكوم - مصر، 2000، ص 237.

وغالبية مهن اللاجئين الفلسطينيين عموماً تتدرج ضمن مجالات البناء والصناعة والخدمات، في حين يعمل نسبة قليلة منهم كمهنيين وإداريين وحرفيين.وقد سببت موجات التهجير القسرية في عام 1948م و1967م إلى تحويل قسري لاقتصاديات الفلسطينيين من اقتصاديات تعتمد في الأساس على الزراعة إلى اقتصاديات تعتمد على دخل العمل المأجور، من يعمل من اللاجئين الفلسطينيين في مجال الزراعة اليوم نسبة قليلة.

أما بالنسبة للنساء اللاجئات فجزء منهن يعملن في مجال التعليم والخدمات الصحية والتربية، بالإضافة إلى قطاع الخدمات والصناعة وبناءً على ذلك تفوق نسبة اللاجئات العاملات في قطاع الإدارة والخدمات نسبة النساء المشاركات في قوة العمل مقارنة بنسبة الرجال، ويرجع الأمر في ذلك إلى توظيف النساء بشكل كبير في مجالات التعليم والخدمات الصحية وخدمات أخرى لدى المجتمع اللاجئ[1].

وتفوق نسبة السكان المحليين للدولة المضيفة العاملين في قطاع الإدارة والمهنيين والحرفيين نسبة اللاجئين والمهجرين في الدول المضيفة وفي داخل إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة عالية من قوة العمل في بعض الدول المضيفة تعمل كـــ " غير مهرة وحرفيين" مقارنة مع اللاجئين الفلسطينيين.

فعلى سبيل المثال في الأردن تفوق نسبة الأردنيين الذكور العاملين في قطاع الخدمات والقطاع العام ثلث مجمل قوة العمل، في حين لا تتعدى نسبتها بين اللاجئين الفلسطينيين من(6 - 7%)[2].

ويتوزع أفراد قوة العمل في مخيمات الأردن على قطاعات العمل بنسب مختلفة باختلاف الجنس، فالذين يعملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حوالي(29%)من أفراد قوة العمل للذكور، في حين يعمل حوالي ثلث قوة العمل للإناث في قطاع الصناعة، أما توزيع

---

[1] الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين/بديل: برنامج تدريب، ص ص 13- 18.

[2] منظمة الفافو، مسح1997.

القوى العاملة بحسب المهن، فهناك (31%) من الذكور يعملون عمالاً مهرة وأكثر من ثلثهم يعمل عمالاً غير مهرة وفي الأعمال الأولية، في حين حوالي نصف الإناث يعملن عاملات ماهرات وفي المهن الأولية مقابل حوالي(30%)منهن يعملن فنيات أو في الأعمال الكتابية[1].

يلاحظ من الجدول التالي رقم (8) أن النشاط الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في مخيمات سوريا يتركز في قطاع الخدمات، حيث بلغت نسبتهم في هذا القطاع حوالي(41.2%)وهذا أمر طبيعي لكون اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة ظروفهم، لا يملكون حيازات زراعية وغيرها. ويأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثانية[2].

الجدول رقم(8)

التوزيع النسبي للاجئين العاملين في سوريا حسب النشاط الاقتصادي

	النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية(%)
1 -	الخدمات	41.2
2 -	التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية	15
3 -	البناء والتشـــييد	27
4 -	قطاع التجارة	8.4
5 -	قطاع الزراعة	2
6 -	قطاع الكهرباء	4.8
7 -	قطاع المناجم	1.4
8 -	قطاع النقل والمال	0.2

المصدر: موقع الالكتروني ملف المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات<u>http://www.malaf.info</u> ، اضيف في 2010/8/22م.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح القوى العاملة** ، دورة الربع الثالث، تموز/ أيلول2009، رام الله - فلسطين.

[2] موقع الالكتروني ملف المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=649&CatId=24&table=pa_documents ، اضيف في 2010/8/22م.

الجدول رقم(9)

التوزيع النسبي للاجئين العاملين في سوريا حسب المهنة

	المهنة	النسبة المئوية%
1	- تشغيل الآلات وتجميعها	50.4
2	- مهنياً وفنياً	22.0
3	- أنشطة المال والإدارة الحكومية	19.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات مسح القوى العاملة ، دورة الربع الثالث، تموز/ أيلول2009، رام الله - فلسطين.

وأما في سوريا فيتوزع العاملون الفلسطينيون على المهن المختلفة بنسب متفاوتة كما هو بالجدول رقم (9) حيث تركزت عمالتهم في تشغيل الآلات وتجميعها وبلغت نسبتهم فيها (50.4%) من مجموع العاملين، يليها نسبة من يعمل مهنياً وفنياً ثم من يعمل في أنشطة المال والإدارة الحكومية [1].

وأما بالنسبة للعمالة الفلسطينية في مخيمات لبنان وكما هو موضح بالجدول التالي رقم(10) فيتواجدون بشكل أساسي في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة(26.7 %) يليه البناء والتشييد ، ثم التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في حين يختلف توزيع المشتغلين حسب الأنشطة باختلاف الجنس حيث نجد أن حوالي ثلث الإناث يعملن في قطاع التعليم والصحة[2].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح القوى العاملة** ، دورة الربع الثالث، تموز/ أيلول2009، رام الله - فلسطين.

[2] نفس المصدر.

الجدول رقم(10)

التوزيع النسبي للاجئين العاملين في لبنان حسب النشاط الاقتصادي

	النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية (%)
1 -	التجارة والمطاعم والفنادق	26.7
2 -	والتعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.6
3 -	البناء والتشييد	18.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بيانات مسح القوى العاملة ، دورة الربع الثالث، تموز/ أيلول2009، رام الله - فلسطين.

أما حسب الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وكما هو موضح بالجدول التالي رقم(11) فقد تبين أن قطاع الخدمات يحتل أعلى نسبة تشغيل في الأراضي الفلسطينية حيث يشغل ما يقارب نصف العاملين (35.8%)، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، ثم العاملين قطاع التعدين والمحاجر الصناعات التحويلية وكان أقلها قطاع النقل والتخزين والاتصالات[1].

الجدول رقم(11)

التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي

	النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية(%)
1 -	الزراعة	15.6
2 -	التعدين والمحاجر الصناعات التحويلية	12.5
3 -	البناء والتشييد	11
4 -	التجارة والمطاعم والفنادق	19.5
5 -	الخدمات	35.8
6 -	النقل والتخزين والاتصالات	5.6
	المجموع	100

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2007.رام الله- فلسطين،ص 81..

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2007.رام الله - فلسطين،ص 81.

و بالنسبة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة فالذين يعملون في القطاع العام والخدمات من اللاجئين أكثر من غير اللاجئين وذلك بنسبة (52.2%) ولغير اللاجئين (32.5%)[1]، وتدل نسبة توزيع المهنيين والإداريين وفق المناطق(مدن ومخيمات وقرى)،على أن نسبة الإداريين الموجودين في المخيمات (14%) في حين تبلغ نسبتهم في المدن(8%) وفي القرى (5%)[2].وتحتل مهنة المتخصصين الفنيين والمتخصصين المساعدين والكتبة القطاع الأكبر ولكن بنسب متفاوتة، إذ بلغت للاجئين (32.6%) في حين بلغت لغير اللاجئين(22.1%). كما جاءت مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا المهنة الأدنى لكن بتفاوت ما بين اللاجئين (3.9%) وغير اللاجئين(5.3%)[3].

2: - قوة العمل والبطالة

إن حوالي نصف اللاجئين والمهجرين في مناطق الدول المضيفة أشخاص قابلون للعمل (فوق سن 15)، إلا أن حجم استغلال قوة العمل تقل عن النصف، وتزداد نسبة استغلال قوة العمل في المخيمات وبين اللاجئات، ومعدلات المشاركة في قوة العمل تظهر بشكل أعلى بين اللاجئين في الدول المضيفة منها لدى السكان المحليين. وتعتبر معدلات البطالة أعلى لدى اللاجئين منها لدى أوساط السكان المحليين في الدول المضيفة.

وأما بالنسبة لمعدلات البطالة فهي عالية جداً بين صفوف اللاجئين وذلك بسبب النسبة المتدنية في استغلال قوة العمل، وانتشار الفقر في مجمل مجالات الحياة داخل المخيمات الفلسطينية.

---

[1] الموقع الالكتروني القضية الفلسطينية،http://www.palintefada.com/arabic/mix/details/11/1302.html 2010/10/22م.

[2] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps ،أضيف في 7 /2010/2.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،:**بيانات مسح القوى العاملة** ، دورة الربع الثالث، تموز- أيلول، 2009، رام الله فلسطين.

و بخصوص اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الأردن تشير بيانات العمل في الأردن عام 2000م إلى أن نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة الفلسطينية في مخيمات الأردن بلغـــت(13.0%) موزعة بواقع (11.0% للذكور و23.2% للإناث)[1].

و يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف جوهري في معدلات البطالة بين اللاجئين الذكور خارج المخيمات وبين الأردنيين غير اللاجئين بالنسبة لمعدلات البطالة، إذ تفوق معدلات البطالة الخاصة بالأجيال الشابة في المخيمات معدلاتها خارج المخيمات،إذ إن ما نسبته (16%) من اللاجئين الذكور من فئات(15 -24عاماً) داخل المخيمات عاطل عن العمل،وأما الإناث من نفس الفئة العمرية فبلغت النسبة (30%) ،في حين بلغت معدلات البطالة من اللاجئين الذكور من الفئة العمرية(25 -34) ما نسبته (5%) فقط ، وللإناث من نفس الفئة العمرية (13%) [2].

وفي سوريا بلغ معدل البطالة في عام 2000م بين اللاجئين الفلسطينيين الذكور من الفئة العمرية (15 -24عاماً)ما نسبته (28.5%) و (38%) للاجئات الإناث من نفس الفئة العمرية.كما بلغت معدلات البطالة في صفوف الذكور من الفئة العمرية(25 -34 عاماً) نحو (13%)[3].

وأما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل بين ذكور المخيمات في لبنان نحو(16%) وبين اللاجئات الإناث نحو (18%) وذلك لعام 1998م[4].

ويلاحظ أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين(15 سنة فأكثر) أقل مما هي لدى الفلسطينيين غير اللاجئين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. إذ بلغت النسبة حوالي (39.5%) للاجئين و(42.8%) لغير اللاجئين، ويلاحظ أن نسبة مشاركة الإناث اللاجئات والمقيمات في الأراضي الفلسطينية تقل عما هي عليه لدى غير اللاجئات، حيث بلغت نسبة اللاجئات المشاركات(15.3%) مقابل (15.5%) لغير اللاجئات. من جانب آخر هناك فرقاً

---

[1] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps ، أضيف في 2010/2/7.

[2] منظمة الفافو، مسح عام 2002م.

[3] الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني:**بيانات مسح القوى العاملة 2002م**، رام الله فلسطين.

[4] نفس المصدر.

واضحاً على مستوى البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين ليصل إلى(30.6%) مقابل (22.0 %) بين غير اللاجئين[1].

ووفقاً للتعريف الموسع للبطالة في الأراضي الفلسطينية ارتفعت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواءٌ أكانوا يبحثون عن عمل أم لا يبحثون عن عمل) إلى(31.4%) [2] .

ووفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، ارتفعت نسبة الأفراد الذين لم يعملوا ويبحثون عن عمل في الأراضي الفلسطينية إلى(25.8%). وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى(17.8%) كما ارتفعت في قطاع غزة إلى(42.3%) خلال نفس الفترة.وفي إسرائيل /أراضي عام 1948م تفوق معدلات البطالة بين الفلسطينيين بما في ذلك المهجرين في الداخل بنحو ثلاث مرات عن معدلاتها بين اليهود الإسرائيليين[3].

وأشارت النتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في دورة الربع الثالث عام 2009م إلى أن عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية أصبح (709 آلاف) ، من جهة أخرى أظهرت النتائج إلى أن عدد العاملات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية بلغ (123 ألف) امرأة[4].

ويلاحظ أن نسبة الأفراد الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) الذين يعملون في الضفة الغربية (59.0%) وهناك تفاوت واضح حسب حالة اللجوء، حيث بلغت للاجئين(43.3%) و لغير اللاجئين (69.7%)، و يرجع الأمر في ذلك بالدرجة الأساسية لوجود القسم الأكبر من اللاجئين الذين يعملون في قطاع غزة، إذ بلغت للاجئين حوالي(47.1%) مقابل (18.0%) لغير اللاجئين، كما بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات(11.2%)، وبتفاوت ما بين اللاجئين وغير اللاجئين، فبلغت للاجئين (9.6%) مقابل (12.3%) لغير اللاجئين[5].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح القوى العاملة**، دورة الربع الأول 2009، رام الله فلسطين.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات مسح القوى العاملة** ، دورة الربع الثالث، 2009، رام الله- فلسطين.

[3] نفس المصدر.

[4] نفس المصدر.

[5] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps، أضيف في 201/2/7

وتبين أنّ نحو ثلث عدد اللاجئين الفلسطينيين (30%) الذين يسكنون مخيمات الأراضي الفلسطينية فقدوا عملهم خلال الفترة الواقعة ما بين أيلول وكانون أول عام 2000م بسبب العمليات الإسرائيلية العسكرية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ووضع الاحتلال الإسرائيلي العقبات الاقتصادية وذلك رداً على انتفاضة الفلسطينية الثانية.

3: - الدخل

تعد دراسة الدخل من الأمور الهامة عند دراسة النواحي الاقتصادية للسكان، ويتأثر الدخل بطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهن التي تمارس في مجتمع ما، إضافة إلى تأثره بالأوضاع السياسية.

وتعتبر أجور العمل المصدر الرئيسي للدخل لمعظم عائلات اللاجئين الفلسطينيين، في حين تشكل المعونات مصدر الدخل الثاني، وبشكل عام هناك اختلافات عديدة بين الدخل الرئيسي للاجئين والسكان المحليين، ويرجع سبب انخفاض دخل اللاجئين في المخيمات إلى طبيعة اللجوء والنقص في الموارد والممتلكات المادية في داخل المخيم.

إن العدد الكلي لحالات العسر الشديد للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأونروا) هي الأعلى في لبنان ثم غزة ويعد حوالي(6%)من مجمل تعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا يصنفون ضمن قائمة حالة العسر الشديد[1].

أما في الأراضي الفلسطينية فقد إشارات البيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية حوالي (47.7%) من أسر المخيمات تعاني من الفقر ، وقد يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وكبر حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية، علاوة على ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة ككل، فقطاع غزة يشهد أعلى معدلات للفقر، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأسر في قطاع غزة 55.7% مقابل 23.6% في الضفة الغربية[2].

---

[1] الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية(الأونروا) http://www.un.org ، أضيف في 2009/12/5.

[2] الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps، أضيف في 201/2/7

الفصل الرابع

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

لمحة عامة: -

إن المأساة التي حلت بالفلسطينيين في حرب 1948م والتي تسمى (النكبة) أدت إلى تفريغ وتدمير حوالي 531 مدينة وقرية، وبالتالي تهجير ما يزيد عن(80%)من الفلسطينيين العرب، وبقي هؤلاء أقرب ما يكونون من المناطق التي اقتلعوا منها أملاً في العودة إليها.[1]

وإن ما تعرض له الشعب الفلسطيني خلال نكبة عام 1948م لم يكن عملية اقتلاع فحسب، بل تجاوز ليصبح عملية لتحطيم المقومات الأساسية لقيام واستمرار مجتمع ما فالشعب الفلسطيني فقد خلال النكبة أرضه وممتلكاته، ونتيجة لهذا عاش اللاجئون الفلسطينيون وخاصة من يسكنون المخيمات مفتقدين لمقومات الحياة الرئيسية ومحرومين من أبسط حقوق الإنسان.

وقد كانت بيوت اللاجئين في بداية الأمر عبارة عن مجموعه من الخيام وبعد ذلك استبدلت بوحدات سكنية مبنية من الأسمنت وألواح الزينكو وقسم المخيم إلى أحياء، يحتوي على وحدات سكنية متراصة ،لا يفصل الجار عن جاره سوى متر أو أقل من ذلك، وكما يفصل الأحياء بعضها عن بعض شوارع ترابية، تكون طينية في فصل الشتاء يصعب المرور منها وتصبح هذه الشوارع مجاري للمياه المستعملة في الصيف. ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات السكنية غرفتين أو ثلاثة، تضم الغرفة ما بين 5 7 أشخاص، ويسبب هذا الازدحام مشاكل صحية واجتماعية[2].

ولا بّد من الإشارة إلى أن اللاجئين واجهوا عام 1948م، ظروفاً في غاية الصعوبة، فقد افتقروا لوسائل الرزق والمعيشة، واضطر بعضهم للمكوث في المساجد، والأماكن العامة ونصبوا الخيام وسكنوا فيها.

---

[1] الموقع الالكتروني لمركز الفلسطيني للإعلام، -http://www.palestine info.info/arabic/spfiles/nakba/nakba2.htm ،أضيف في 2009/9/30م.

[2] نفس المصدر

إن أبرز ما يميز المخيم الفلسطيني عن باقي أنماط المخيمات أنه ليس كالمخيم الكشفي أو المخيم العسكري أو السياحي أو كالخيام البدوية، وذلك لكون المخيم الفلسطيني هو جوهر سياسي وفيه حراك اجتماعي ويتطور نحو تكوين كيان وهوية، تفتقر إليها باقي أنماط المخيمات التي لا يمكن وصفها مخيمات بشرية طارئة، بـ هي مخيمات تضم مجموعات سكنية من نفس القرى والمدن الفلسطينية، وتعيش نمط حياتها السابقة. فعلى سبيل المثال نجد مخيماً، كمخيم بلاطة في نابلس، يضم أحياء باسم حارة "اللدادوة" نسبة إلى مدينة اللد، أو"الرمالوة" نسبة إلى مدينة الرملة، وبإيجاز يمكن القول إن المخيم الفلسطيني هو إعادة بناء قرية الأصل داخل المخيمات على هيئة تجمعات لسكان نفس القرية في مكان واحد [1].

وغالبية اللاجئين من لاجئي عام 1948م وأسلافهم، فاللاجئون في المخيمات يشكلون نحو ثلث تعداد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية ، ونحو خمس مجمل تعداد اللاجئين والمهجرين لعام 1948م عموماً.

ويعيش عدد قليل في المخيمات من لاجئي عام 1967م، وخاصة في مخيمات الأردن وسوريا، فحسب بيانات وكالة الغوث (30 كانون أول / يناير لعام 2003 م) فإن (32 ألف لاجئ) لعام 1967م يعيشون في خمسة مخيمات رسمية وذلك حسب تعريف الأونروا في الأردن وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م[2].

و يعيش اللاجئون الفلسطينيون في 59 مخيماً رسمياً تعترف بها وكالة الغوث الدولية (الأونروا) ، وتُعرّف الأونروا المخيم بأنه قطعة من أرض تقع في نطاق عملها في إحدى الدول المضيفة أو المناطق المضيفة، وهذه القطعة توفر السكن والإقامة للاجئين الفلسطينيين، وتوفر الاحتياجات اللازمة للعيش.

---

[1] حمد سعيد الموعد: **"الثابت والمتحول في سوسيولوجيا مخيم اليرموك"** مجلة صامد الاقتصادي، المجلد 27 العدد 141 -142 2005، ص206.

[2] نفس المصدر

ويرجع جزء من ملكية الأراضي التي أقيمت عليها مخيمات اللاجئين إلى الدولة المضيفة، في حين ترجع أغلبية الملكية للسكان المحليين في الدولة المضيفة، وتقوم الحكومات باستئجارها فترات طويلة الأمد ، وهذا يدل على أن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء لا يملكون الأراضي المقامة عليها مساكنهم ، ولكنهم يتمتعون باستخدامها من أجل الإقامة.

ويعود تاريخ بناء أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى أعوام(1949-1956م) وذلك من أجل استيعاب اللاجئين الفلسطينيين المهجرين خلال نكبة عام 1948م، وتم بناء ثمانية مخيمات أخرى خلال أعوام 1967 -1969 م من أجل استيعاب الموجة الثانية من التهجير وذلك بسبب حرب عام 1967م التي احتلت على أثرها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

أما في الضفة الغربية فيوجد 20 مخيماً، أقيم 19 مخيماً بين أعوام 1948 -1953م، وتلاها مخيم شعفاط في عام 1966م وذلك ليسكن فيه اللاجئون الذين أقاموا في معسكر البلدة القديمة في القدس، وفي قطاع غزة يوجد ثمانية مخيمات رسمية تم بناؤها عام 1948 -1949م[2].

كما يوجد ما لا يقل عن 17 مخيم غير رسمي لا تعترف بها من قبل وكالة الغوث الدولية حسب تعرفيها. وقد ظهرت المخيمات غير الرسمية لتستجيب لغاية اللاجئين الضرورية في التوسع في السكن.

وعموماً فإن المخيمات الرسمية وغير الرسمية تتلقى المساعدات والخدمات من وكالة الغوث الدولية(الأونروا)، فالأونروا تشرف على جميع المرافق العامة في المخيمات غير الرسمية لتقوم بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لسكانها، فمثلاً مخيم اليرموك في سوريا مخيم غير رسمي تديره الأونروا فهو يعد أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين حيث تقدم الخدمات التعليمية والصحية، لكن الأونروا غير مسئولة عن جمع النفايات الصلبه في المخيمات غير الرسمية.

---

[1] الموقع الالكتروني لليالي لبنان: http://www.lebnights.net ،أضيف في2009/10/30

[2] نفس المصدر

وتوجد أغلب التجمعات الفلسطينية في الدول المضيفة، بالقرب من تجمعات المدينة الكبرى والمراكز ذات الثقل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في الأردن يوجد ثمانية مخيمات من أصل ثلاثة عشر مخيما تقع في منطقة لا تبعد أكثر من 25 كم عن عمان العاصمة، يعيش فيها حوالي (77%) من لاجئي المخيمات في الأردن، وتقع أربعة مخيمات في ضواحي بيروت اللبنانية، ومخيمان حول مدينة صيدا ومخيمان حول مدينة طرابلس وثلاثة مخيمات حول مدينة صور. وفي سوريا ستة مخيمات تحيط بدمشق ، أما في الأراضي الفلسطينية فتتوزع المخيمات حول المدن الرئيسية كالخليل ونابلس وجنين وبيت لحم ورام الله و طولكرم[1].

ومازال يوجد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: أن اللاجئين يعتبرون المخيم جزءاً من البلد الأصل أو القرية الأصل التي هجروا منها، وصعوبة الظروف المادية التي لا تسمح لهم بالتوسع والخروج من المخيم، وفقدان شروط المعيشية خارج المخيم نتيجة الازدحام السكاني، بالإضافة إلى القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة على اللاجئين في كثير من مناطق الدول المضيفه، وكما يعد المخيم رمزاً لحق العودة إلى الديار.

ويبرز أكبر عدد للاجئين الفلسطينيين المسجلين داخل المخيمات لدى الأونروا في قطاع غزة، إذ يبلغ عددهم حوالي (502747) في 31 كانون اول/ 2010 م ويشكلون ما نسبته (45.4%). وسبب بقاء هذه النسبة العالية من اللاجئين في داخل المخيمات يرجع إلى انعدام الموارد وبدائل للخروج من المخيم والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 على المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة المحتل، لكن في الضفة الغربية يسكن عدد أقل من اللاجئين في مخيمات حيث بلغ عددهم (197763) لاجئاً في نهاية عام 2009م ويشكلون ما نسبته (25.4%)، وتوجد النسبة الأعلى منهم في القرى والمدن[2].

---

[1] بديل/مركز الفلسطينيين لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل لعام 2002**، حزيران 2003، ص ص 30- 98.

[2] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية ،31كانون أول/2009م.

أما بالنسبة للإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية 624.067 لاجئا أي ما نسبة 27.4% من مجمل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ، موزعين بواقع 375.271 لاجئا في المناطق الحضرية بنسبة 24.0% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الحضرية و 133.308 لاجئا في الريف ويشكلون ما نسبته 22.6% من مجمل السكان المقيمين في الريف و 115.488 لاجئا في المخيمات ويشكلون ما نسبته 94.2% من مجمل سكان الفلسطينيين المقيمين في المخيمات[1].

ويبلغ عدد اللاجئين في داخل مخيمات الأردن (341494) في نهاية عام 2009م، ومع ذلك يشكلون النسبة الأقل من مجمل تعداد اللاجئين في أي منطقة شتات، إذ يشكل هؤلاء ما يعادل (17.2%) من مجمل تعداد اللاجئين المسجلين في الأردن[2]، وتعود انخفاض نسبة اللاجئين الذين يسكنون المخيمات في الأردن إلى الفرص التي تمنحها الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بحقوق المواطنة .

ويشكل اللاجئون الفلسطينيون داخل المخيمات في لبنان(224194)لاجئاً في نهاية عام 2009 م، النسبة الأعلى من مجمل تعداد اللاجئين الكلي في البلد المضيف، إذ يسكن نحو (53%) من اللاجئين في لبنان في المخيمات الرسمية ونحو(8%) في المخيمات غير الرسمية و(4%)في المخيمات الهامشية، أما البقية فتتواجد في التجمعات الخاصة والقرى والمدن ، وتعود هذه النسبة العالية للاجئين في داخل المخيمات في لبنان إلى القيود التي تفرضها الحكومة اللبنانية على حركة اللاجئين بشكل عام ، إضافة إلى قلة الموارد المتاحة لهم ماديا للخروج من المخيم وانعدام الأمن للفلسطينيين خارج المخيم وتوفره بشكل محدود في داخله،أما في سوريا فيبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات حوالي (126453) ويشكلون ما نسبته (27%)[3].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **النتائج النهائية للتعداد السكان الضفة الغربية**. رام الله، ص 46.

[2] نفس الصدر.

[3] نفس المصدر.

أولاً: - اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة

1 - اللاجئون في الضفة الغربية

إن المخيمات المتواجدة في الأراضي الفلسطينية هي خير شاهد على سياسة الاحتلال الصهيوني، إذ إن سكان تلك المخيمات ما هم إلا نتاج لما حدث عام 1948م و1967م، حيث إن الأوضاع المعيشية والسكنية المتدنية لهؤلاء اللاجئين مرتبطة بشكل كبير بوجود ذلك الاحتلال الصهيوني، وذلك من خلال حرمانهم من حقهم في العودة إلى أراضيهم وتقرير مصيرهم على الرغم من ابتعادهم عن ديارهم بضعة أمتار.

وهذه العلاقة التي تربط تلك المخيمات الفلسطينية بذاك الكيان الصهيوني هي التي دفعت بقوات الاحتلال الصهيوني إلى السعي جاهدةً وراء إزالة تلك المخيمات وتصفيتها، فهي تعد رمزاً لحق العودة ودليلاً قاطع على ذلك، فقد سعت سلطات الاحتلال بوضع مخططاتها لتصفية المخيمات وتحويلها إلى إحياء سكنية عادية تابعة لإدارة البلديات والسلطات المحلية في المدن والمناطق المجاورة. كما أوصت على أهمية تغير المخيمات وإلغاء طابعها اللجوئي عن طريق دمج سكانها إداريا ومعيشياً ببعض المناطق السكنية، وإلغاء إشراف وكالة الغوث الدولية (الأونروا)على هذه المخيمات.

ولجأ إلى الضفة الغربية عام 1948 م حوالي (280 ألف نسمة) من اللاجئين، فقد سكن الجزء الأكبر منهم في المخيمات التي أقامتها الوكالة بنسبة (54%) أما الباقي فقد سكنوا في المخيمات التي لا تعترف بها وكالة الغوث الدولية[1].

وبعد حرب 1967 م هجر جزء كبير من اللاجئين من المخيمات، خاصة مخيمات الأغوار، حيث تم إفراغ كل من مخيم النويعمة ومخيم الكرامة تماماً، فقدر عدد النازحين من الضفة الغربية إلى الأردن حوالي (150 ألف نازح). وتعتبر هذه التقديرات غير دقيقة، نظراً لصعوبة حصر هؤلاء النازحين وتحديد أماكن تواجدهم[2].

---

[1] **عن تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**، تموز/ يوليه2000 -30حزيران/يونيه2000، ص16.

[2] نفس المصدر: ص16.

1-1: الأوضاع المعيشية والاقتصادية للاجئين في الضفة الغربية.

تشير سجلات وكالة الغوث (الأونروا) إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين قد بلغ في نهاية عام 2009 نحو 4.7 مليون لاجئ وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث مع نهاية عام 2009 ما نسبته (16%)من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منهم (25%)يعيشون داخل المخيمات[1]. **انظر الخريطة رقم (8)** .

وهذه الأعداد تعيش في الضفة الغربية على ما مساحته 5655كم²، فيسكن الضفة الغربية حوالي(2,350,583) ، حيث تبين أن(44.6%)من السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية لاجئون (حوالي 1.3 مليون لاجيء) ، يتوزعون بواقع(31%) في الضفة الغربية، و(67.6%)في قطاع غزة[2].

ويعيش اللاجئون في الضفة الغربية في أكبر تجمع لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددها 19 مخيماً، إضافة إلى وجودهم في بلدات الضفة وقراها. وقد أدت هذه الزيادة في أعداد اللاجئين إلى زيادة الضغط على الحياة داخل المخيمات، وما رافقتها من قلة المساكن وسوء الخدمات الاجتماعية وضعفها.

ويعد الوضع المعيشي في مخيمات الضفة الغربية أفضل حالاً من مخيمات قطاع غزة إلا أن العديد من البيوت التي أنشأتها وكالة الغوث الدولية استُبدل بها بيوتٌ خاصة متعددة الأدوار ومع الزيادة المستمرة في عدد سكان مخيمات يواصل اللاجئون إضافة المزيد من الأدوار إلى منازلهم استجابةً للنمو السكاني فيها، وهذا تسبب في تضييق المسافات بين المنازل، وتضييق الطرقات المؤدية إليها.

---

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية ،30حزيران/ 2009م.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007**، رام الله فلسطين، 2007.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقسيم مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في أكثر من منطقة (أ، ب،ج) وتوزعت المخيمات على هذه المناطق على النحو الآتي:

أولاً: - مخيمات المنطقة(أ) و يبلغ عددها ثلاثة عشرمخيمات وهي واقعة تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: - مخيمات المنطقة (ب) وهي أربع مخيمات خاضعة للحكم الإسرائيلي الفلسطيني المشترك وهذه المخيمات هي:مخيم دير عمار، مخيم الجلزون، مخيم الفوار، مخيم العروب

ثالثاً: -أما المنطقة (ج) فيقع فيها مخيمان مخيم شعفاط في القدس ومخيم قلنديا الذي يقع في المنطقة (ب) ويقعان تحت الحكم الإسرائيلي الكامل.

الجدول رقم(12)

خصائص المخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

م	اسم المخيم	الموقع	سنة التأسيس	مساحة المخيم/دونم	عدد السكان	متوسط حجم الأسرة
1	مخيم بلاطة	شرق نابلس	1950	252	23.677	5.5
2	مخيم عسكر	نابلس	1950	209	16.261	5.5
3	مخيم رقم1(العين)	نابلس	1950	45	6.854	5.2
4	مخيم بيت جبرين	بيت لحم	1949	135	2.118	5.2
5	مخيم طولكرم	طولكرم	1950	465	18.701	5.4
6	مخيم عين السلطان	أريحا	1948	708	1.966	5.4
7	مخيم عقبة جابر	أريحا	1948	689	6.581	5.5
8	مخيم قلنديا	القدس	1949	353	11.175	5.4
9	مخيم جنين	جنين	1953	473	16.448	5.1
10	مخيم الدهيشة	بيت لحم	1949	340	13.156	5.1
11	مخيم الفارعة	نابلس	1949	194	7.754	5.5

12	مخيم نور شمس	طولكرم	1952	230	9.351	5.3
13	مخيم سلواد	رام الله والبيرة	1972	5	3.986	5.3
14	مخيم دير عمار	رام الله والبيرة	1948	145	2.404	5.9
15	مخيم الفوار	الخليل	1950	238	8.244	6.4
16	مخيم العروب	الخليل	1949	238	10.854	5.9
17	مخيم الجلزون	رام الله	1949	237	11.393	5.6
18	مخيم الأمعري	رام الله	1948	365	10.703	5.5
19	مخيم شعفاط	شمال القدس	1966	203	11.170	5.2
	المجموع الكلي	-	-	-	192.796	-

المصدر: وكالة الغوث الدولية 30حزيران/2009م والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت -2007م.

وتوجد خمسة مخيمات غير منتظمة يرجع إنشاؤها إلى ما قبل عام 1967م، أي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون وهذه المخيمات هي: قدورة، بيرزيت، عناتا، العوجا (وهي واقعة في محافظة القدس)، ثم جنيد (في محافظة نابلس) أما مخيم سلواد، فأنشئ بعد عام 1967م، ويقطنه نازحون فلسطينيون هم أصلاً من قطاع غزة[1].

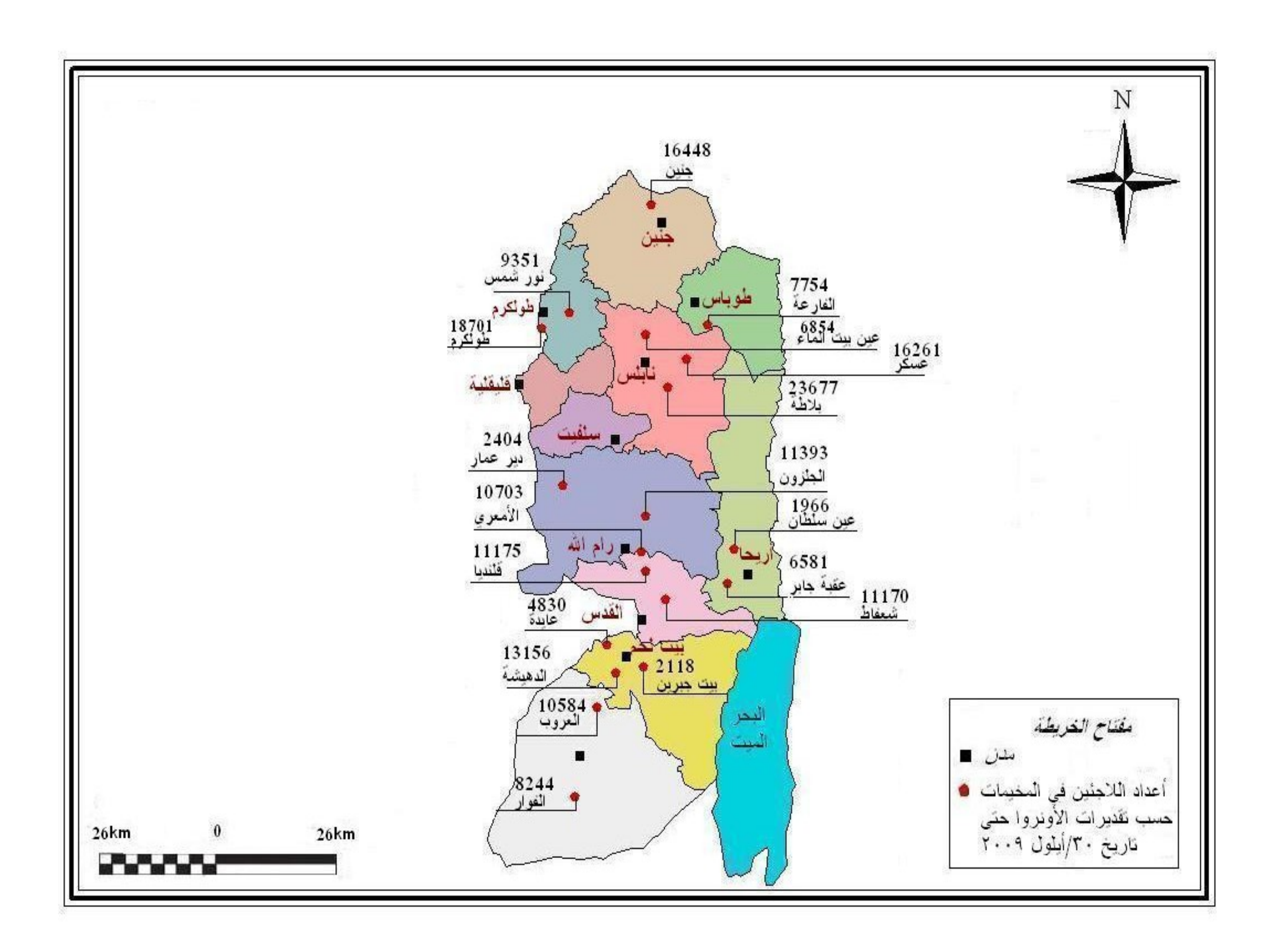
وقد عانى سكان المخيمات في الضفة الغربية من إغلاق السلطات الإسرائيلية للمعابر التي تربط الضفة الغربية بإسرائيل، حيث كانت الكثير من الأيدي العاملة من اللاجئين تعمل داخل إسرائيل ونتيجة للإغلاقات أصبحوا عاطلين عن العمل وبالتالي زادت معدلات الفقر، كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتقطيع أوصال الضفة الغربية بإنشاء العديد من الحواجز بين مدن الضفة الغربية منعت الكثير من الذهاب إلى أماكن عملهم نتيجة لعمليات التفتيش المتواصلة للموظفين على الحواجز وبالتالي عرقلت مسار الحياة اقتصادياً واجتماعيا، وأثرت سياسية الإغلاق والحصار أيضا على التعليم والصحة[2].

[1] الموقع الالكتروني لشبكة البلد: http://www.wepal.net ،أضيف في 2009/11/25م.

[2] جابر سليمان: **"المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:إطار ديموغرافي ومؤشرات اقتصادية /اجتماعية، مجلة الدراسات الفلسطينية"** ، العدد 53 ، شتاء 2003، ص 115.

فقد بلغت أعلى نسبة للبطالة في مخيمات الضفة الغربية مقارنة مع الريف والحضر، إذ بلغت نسبة البطالة بين الأفراد الفلسطينيين اللاجئين (18.1%) ، تليها في المناطق الريفية فقد شكلت نسبة البطالة (15.1%) وفي الحضر كانت أقل نسبة للبطالة وهي(14.1%)[1].

فالأوضاع الاقتصادية لبلد ما، هي التي تتحكم بشكل أساسي بأوضاعه السياسية والاجتماعية والسكانية، فإن أي محاولة لفهم هذه الأمور ترتبط بفهم الأوضاع الاقتصادية ابتداءً.



الخريطة رقم (8) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية
مصدر الخريطة: قسم الجغرافيا جامعة النجاح الوطنية، مصدر البيانات: وكالة الغوث الدولية.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **النتائج النهائية للتعداد السكان الضفة الغربية**. رام الله، ص47.

2 -1: الأوضاع التعليمية للاجئين في الضفة الغربية

تعتبر مخيمات الضفة الغربية وحدات اجتماعية فعالة، حيث يدير سكان المخيمات نشاطاتهم الخاصة بهم، وتمثلهم لجان المخيمات إذ تعرض مطالبهم واحتياجاتهم، وكما تقوم وكالة الغوث الدولية بإدارة مشاريعها وبرامجها الخاصة، حيث تقوم بإدارة (94) مدرسة ابتدائية وإعدادية فقد بلغ عدد الطلاب المنتظمين في هذه المدارس (56384طالبا وطالبة)، وتقوم برعاية(16) مركزاً لبرامج المرأة و(15) مركزاً لتأهيل المجتمع و(3) مراكز للتدريب المهني، وتدعم مراكز لنشاطات الشباب و المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها السلطة الوطنية، فمخيمات الضفة الغربية تتضمن نشاطات متنوعة لمؤسسات غير حكومية[1].

ويجدر الإشارة أن نسبة الأمية حسب التعداد الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007م بلغت في مخيمات الضفة الغربية(7.3%) وهي أقل من نسبة الأمية في الريف حيث بلغت في الريف(9.1%) ولكن كان أدناها في الحضر(6.1%). ومقارنة مع تعداد عام 1997 حول انتشار الأمية يوضح تراجع نسب الأمية بشكل واضح فقد كانت في الحضر(11.5%) ،وفي الريف(16.5%) وفي المخيمات(14.5%)[2].

3 -1:الأوضاع الصحية للاجئين في الضفة الغربية

إن الأوضاع الصحية لمخيمات الضفة الغربية في غاية الصعوبة، وتعد وكالة الغوث الدولية(الأونروا) الجهة المسئولة عن الرعاية الصحية داخل المخيمات ويعتبر البرنامج الصحي لوكالة الغوث الدولية ثاني أكبر برنامجها بعد برنامج التعليم ويقوم بتوفير الرعاية الطبية الشاملة بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ورعاية لصحة الأم والطفل.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **النتائج النهائية للتعداد السكان الضفة الغربية**. رام الله، ص47.

[2] نفس المصدر.

وتقدم الرعاية الصحية الأولية في (41) مرفقاً، وكما تقدم الأونروا الرعاية لمرضى السكري وضغط الدم وتشتمل هذه المراكز على مختبرات للتحاليل الطبية وعيادات للأسنان، وعدد من المرافق توفر خدمات متخصصة في الأمراض الجلدية والأمراض النسائية، بالإضافة إلى عيادات تقدم العلاج الطبيعي للإعاقات الناتجة عن الإصابات بشكل أساسي، وتقدم الرعاية الاستشفائية من خلال المستشفى العام للأونروا في قلقيلية، إضافة للتعاقد مع مستشفيات غير حكومية، وتقوم الأونروا بتغطية نسبة مالية من التكاليف الطبية العلاجية في المستشفيات الحكومية في إسرائيل، إذا كانت تلك الرعاية غير متوفرة في الضفة الغربية، ولقد أثر نظام التأمين المفروض من قبل الأونروا على السكان اللاجئين سلباً في الخدمات الصحية المتاحة بسبب منع أو تأخير وصول المرضى للمؤسسات التي تقدم الخدمات الطبية الأساسية[1].

2: - اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

تتميز غزة عن غيرها بأن معظم سكانها من اللاجئين، جاؤوا إلى غزة من جنوبي مدينة يافا وبئر السبع في النقب عام 1948م، وقد بلغ عددهم آنذاك حوالي (190ألف) لاجئ ، في حين كان سكان غزة الأصلين (80ألف)، وقد أدى هذا التدفق الكبير للاجئين إلى إرهاق غزة التي تبلغ مساحتها 360كم^2 وتعتبر المخيمات في قطاع غزة الأكثر كثافة سكانياً في العالم، وبناء على تقرير الجهاز الإحصاء الفلسطيني بلغت الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2007 م حوالي (625فرد/كم^2) فيما بلغــت في الضفة الغربية حوالي(415 فرد/كم^2) وفي قطاع غزة حوالي (3.881فرد/كم^2)[2].

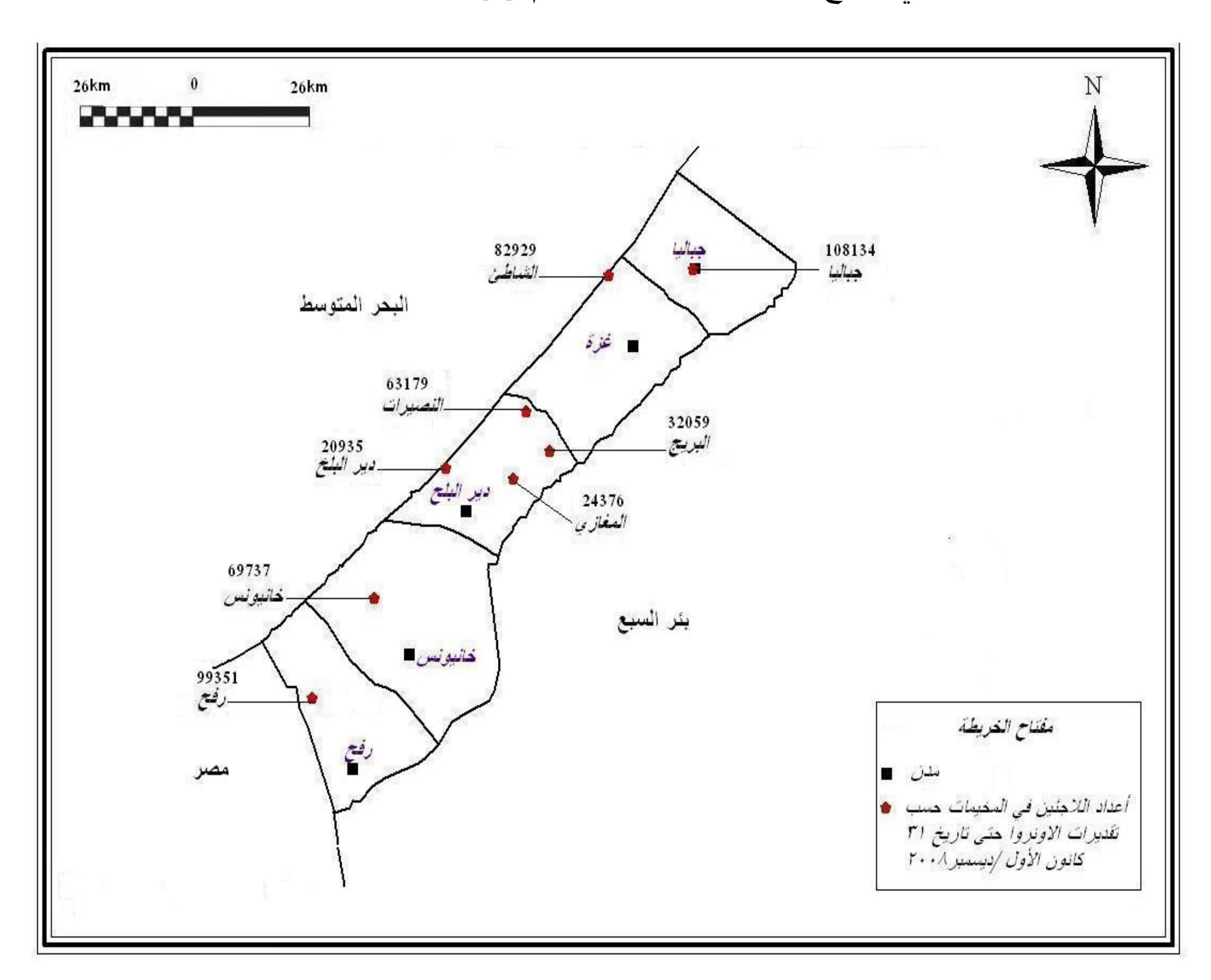
ويوجد في قطاع غزة ثماني مخيمات و كانت خير شاهد على معاناة الشعب الفلسطيني من التشريد والاقتلاع من أرضهم، كما أنها تمثل رمزاً لمعاناتهم اليومية، وهي تعد نتاجاً للظلم الذي وقع بحقهم، فاستقبل قطاع غزة جزءاً كبيراً من النازحين اللاجئين الذي توزعوا في مختلف مدن وقرى قطاع غزة، حيث قامت جمعية الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) على إنشاء

---

[1] حسب معطيات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ،30حزيران/ 2009م.

[2] الموقع الالكتروني لمركز الإعلام والمعلومات الوطني صوت فلسطين - حركة فتحhttp://www.palvoice.com أضيف في 2009/12/12.

المخيمات في مناطق تواجدها وأعطيت المخيمات التي أنشأت أسماء المدن التي تجاورها، فقد قامت الجمعية بتوزيع الخيام على اللاجئين، واستمرت بالإشراف على مخيماتهم إلى أن تشكلت وكالة الغوث الدولية، بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (302) الصادر في 6/كانون الأول /ديسمبر1949 م، وباشرت الوكالة عملها 1950م، وعرفت اللاجئ الذي ستقدم له خدماتها بأنه" الشخص الذي كان موطنه الأصلي فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب 1948م، والذي فقد نتيجة لهذه الحرب بيته ووسائل معيشته، وأصبح لاجئاً عام 1948م في أحد الأقطار التي تمنح فيها وكالة الغوث الدولية مساعدتها وإعانتها" [1].والجدول رقم(13) يبين خصائص المخيمات في قطاع غزة. **انظر الخريطة رقم (9)**



الخريطة رقم (9) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات غزة

مصدر الخريطة: قسم الجغرافيا جامعة النجاح الوطنية، مصدر البيانات: وكالة الغوث الدولية.

---

[1] مي صبحي الخنساء: **العودة حق:دراسة اجتماعية سياسية قانونية لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين القرارات الدولية** باحث للدراسات، بيروت- لبنان، ط1 2004، ص55.

الجدول رقم(13)

خصائص المخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة

م	اسم المخيم	الموقع	سنة التأسيس	مساحة المخيم/دونم	عدد السكان المسجلين
1 -	جباليا	شمال شرق غزة	1948	1448	108.134
2 -	الرمال - الشاطئ	جنوب مدينة غزة	1948	747	82.929
3 -	النصيرات	شمال غربي غزة	1949	447	63.179
4 -	دير بلح	دير بلح	1949	160	20.935
5 -	البريج	البريج	1949	478	32.059
6 -	خان يونس	شمال شرق خان يونس	1949	564	69.737
7 -	رفح	شمال غربي رفح	1949	132	99.351
8 -	المغازي	جنوب مدينة غزة	1949	548	24.376
	المجموع	-	-	-	500.700

المصدر: وكالة الغوث الدولية، 30حزيران/2009م.، مكتب الإعلام غزة.

1 -2: الأوضاع المعيشية للاجئين في قطاع غزه

يقع على عاتق وكالة الغوث الدولية (الأونروا) المسؤولية الكبرى في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين ومن أهم الخدمات تأمين الإغاثة المباشرة للاجئين من غذاء، ومأوى، وصحة، وتعليم، وركزت جهودها في البداية على توفير خدمات الإغاثة الأولية التي شكلت(80%)من ميزانيتها ويُقصد بخدمات الإغاثة التي تقدمها الأونروا توزيع حصص الإعاشة الأساسية، وتوفير المأوى أو المساعدة في الحالات الفردية الخاصة أو الظروف العامة كنزوح اللاجئين، أو حدوث دمار أو أضرار بالمأوى على نطاق واسع؛ إذ يتم تقديم هذه الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين فقط.

ولم تكن الخدمات التي تقدمها الأونروا تكفي للعيش الكريم، والسبب في ذلك أنها تعتمد على الهبات، والمساعدات الدولية غير المنتظمة، وكما أن اختلاف مصادر تلك الخدمات، جعل اللاجئين في سعي دائم لتوفير احتياجاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، وهذا سبب لهم عدم استقرار اجتماعي، وفي ذات الوقت تعمل إسرائيل على تعطيل عمل الكثير من المؤسسات الدولية والمحليّة بهدف التضييق على الفلسطينيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في محاولة منهم لإتباع سياسية للترانسفير الطوعي ضد الشعب الفلسطيني، في وقت تراجعت فيه المعونات المقدمة من الأونروا بسبب الإغلاق الدائم لجميع المعابر الحدودية، والرئيسية التي تمرّ عبرها حركة الناس، والبضائع منذ حزيران/ يونيو 2007م، والتي تسببت في تعطيل شديد لعمل الأونروا في قطاع غزة[1].

إن القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في قطاع غزة أدت إلى تفاقم وزيادة حدة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية كما أن تدني المقومات المادية، أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة على مدى الأعوام العشر الماضية من عمر انتفاضة الأقصى، وخصوصا منذ عام 2007م إلى الآن، هذا أدى إلى هبوط حاد في مستويات دخل الأسر مما زاد من عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر. وهذا كلّه دفع الأونروا إلى إطلاق نداء لتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة العاجلة مع بداية عام 2008م لتخفيف أثر الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزه، كما دمرت الحرب الإسرائيلية على غزة جميع مقومات الحياة فيها.

وتعاني المخيمات الثمانية في قطاع غزة من زيادة كبيرة جداً في أعداد السكان، حيث تبلغ نسبة اللاجئين (57%) من سكانه، ولم يعد بمقدور مساحة المخيمات استيعاب هذه الزيادة في أعداد اللاجئين، فمعظم المنازل الموجودة في المخيمات مكونة من غرفة أو غرفتين أنشأتها الأونروا منذ عام 1950م، يعيش بداخلها عائلات كبيرة [1].

---

[1] الموقع الالكتروني: اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم www.pncecs.org ، أضيف في 2010/2/18

[1] نفس المصدر

ولا زالت إسرائيل تواصل تنفيذ سياستها ومخططها العنصري بهدف إيجاد وضع سكاني جديد، حيث تمثل سياسة هدم المنازل أداة رئيسية من أدوات قوات الاحتلال التي تبرر فيها جرائمها بحق الفلسطينيين بذريعة أن هذه المنازل غير مرخصة، وفي ذات الوقت تقوم إسرائيل ببناء مساكن جديدة للمستوطنين، وهذه سياسة مناقضة تماما لمواثيق الدولية ، فعلى سبيل المثال تبين من تقرير أعده مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أنه مع بداية انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية وحتى نهاية عام 2003 م،قامت إسرائيل بتدمير(1134) منزلا قي قطاع غزة ومن عام 2001 م حتى عام 2002م كانت إسرائيل تدمر شهريا(32) منزلا وبعد عام 2003م ارتفع عدد المنازل المدمرة شهريا ليصل إلى(72)منزلا [1].

لكن زاد الأوضاع سوءاً بعد أن قامت إسرائيل بفك الارتباط مع غزة فالأوضاع من سيئ لأسوء، بالإضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بشن حرب على غزة وذلك في 27 ديسمبر عام 2008م حتى 18 كانون الثاني 2009 م قامت إسرائيل خلال هذه الفترة بتدمير مئات المنازل[2] فهذه السياسية المتعمدة من تدمير المنازل و البنية التحية زادت من البؤس في غزة والتي كانت ولا تزال في وضع مزري للغاية ، فأعداد سكان غزة كبيرة والبطالة متفشية بينهم ، والوضع الاقتصادي صعب بسبب الحصار المفروض عليها منذ حوالي أربع سنوات .

وحسب تقديرات (الأونروا) فإن (9,400) مسكن في غزة بحاجة إلى إعادة بناء سواء بسبب تعرضها إلى تدمير أثناء العمليات العسكرية على مدى الأعوام التسعة الماضية أو بسبب تقييم وضعها على أنها غير صالحة للسكن لأسباب أخرى. منها(6,700 منزل للاجئين) ومنها(2,300) تم تدميرها أثناء عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة في (2008/12/27م 2009/1/18م) و(1,400) تعرضت للتدمير قبل عملية الرصاص

---

[1] بطرس بطرس غالين الساسة الدولية **:"بين جذور الصراع ومستقبل السلام"**، العدد 172، أبريل 2008، المجلد 43 ص14.

[2] الموقع الالكتروني لمجموعة 194 http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=21245 علاء زقوت، أضيف في 2010/6/8م.

المصبوب و(3,000)منزل في المخيمات قابلة للانهيار وهي غير صحية وتحتاج إلى إعادة ترميم أو بناء[1].

إن سياسية منع البناء العمودي لم تعد قائمة بعد دخول السلطة، ومع ذلك فإن أغلبية الناس لا تمتلك إمكانيات مالية للبناء، بالإضافة إلى قلة توفر مواد البناء وارتفاع أسعارها في قطاع غزة نظراً للحصار المقام على غزة والذي فرضه الاحتلال على غزة منذ تولي حركة حماس السلطة وذلك عام2006م، و عندما أمر شارون بإخلاء المستوطنات الموجودة فيها وعندما قامت إسرائيل بفك الارتباط من جانب واحد مع الفلسطينيين.

2 -2: الأوضاع الاقتصادية للاجئين في قطاع غزة

يعتبر الوضع الاقتصادي الذي يمر فيه سكان المخيمات في قطاع غزة في غاية الصعوبة، فالإمكانيات قليلة وأعداد السكان كبيرة، والسياسية التي يتبعها الاحتلال لتدمير الاقتصاد الفلسطيني مريرة، ونتيجة للوضع الاقتصادي الصعب والحصار المستمر على قطاع ،ونتيجة للحرب التي شنتها قوات الاحتلال في نهاية 2009/2008 م كبدّت القطاع خسائر هائلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية الخاصة والعامة ،فدمرت البنية التحتية للقطاع ، بما فيها المخيمات فما زالت ركام المباني المهدمة جاثمة تنتظر إزالتها لإعمار المباني الجديدة مكانها، لكن نظراً لسياسية الاحتلال في إغلاق المعابر التجارية منعت دخول مواد البناء إلى القطاع ، ونتيجة إغلاق المنافذ على العالم الخارجي وضعت إسرائيل العراقيل أمام حركة البضائع والسكان ، وهذا أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة بين سكان غزه.و جعل الاقتصاد الفلسطيني يواجه ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل.

[1] نفس المصدر.

3 -2: الأوضاع التعليمية اللاجئين في قطاع غزة

اتجه أبناء المخيمات نحو التعليم بكثافة، فأقبل عدد كبير من الطلاب على التعليم، ولكن هذا الإقبال يقل أحيانا، ويعود السبب في ذلك للأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تواجه بعض الطلاب فتمنعهم من مواصلة التعليم.

إن وكالة الغوث تشرف على 221 مدرسة للتعليم بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية للاجئين في المخيمات، أما التعليم الثانوي فلا تغطيه الوكالة وأدت النسبة المرتفعة في أعداد الطلاب إلى اكتظاظ في مدراس الأونروا، حيث وصل عدد الطلاب المنتظمين (198860طالبا وطالبة) ،فيوجد داخل الصف الواحد حوالي 50 طالباً، أما من ناحية أبنية المدارس فقد أنشئت في الخمسينات والستينات، وكانت بالأصل مقامة كأبنية مؤقتة، حيث اضطرت عدد من المدارس إلى العمل بثلاث ورديات، بعد أن أصبحت أبنية المدارس غير آمنة ويتوجب إخلائها[1].

4 -2: الأوضاع الصحية للاجئين في قطاع غزة

تعاني مخيمات اللاجئين في غزة من سوء في الأوضاع الصحية وهي دون شك متردية بشكل واضح، ويرجع الأمر في ذلك إلى اكتظاظ المخيمات وإلى الكثافة العالية في السكان، ومن المعروف أن الأونروا تشرف بشكل أساسي وكبير على الأوضاع الصحية في المخيمات إلى جانب ذلك قامت الأونروا بتقليص خدمات الصحية لها ، فالوكالة لا تلبي كل ما يتعلق بالخدمات الصحية .

وتشرف الوكالة على 20مركزا صحياً، توفر الرعاية الطبية الشاملة بما فيها مرافق لتنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل ويبلغ عددها20مرفقاً، كما يوجد مرافق للمختبرات وتبلغ(17) وهناك مراكز للعناية بالأسنان وتبلغ 22 مرفقا ولعلاج أمراض ضغط الدم والسكري وتبلغ (17)

---

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) 30حزيران/ 2009م.

مرفقا، ومرافق لعلاج أمراض القلب والنسائية والعيون والأطفال، بالإضافة إلى عيادات للعلاج الطبيعي[1].

ونظراً لزيادة الطلب على خدمات الأونروا، يوجد نظام خاص بتشغيل العيادات في الفترة المسائية في معظم مرافقها. وكان الإغلاق قطاع غزة أثر سلبي على الخدمات التي تقدمها الأونروا، فقد منع وصول الحالات المرضية إلى المؤسسات الصحية الموجودة في أماكن أخرى.

---

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) 30حزيران/ 2009م.

ثانياً: - اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة من مشكلات عديدة تتعلق بأوضاعهم المعيشية، الاقتصادية والصحية والتعليمية، ولكن المعانة الكبرى تكمن في الإشكاليات الناجمة عن التشريعات والقوانين التي تمس حقوقهم المدنية والإنسانية، وتضييق هامش الحرية المتاح لهم في تنقلهم وفي عملهم، وفي درجة استفادتهم من الخدمات العامة في البلد الذي يقيمون فيه ويتداخل مع الإشكاليات القانونية وجود حساسيات وتوترات لها خلفية سياسية أو ثقافية أو اجتماعية تؤثر على طبيعة العلاقة بينهم وبين مجتمعات الدول التي تستضيفهم.

1: - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

إن لجوء الفلسطيني باتجاه لبنان تم على أربع مراحل: المرحلة الأولى في العام1947 حيث احتدم الصراع بين الفلسطينيين والمليشيات المسلحة لليهود الذين قدموا إلى فلسطين بدعم وتسهيل من الاستعمار البريطاني. وفي أثناء احتدام المعارك غادر عدد كبير من الفلسطينيين الأغنياء، أو الميسورين، وتوجهوا إلى لبنان بحثاً عن مكان آمن يتمكنون في ظله من الاستمرار في مزاولة أعمالهم التجارية، أو توظيف أموالهم في بلد كان يشهد استقراراً أمنياً.

المرحلة الثانية جاءت عام 1948م على إثر الحرب العربية الصهيونية الأولى التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية وإعلان قيام (دولة إسرائيل) في 15 مايو من ذلك العام، الأمر الذي تسبب بهجرة حوالي (100 -130 ألف) فلسطيني باتجاه لبنان[1].

أما المرحلة الثالثة فعدد قليل من الفلسطينيين نزح إلى لبنان بعد حرب العام 1967 م أما في المرحلة الرابعة فتتمثل في قلة من الفلسطينيين قدموا إلى لبنان مع قوات الفدائيين التي أرغمت على مغادرة الأردن في العام 1970م بعد معارك مع الجيش الأردني انتهت بترحيل الفدائيين الفلسطينيين إلى سوريا ومنها إلى لبنان.

[1] نبيل السهلي، **الواقع الديمغرافي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا**، صامد الاقتصادي، العدد 106 1996م،ص54.

يعتبر لبنان أحد المناطق الأربع الرئيسية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (بالإضافة إلى الأردن، سوريا، الأراضي الفلسطينية المحتلة)، ويمث اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ثاني أكبر تجمع سكاني في الشتات بعد الأردن.وقد هاجروا معظمهم من منطقة الجليل و شمال فلسطين.

وتشير بيانات وكالة الغوث الدولية "الأونروا" سنويا إلى ازدياد مضطرد في عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي بلغ حتى حزيران 2009م نحو(421993) وتدأب وكالة "الأونروا" المعنية برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين سنوياً على إجراء إحصاء تعتبره وثيقة غير رسمية وللإعلام فقط، تبين نسبة الازدياد في أعداد اللاجئين منذ أول إحصاء عام 1950 م حيث بلغ تعدادهم(127600) لاجئ في لبنان.

وتميل السلطات اللبنانية إلى المبالغة في تعداد الفلسطينيين المقيمين على أرضها بهدف إظهار أنها تحمل المسؤولية الكبيرة في استضافتهم وحمل أعبائهم، والتأكيد على أن توطين هؤلاء اللاجئين في لينان من شأنه تغيير التوازن الطائفي الهش في الدولة[1].

لقد شكل تدفق اللاجئين الفلسطينيين على لبنان في عام 1948 م مشاكل عديدة أكثر من أي بلد عربي مضيف آخر، فقد رفضت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام 1948م بشكل رسمي دمج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

1 -1: الأوضاع المعيشية للاجئين في لبنان

أقام اللاجئون الفلسطينيون في بداية لجوئهم إلى لبنان في خيام تدل على مأساتهم ومدى الفقر الذي أصابهم وتحولت بعد ذلك إلى منازل شيدت من الحجارة والصفيح (الزينكو) وكانت متراصة ومتلاصقة ، وكانت طرقها ضيقة جدا تجري فيها مياه الوسخة نظراً لعدم توفر شبكة صرف صحي.

---

[1] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين/بديل :**الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين**،برنامج تدريب، ص ص75 - 84.

وتم توزيع اللاجئين في عدد من المخيمات بلغت حوالي 14 مخيماً قرب المدن اللبنانية، وبقي من هذه المخيمات 12 مخيماً رسمياً، وبعد تدمير مخيمات دكوانة والنبطية تشتت سكانها على أنحاء لبنان كافة، ومنعت المخيمات من زيادة مساحتها من خلال البناء العمودي، فكان يشترط بناء جدران من الطوب أو الاسمنت والسقف من الصفيح (الزينكو)، ومع زيادة الخناق على المخيمات وزيادة النمو السكاني اضطر السكان إلى مغادرة هذه المخيمات[1].

ورغم كل هذه المأساة التي تقع على الفلسطينيين في لبنان، زادت فصول التضييق وبلغت ذروتها في أوائل عام 2001 م عندما فاجأ مجلس النواب اللبناني اللاجئين الفلسطينيين بإقرار قانون تملك للأجانب يحرم الفلسطيني من حق تملك شقة ، تحت ذريعة ما يسمى منع التوطين ، وهي الذريعة الدائمة التي تشهر عندما ينوي لبنان اتخاذ إجراءات القصد منها التخلص من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أرضه والدفع بهم للهجرة ومغادرة لبنان إلى الأبد من خلال زيادة حلقات التضييق عليهم[2].ويعيش اللاجئون الفلسطينيون في12 مخيم و22 تجمعاً)[3].انظر إلى (الجدولين 14 و15) . **انظر الخريطة رقم (10)** .

الجدول رقم (14)

خصائص مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية في لبنان

م	اسم المخيم	الموقع	سنة تأسيس	مساحة المخيم/دونم	اللاجئون المسجلين داخل المخيمات
1 -	عين الحلوة	جنوب شرقي صيدا	1949	290	48.274
2 -	نهر البارد	شمال طرابلس	1949م	200	33.766
3 -	الرشيدية	جنوب صور	1948م	248.4	27.973
4 -	برج البراجنة	الضاحية الجنوبية/بيروت	1948م	104	16.202
5 -	برج الشمالي	شرق صور	1955م	134	20.059
6 -	البداوي	شمال لبنان	1957م	200	16.812
7 -	شاتيلا	وسط بيروت	1949م	39.5	8.710

[1] الموقع الالكتروني لليالي لبنان: http://www.lebnights.net ، أضيف في2009/7/23.

[2] نفس المصدر : ص23.

[3] مركز زايد للتنسيق والمتابعة: **الفلسطينيون في لبنان الواقع والمخاوف**، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2001 ص11 -12.

8 -	البص	شمال صور	1949م	80	9.968
9 -	ويفل	شمال شرق بيروت	1949م	43.44	7.995
10 -	المية مية	شرق صيدا/جنوب لبنان	1954م	54	4.723
11 -	ضبية	شرق بيروت	1956م	83.6	4.067
12 -	مار الياس	جنوب غربي بيروت	1952م	5.4	613
	المجموع الكلي	-	-	-	199.162

المصدر: وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين - الأونروا، 30حزيران/ 2009م. وموقع الالكتروني فلسطين الآن http://www.paltimes.net/arabic/read.php ، أضيف في 2009/8/16م.

ومن بين 14 مخيماً تشرف عليه وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في لبنان ، تعرض مخيمان للتدمير خلال سنوات الصراع دون أن يعاد بناؤهما أو استبدالهما، وهما مخيما النبطية في صيدا ومخيم دكوانة في منطقة الجبل.

واليوم تعاني جميع المخيمات الرسمية في لبنان وعددها 12 مخيماً من مشكلات خطيرة، فلا يوجد بنية تحية مناسبة فيها، فضلاً عن الاكتظاظ السكاني فيها، كما أنها تعاني من الفقر وانتشار البطالة ففي لبنان توجد النسبة الكبرى من اللاجئين الفلسطينيين ممن يعيشون في فقر شديد والمسجلين لدى وكالة الغوث في برامج العسر الشديد وقد بلغت(12%)أي (50469)لاجئاً فلسطينياً[1].

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان (421993)، أي حوالي(13%) من نسبة سكان لبنان، ويواجه لاجئو فلسطين في لبنان مشكلات عديدة، فليس لديهم حقوق اجتماعية ومدنية وليس في بمقدورهم الاستفادة من المرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية العامة، وتعد الأونروا المصدر الوحيد للتعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، ويمنع القانون اللبناني على اللاجئين بوصفهم عمالاً أجانباً من العمل في أكثر من 70 حرفه، مما أدى ذلك إلى وجود نسبة عالية من البطالة بين السكان اللاجئين [2].

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية الأونروا 30حزيران/يونيه 2009.

[2] نفس المصدر.

ومن الجدير بالذكر أن بعد مطالبة الفلسطينيين بإحداث تغير في قانون العمل والتملك، أقرّ البرلمان اللبناني في تاريخ 2010/8/17م تعديلاً على قانون العمل يمنح اللاجئين الفلسطينيين الضمان الاجتماعي وحقّ العمل في كل القطاعات المسموح بها للأجانب، بعد أن كانت حقوقهم تقتصر على العمل في بعض القطاعات الحرفية واليدوية. في حين تم إرجاء البحث في حق التملك الذي يعتبره قسم كبير من اللبنانيين خطيرًا، كونه قد يمهّد لتوطين الفلسطينيين بشكل نهائي في لبنان[1].

الجدول(15)

توزيع اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات في لبنان

م	(المخيمات الهامشية)	عدد اللاجئين	م	(تجمعات اللاجئين)	عدد اللاجئين
1 -	جل البحر	905	1 -	الغازية	1305
2 -	البرغلية	128	2 -	وادي الزينة	8825
3 -	الواسطة	708	3 -	النعيمي	4480
4 -	العيتانية	269	4 -	بر الياس	2949
5 -	السكة	660	5 -	ثعلبيا	4140
6 -	البركسات	2535		المجموع	21.699
7 -	بستان اليهودي	1210	1 -	(المدن)	عدد اللاجئين
8 -	الهمشري	1200	2 -	صور	4916
9 -	مستشفى غزة	600	3 -	صيدا	17336
10 -	الطريق الجديدة	257	4 -	بيروت	13817
11 -	الارامل	867	5 -	طرابلس	3726
12 -	المهجرين	1029		المجموع	39.795
	المجموع	10.368			

المصدر: وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين - الأونروا، 30حزيران/2009م.

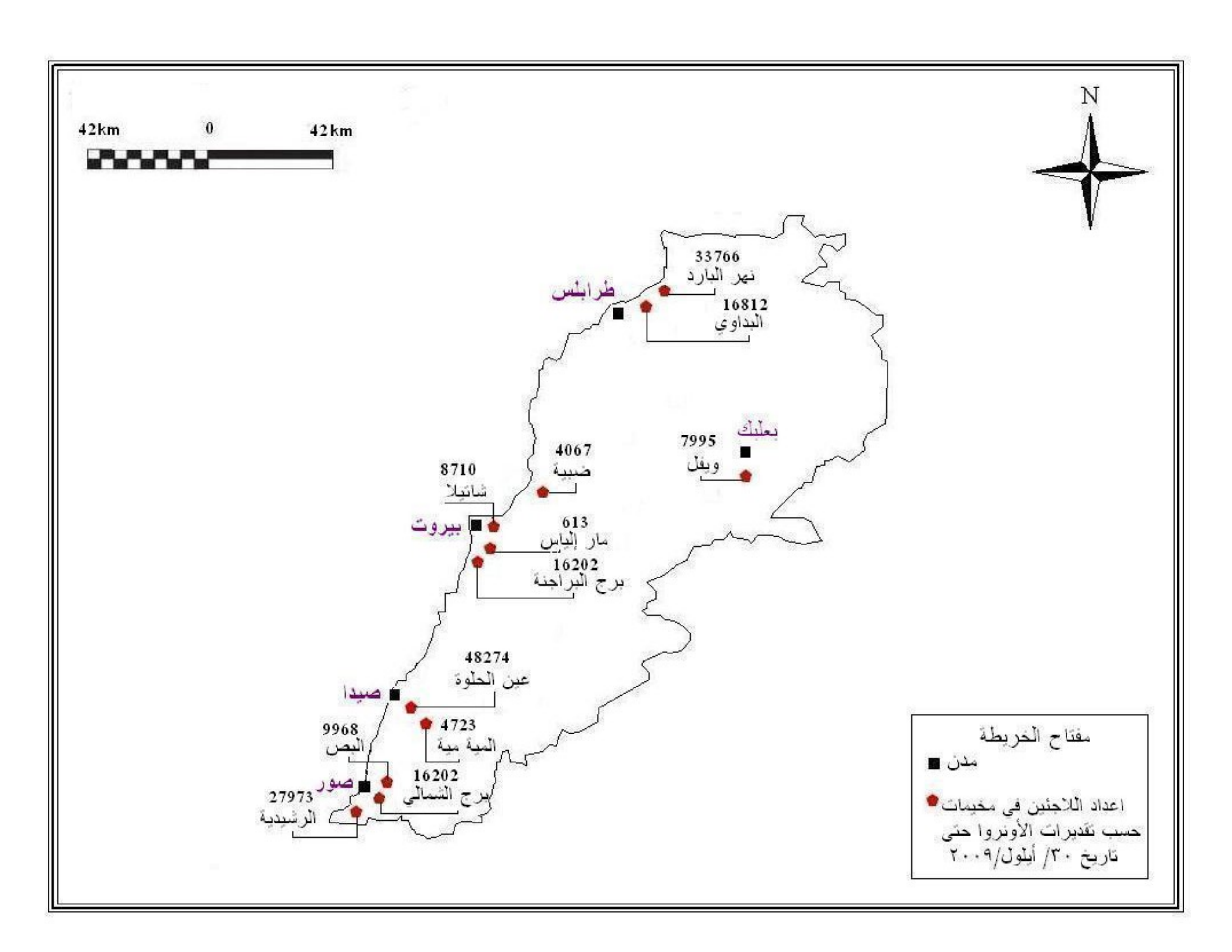
[1] الموقع الالكتروني المختصر للأخبار،

http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=134978 ، أضيف 2010/8/22م.

وتعتبر المخيمات الهامشية " تجمعات غير قانونية" تم إنشاؤها خلال موجات تهجير الفلسطينيين في إثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وقد آوت هذه المخيمات أعداداً من اللاجئين الذين كانوا يسكنون المخيمات الرسمية والتي تعرضت للتدمير خلال الحرب الأهلية، أما تجمعات اللاجئين فقد سكن فيها اللاجئون الذين تركوا المخيمات بعد تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ،وبعكس المخيمات فإن اللاجئين في هذه التجمعات يمتلكون بيوتهم.

والفارق بين المخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو أن الأولى مقامة على أرض استأجرتها وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" التي أعلنت عنها بعد نكبة عام 1948م لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، في حين أن التجمعات مقامة خارج المخيمات لذا فهي لا تحظى بمساعدات، من أي نوع من الأونروا، وهؤلاء اللاجئون أجبروا على مغادرة المخيمات في أثناء الحرب الأهلية التي شهدها لبنان، حيث دمرت عدد من المخيمات تدميراً كاملاً مثل دكوانة والنبطية.

و بعض الفلسطينيين اضطر إلى مغادرة المخيمات إلى هذه التجمعات هرباً من حروب المخيمات سواء كانت هذه الحروب بين فصائل فلسطينية متنازعة، أو بين الفلسطينيين وتنظيمات لبنانية ، وهذه التجمعات لا تتمتع بأي رعاية من الأونروا وهي تفتقر إلى البنى التحتية مثل شبكات توزيع المياه ومجاري الصرف الصحي وشبكات الكهرباء



الخريطة رقم (10) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان الرسمية

مصدر الخريطة والبيانات: وكالة الغوث الدولية.

2 -1: الأوضاع الاقتصادية للاجئين في لبنان (القيود على ممارسة العمل)

شكل الفلسطينيون في لبنان مشكلة كبيرة للسلطات اللبنانية، تزيد عن أية مشاكل سببوها للدول الأخرى، فالخوف اللبناني من التوطين اللاجئين الفلسطينيين، والقلق الفلسطيني من التهجير ليس حالة افتراضية عند الجانبين.

فكل منهما يرى في كل خطوة يأتي بها الطرف الأخر أنها تخدم إمّا التوطين وإمّا التهجير، فالفلسطيني يجزم أن لدية أدلة وحقائق عن نوايا لبنانية لإرغامه على ترك لبنان إلى أي مكان في العالم، وذلك متخلياً عن حقه في العودة إلى دياره، في حين يرتاب الطرف الآخر

من أي مطالب يتقدم بها الفلسطيني لتحسين أوضاعة الحياتية والمعيشية، ويرى أن هذه المطالب خطوة نحو التوطين[1].

وبالنسبة إلى العمل، فالفلسطيني محروم من حرية وحق العمل وهذا الإجراء يصفه الفلسطينيون المقيمون في لبنان كأنه عقاب جماعي ففي عام 1982م بعد أشهر قليلة من اجتياح إسرائيل للبنان واحتلال العاصمة بيروت بحجة طرد الفلسطينيين، اتخذ الرئيس أمين الجميل قراراً أنه سيعمل على خفض عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى(50 ألف)في ذلك الوقت، واتخذ قراراً يحظر فيه على الفلسطينيين العمل في مهن عدة تبدأ بوظيفة ناطور وتتدرج إلى التمديدات الكهربائية والأدوات الصحية وأعمال البناية والحلاقة والحاجب والميكانيكي. حتى إن وزير السياحة اللبناني آنذاك لم يتورع عن إطلاق صفة "النفايات البشرية" على الفلسطينيين[2].

وفي خطوة إضافية اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً إدارياً آخر حمل رقم 621/1 صدر عن وزارة العمل في 1995/12/19م منع الفلسطينيين من مزاولة 73 مهنة وحرفة بحجة الحد من مزاحمة اليد العاملة اللبنانية، وأبقى القرار على حرية العمل في أشغال يتجنب اللبنانيون القيام بها مثل العمل في الكسارات وورش البناء وجمع النفايات من الشوارع[3].

وفي ظل غياب إحصاءات مؤكدة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته قرارات حظر العمل على الفلسطينيين، فإن أكثر من(60%)من اللاجئين في المخيمات عاطلون عن العمل، وهذا الرقم تم استنتاجه من واقع المعايشة في هذه المخيمات والإطلاع على أوضاعهم الاقتصادية[4].

و نتيجة للقرارات المجحفة المتعلقة بعمل الشباب الفلسطينيين في لبنان بدأ اللاجئين يبحثون عن أماكن بديلة عن لبنان للعمل فيها، وقد اتجهت مسارات هجرة الطاقة البشرية

---

[1] سلام نواف:" **بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان"** مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد 5 العدد 19، صيف 1994،ص28.

[2] نفس المصدر،ص29.

[3] نفس المصدر،ص30.

[4] مركز زايد للتنسيق والمتابعة:المصدر سابق ،ص18.

الفلسطينية إلى أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يفسر شكوك الفلسطينيين حول سبب التضييق على اللاجئين الذين ساهموا في إنماء و اعمار لبنان سابقاً، خصوصاً أن قرارات منع العمل كانت متزامنة في الغالب مع حديث لبناني عن خطط دولية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولتخطي مثل هذه اللحظة جاءت قرارات المنع، لتدفع باللاجئين صوب الهجرة إلى خارج لبنان. وبالتالي فإن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تختلف عن أوضاع اللاجئين في كل من الأردن وسوريا و العراق، وسيتم معرفة ذلك من خلال التعرف على أوضاع اللاجئين في الأردن وسوريا والعراق لاحقاً.

3 -1:الأوضاع التعليمية للاجئين في لبنان

يواجه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أزمة تعليمية حقيقية قد تؤدي في حال تفاقمها إلى انتشار الأمية في أوساطهم، ويعود التراجع في مستويات التعليم إلى أوائل الثمانينات على إثر توقف منظمة التحرير الفلسطينية عن تقديم المساعدات والمنح الدراسية وإغلاق مراكز البحث في لبنان. عندما غادرت لبنان مجبرة في عام 1982م.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية توفر قبل خروجها من لبنان1982 م بعثات تعليمية إلى خارج لبنان لأبناء المخيمات على شكل منح دراسية حيث تتولى جزءاً من نفقاتها، أو تتكفل الدول الصديقة للمنظمة بكامل مصاريف التعليم، وشهدت السنوات التي سبقت الاجتياح الإسرائيلي للبنان نسبة كبيرة من الخرجين والأكاديميين والمهنيين الذين تخرجوا من جامعات أوروبية وأمريكية.

وما تزال الأونروا هي المسئول الأول عن تعليم الفلسطينيين في لبنان وحسب الإحصاءات الصادرة عنها بتاريخ 2009/8/30م للعام الدراسي 2010/2009م، فإنها تدير 87مدرسة للاجئين الفلسطينيين للتعليم بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية منها 6 مدارس ثانوية،

ويعد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أقل حظا بالتعليم فقد بلغ عدد الطلاب(34516ألف) طالبا وطالبة[1].

ويعود تراجع مستوى التعليم للاجئين في لبنان إلى عدة أسباب أهمها[2]:

1. أن كثيراً من الأسر الفلسطينية وأبناءها فقدوا الدافع والحافز للتعليم لاعتقاد لديهم بأنهم لن يحصلوا على أي وظيفة أو عمل في ظل القوانين اللبنانية المشددة التي تفرض عليهم فيما يتعلق بفرص العمل. ومنها أيضاً أن العبء الاقتصادي الذي تعيشه غالبية الأسر الفلسطينية يدفع بالطلاب إلى ترك مقاعد الدراسة في سن مبكرة للبحث عن عمل أو مهنة لإعالة أسرهم .

2. يتم التعليم في معظم مدراس الأونروا داخل أبنية قديمة لا تدخلها الشمس أو الهواء، وهي قليلة الإضاءة وتكون خالية من المكتبات والمختبرات وملاعب الرياضة.

3. تعاني مدارس الأونروا من اكتظاظ في الصفوف إذ يمكن أن يصل عدد الطلاب بالصف الواحد حوالي 50 طالباً مما يصعب عملية التدريس والاستيعاب على الأستاذ والطلاب.

4. تقليص خدمات الأونروا في مجال التعليم، فقد ألغت منح التدريس الثانوية والجامعية.

5. زيادة نسبة تسرب الفتيات والفتيان من المدارس.

6. تتبع الأونروا نظام الوردتين، وهذا يقلل من ساعات وحصص التعليم ويحرم الطلاب من الأنشطة المرافقة للمناهج.

7. عدم توفر فرص العمل للشباب الخرجين مما لا يشجع الشباب الفلسطيني على متابعة الدراسة الجامعية لأنهم يجدون نتيجة واحده، فهم جميعاً يعملون في أعمال البناء وغيرها من المهن التي لا تتطلب تعليم بسبب قانون العمل في لبنان[1].

---

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) 30حزيران/2009م.

[2] أمل عيتاني(وآخرون) : **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، تحرير محسن محمد صالح ،مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2008،ص84.

4 -1: الأوضاع الصحية للاجئين في لبنان

إن تردي الوضع الاقتصادي، وتلاشي فرص العمل في لبنان والنسبة المرتفعة من اللاجئين الذين هم تحت خط الفقر، وتقليص خدمات الأونروا كل ذلك من شأنه أن ينعكس على الأوضاع الصحية لهم.

وتظهر تأثيرات الوضع الاقتصادي القاسي في قطاع الصحة بصورة مأساوية، بسبب التكلفة الباهظة والمتزايدة للعناية الطبية في لبنان. فلا وجود تقريباً قطاع صحي عام. وسببت تكلفة المستشفيات الخاصة وأجور الجراحين العالية بأزمة رئيسية لدائرة الصحة في الأونروا، إذ إن الأونروا حتى الآن أدارت العناية الصحية من خلال عيادتها، ووفرت المعونات للمرضى الذين تتطلب حالاتهم علاجا في المستشفيات[2].

ولكن الأونروا خفضت هذه المعونات تخفيضاً كبيراً عام 1991م، وأما في الوقت الحاضر يمكن تلخيص الوضع كالآتي:

1. يتم معالجة المرضى في المستشفيات قليلة التجهيز فقط، وتغطي المساعدة جزءاً من التكلفة اليومية للمستشفى ولمدة عشرين يوماً .

2. ويتم تقديم مساعدة جزئية للجراحة ولك في ثلاث حالات فقط وهي القلب المفتوح والسرطان والأورام الدماغية.

وتفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن الفلسطينيين في لبنان يعانون من جمله من التحديات الصحية، لعل أبرزها ارتفاع معدلات الوفاة بين الأطفال، حيث سجلت أعلى معدلات وفيات للرضع والأطفال دون الخامسة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مقارنة مع نظرائهم في كل من الأردن وسوريا، حيث بلغت هذه المعدلات في لبنان على التوالي (26.0 و31.0 لكل 1000 ولادة حية) في العام 2006. وكذلك هناك انتشار مرتفع لمعدلات سوء

---

[1] نفس المكان

2 روز ماري صايغ: **"الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة"** مجلة الدراسات الفلسطينية ،مجلد 6، عدد 23،صيف 1995،ص64.

التغذية بين الأطفال دون الخامسة، فقد بلغت هذه النسبة(27.0%) بين الأطفال الفلسطينيين المقيمين في سوريا، في حين وصلت إلى(20.0%) بين الأطفال الفلسطينيين المقيمين في لبنان[1].

إن سبب تدهور الوضع الصحي في المخيمات يعود إلى تقلص خدمات الأونروا الصحية التي كانت تؤمن المراكز الصحية للفلسطينيين ومن أسباب تراجع الوضع الصحي:

1. تقليص عدد أيام الاستشفاء

2. اعتماد نظام القوائم و الاولويات للحالة المرضية، أي على المريض انتظار دوره وفي بعض الأحيان يكون ذلك سبباً في وفاته.

3. تساهم الأونروا في دفع جزء من نفقات الاستشفاء ويغطي المريض القسم المتبقي الأكبر، مما قد يلغي فكرة الاستشفاء عند بعض المرضى العاجزين مادياً عن الدفع، ويزيد من المرض أو يؤدي إلى الوفاة.

4. لا تغطي الأونروا حالات مريضة عديدة منها غسل الكلى وغيرها من الأمراض التي قد تكون خطيرة ومميتة، كما أنها لا تتكفل بأي عملية جراحية بعد سن الستين.

إن ازدحام المخيمات الناتج عن الزيادة الطبيعية من جهة ونزوح سكان المخيمات في إثناء الحرب الأهلية إلى هذه المخيمات من جهة أخرى، نتج عنها مايلي :

1. الرطوبة العالية التي تسبب أمراضاً كثيرة كالسل والربو، وهي ناتجة عن الازدحام وقرب المساكن بعضها من بعض فلا شمس ولا هواء.
2. سوء البنية التحية الناتج عن البناء العشوائي بسبب الضغط السكاني؛ إذ لم يتم تطويرها بشكل يرافق هذه الزيادة السكانية، فأدى إلى زيادة التلوث البيئي وانتشار الأمراض.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -2007**، رام الله فلسطين، 2007.

3. ارتفاع نسبة الأمراض الناتجة عن الضغوطات النفسية والاجتماعية كأمراض القلب والربو و الاضطرابات النفسية والهضمية وغيرها من الأمراض.

4: - اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

منذ البدء بمبادرة التسوية السلمية في عام 1991 م في مؤتمر مدريد، أكدت سوريا على حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ورفضت توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطقها ، بالإضافة إلى ذلك رفضت الحكومة السورية المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف بناء على موقفها العربي المتمسك بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية كشرط لدخولها المفاوضات حول القضايا الإقليمية وللسبب نفسه عارضت سوريا عملية تحويل الأونروا من وكالة غوث إلى منظمة تطوير ، فمن وجهة نظر سوريا هذا سيشجع مشاريع التوطين الدولية للفلسطينيين.

وبغض النظر عن الموقف السوري من حقيقة أن قضايا اللاجئين الفلسطينيين ليس من أولويات الحكومة السورية، إلا أنها اتخذت إجراءات لمنع توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها عن طريق تقييد حركة دخول الفلسطينيين إلى أرضيها.

وسلك اللاجئون الفلسطينيون القادمون من فلسطين هربا من المجازر الصهيونية التي حدثت لهم عام 1948م عدة طرق للوصول إلى سوريا[1]:

1. الطريق عبر لبنان: تجمع عدد من اللاجئين الفلسطينيين في طبريا وحيفا اللتين سقطتا بيد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م وذلك في منطقة الناصرة، وتوجه هؤلاء اللاجئون نحو لبنان.

2. الطريق عبر الأراضي اللبنانية إلى الجولان: قدم إليها الفلسطينيون الذين يمتلكون الماشية والذين تربطهم علاقات اجتماعية اقتصادية مع قرى الجولان.

---

[1] حمد سعيد الموعد: **"اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ماضيهم ..حاضرهم..ومستقبلهم: قضايا مفاوضات الوضع النهائي"** مجلة صامد الاقتصادي، ص 216.

3. الطريق عبر منطقة الحولة إلى هضبة الجولان: سلك هذه الطريق القبائل التي كانت تسكن ف منطقة الحولة، وقد سار هؤلاء عبر منطقة الحولة باتجاه البطيحة إلى كفر ألما ومن ثم اتجهوا إلى قرية خسفين إلى أن استقروا في مخيم خان الشيخ.

4. الطريق عبر الأردن باتجاه سوريا: سلك هذه الطريق كل من كان من قضاء حيفا مثل قرية إجزم و أم الزينات وغيرهم، وتنقل سكان قضاء حيفا عبر قطارات وشاحنات إلى منطقة طولكرم ومن هناك إلى اربد وتسلل بعضهم إلى سوريا.

5. لاجئو القطارات: تم نقل العديد من الفلسطينيين عبرها من صور إلى حمص إلى حلب وتم نقل مجموعات إلى الحدود السورية التركية من ادلب إلى طرابلس وحملت قطارات أخرى لاجئين إلى بغداد.

6. لاجئو قضاء عكا: وتشمل أهالي قريتي كراد البكارة، وكراد الغنامة، اللتين طرد أهلهما إلى قضاء عكا ومن ثم طردتهم إسرائيل إلى الجولان وتم إسكانهم في مخيم العتيبة.

1 -2: الأوضاع الديمغرافية والمعيشية للاجئين في سوريا

قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى سوريا عام 1948 م بحوالي (90ألف) لاجئ فلسطيني، استقرت غالبيتهم في دمشق العاصمة السورية وذلك لأنها تعد مركز الثقل الاقتصادي والحضري، وكانت المدارس والجوامع تستقبل القسم الأكبر منهم وذلك حتى منتصف الخمسينات، ولكن بعد ذلك قامت عائلات لاجئة ميسورة استأجرت أبنية وسط العاصمة السورية دمشق وفي حلب وحمص ودرعا وغيرها[1].

وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، بدأت أوضاع اللاجئين بالاستقرار بشكل نسبي، وازداد عدد الفلسطينيين في سوريا حتى وصل إلى(337.308ألف) لاجئ فلسطيني في عام 1995م، ثم ارتفع العدد ليصل إلى(456.983ألف)لاجئ فلسطيني وفق تقدير وكالة الغوث

[1] الموقع الالكتروني لمركز الإعلام الفلسطيني: http://www.palestine-pmc.com ، أضيف في2009/11/14.

الدولية 2008م. وأما تقديرات عددهم حتى نهاية حزيران عام 2009م فقد وصلت إلى (476.417 ألف) لاجئ فلسطيني وكان هذا النمو السكاني نتاجا للزيادة الطبيعية في صفوف اللاجئين بمعدل(2.3%)سنويا [1].

وأما التوزيع الجغرافي للاجئين في سوريا فيعكس نمطاً غير متوازن، فهناك تركز كثيف لهم في العاصمة السورية التي تعتبر مركز جذب لهم منذ عام 1948م وهذا يعد من أهم أسباب تركزهم الكثيف في دمشق وضواحيها فقد وصلت نسبتهم إلى(66.8%)[2] .

ويوجد في سوريا 13 مخيماً تعترف الأونروا بـــ 10 منها فقط يسكنها(27%)من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية، أي(127.196الف لاجئ)[3]،ويقدر عدد سكانها حتى 30أيلول 2009 م على النحو الآتي كما في الجدول رقم (16) **. انظر إلى الخريطة رقم (11)**

الجدول رقم (16)

خصائص مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية في سوريا

م	اسم المخيم	الموقع	سنة التأسيس	مساحة المخيم /دونم	عدد اللاجئين المسجلين داخل المخيمات
1 -	**خان الشيخ**	**جنوب دمشق**	**1948م**	**690**	**19005**
2 -	**خان دانون**	**جنوب دمشق**	**1950 - 1951م**	**120**	**9819**
3 -	**السبينة**	**جنوب دمشق**	**1948م**	**27**	**21134**
4 -	**قبر الست**	**دمشق**	**1967 - 1968م**	**23**	**21734**
5 -	**جرمانا**	**دمشق**	**1948م**	**30**	**3711**
6 -	**درعا**	**منطقة درعا قرب حدود**	**1950 -**	**39**	**5223**

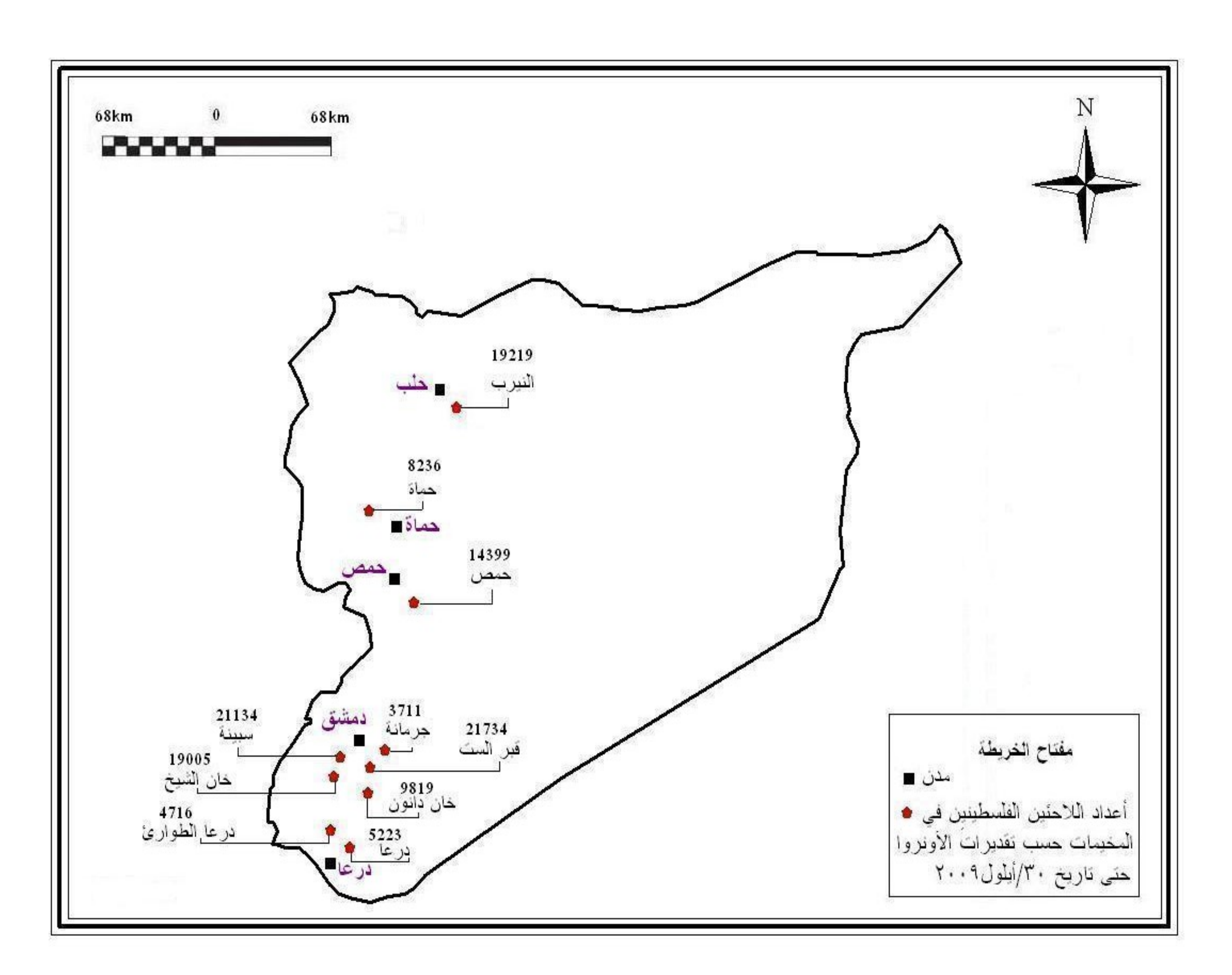
[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) 30حزيران/يونيه 2009.

[2] حمد سعيد الموعد:**"اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ماضيهم ..حاضرهم..ومستقبلهم : قضايا مفاوضات الوضع النهائي"** مجلة صامد الاقتصادي، ص 223.

[3] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) 30 حزيران/2009م مكتب الإعلام - غزة.

		الأردنية	1952م		
7 -	درعا الطوارئ	جنوب دمشق	1967م	غير معروفه	4716
8 -	حمص	داخل مدينة حمص	1948 -1949	150	14399
9 -	حماه	داخل مدينة حماه	1950م	60	8236
10 -	النيرب	شرق حلب	1948 - 1950م	148	19219
	المجموع	-	-	-	127.196

المصدر:وكالة الغوث الدولية (الأونروا) 30حزيران/2009م. والموقع الالكتروني لمركز العودة الفلسطيني،http://www.prc.org.uk/newsite/ar/prc-home-ar ،أضيف في 2009/8/18م.



الخريطة رقم (11) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سوريا

مصدر الخريطة والبيانات: وكالة الغوث الدولية.

وأما المخيمات الثلاثة الأخرى فهي مخيم اليرموك بالقرب من دمشق ويبلغ عدد سكانه حوالي (112.550ألف) لاجئ فلسطيني ومساحة المخيم(2.110.000 متر مربع)[1]،وبالرغم من انتشار خدمات الأونروا الصحية والاجتماعية والتعليمية فيه،إلا أنها لا تعترف به مخيماً رسمياً،ومخيم الرمل في اللاذقية ويبلغ عدد سكانه(6354 نسمة) وأخيراً مخيم حندرات(عين التل) الذي يسكنه حوالي (4329نسمة)[2].

وتعود أصول اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا إلى مدن صفد، وعكا، وحيفا، و طبريا، والناصرة، والقدس، والرملة،و اللد ،و بيسان، ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في

---

1 الموقع اللالكتروني لمركز العودة الفلسطيني،http://www.prc.org.uk/newsite/ar/prc-home-ar ،أضيف في 2009/8/18م.

2 حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) 31كانون الأول /ديسمبر 2008.

المخيمات في "حارات"ومناطق تجمعات حسب منطقة المنشأ في فلسطين وهذا ما يسمى بالتجانس السكاني، مثل حارة الطيرة في اليرموك، وحارة بلد الشيخ، كما تقسم الحارات في المخيمات الأخرى أحيانا على أساس تجمعات عشائرية،مثل عرب الهيب ،وعرب الشمالنة وغيرهم[1].

2 -2: الأوضاع الاقتصادية للاجئين في سوريا

يتميز اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بكونهم مجتمعاً فتياً ، تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأطفال ،في حين بلغت نسبة الأطفال ممن هم دون سن 15 إلى(35.9%) من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا سنة 2009 [2]، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع نسبة القوة البشرية التي لا تتعدى(54.5%)، وبذلك يعتبر المجتمع في سوريا مجتمعا فتيا وبالتالي يترتب على ذلك زيادة أعباء الإعالة الاقتصادية للفرد العامل، إذ تصل إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص ، أي أن كل فرد لاجئ عامل ويعيل نفسه يعيل أربع أشخاص غيره لا يعملون،وتصل نسبة كبار السن إلى(2.3%) من إجمالي مجموع اللاجئين في سوريا، ومن أسباب ارتفاع نسبة الأطفال هو ارتفاع نسبة خصوبة المرأة الفلسطينية وتصل إلى 3.6 أفراد هذا في عام 2009م[3]، بالإضافة إلى محدودية الهجرة غير الطبيعية .ويتراوح دخل الفرد سنوياً بين (1000 - 1200) دولار، وبهذا تكون التنمية بين اللاجئين متوسطة وفق معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [4].

وكان من أهم القوانين التي صدرت في سوريا قانون رقم "450" الذي أقر إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية وقد ساعدت على تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين وتامين مختلف حاجاتهم المدنية والقانونية،ومن أهم مهام هذه المؤسسة تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين الفلسطينيين وأحوالهم

---

[1] مي صبحي الخنساء: المصدر السابق، ص96.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **بيانات مسح القوى العاملة** ، الربع الأول لعام 2009.

[3] نفس المصدر.

[4] مي صبحي الخنساء: المصدر السابق، ص97.

الشخصية والأعمال والمهن التي يمارسونها، وللمؤسسة موازنة مالية تصادق عليها وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد جاء قانون رقم "260" الصادر عام 1956م، ليسهل تعزيز اندماج الفلسطينيين في سوريا من جانبين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وقد تتضمن نصاً واضحاً يساوي الفلسطينيين المقيمين في الأراضي السورية بالمواطنين السوريين في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة، المتعلقة بحقوق التوظيف والتعليم والعمل والخدمات والتجارة، مع حقهم بالاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، ففي 1963م صدر قانون ينظم فيه وثائق السفر للاجئين، وهكذا لعبت القوانين ومن قبلها السياسة السورية دورا هاما في تسهيل عملية الاندماج النسبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوري[1] .

ومنذ بداية الهجرة الفلسطينية إلى سوريا عاملت سوريا الفلسطينيين على قدم مساواة مع مواطنيها من ناحية حصولهم على الحق في العمل والتنقل داخل البلاد، ولكن سوريا لم تمنحهم الجنسية السورية مما خلق صعوبات كثيرة للراغبين بالسفر إلى خارج سوريا للعمل أو الزيارة فأغلب الدول ترفض حاملي وثائق السفر الفلسطينية الدخول إلى أراضيها، ويعمل اللاجئون في معظم القطاعات بما فيها أجهزة الدولة والجيش، كما أنه لا يوجد قيود على ممارسة أي نشاط تجاري أو اقتصادي.

إن أغلب النشاط الاقتصادي الذي يمارسه اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات السورية يتركز في تشغيل الآلات وتجميعها ، فقد بلغت نسبتهم في هذا القطاع(50.4%)وهذا أمر طبيعي لكون اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة لظروفهم، لا يملكون حيازات زراعية أو غيرها، ثم يأتي المهنيون و الفنيون، إذ تبلغ نسبتهم(22%)من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في سوريا، وفي مجال الخدمات وصلت نسبتهم(17.5%) ويتركز وجود العاملين الفلسطينيين في أنشطة المال

[1] الموقع الالكتروني لمركز الإعلام الفلسطيني :http://www.palestine-pmc.com ، أضيف في 2009/11/14.

والإدارة الحكومية، والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، والبناء والتشـــييد حيث بلغت نســـبتهم في هذه الأنشطة(19.2%)، و(17.7%)، و(15.3%)على التوالي[1].

3 - 2: الأوضاع التعليمة للاجئين في سوريا

يعد التعليم والصحة من أهم المؤشرات التي تدل على الواقع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في سوريا، ففي سوريا يوجد حوالي(119) مدرسة ابتدائية وإعدادية، وكانت تحتوي على حوالي (65479)تلميذاً في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتشكل الإناث في هاتين المرحلتين (48.9%) من مجموع الطلاب وفق تقرير المفوض العام للأونروا عام 2009م.

أما على صعيد التدريب المهني والفني، فيوجد في مدينة دمشق مركزاً للتدريب والتأهيل تابعا لوكالة الأونروا ويحتوي على الشعب التدريسية المهنية الحرفية، والفنية العلمية ومن أهم المهن التي تدرب: مساعد صيدلي، وفني مختبرات، والرسم المعماري، وغيرها ، ومن الملاحظ أن عدد طلاب مركز التأهيل قليل نسبياً مقارنة مع عدد اللاجئين في سوريا، وهذا يعود لكون الطلاب غالباً ما يفضلون الجامعة في حال كانت الدراسة بعد شهادة الثانوية العامة. بالإضافة إلى أن الحكومة السورية لا تعترف بالشهادة التي يمنحها المركز لخرجيه.

وقد شهدت الأوضاع التعليمية في سوريا تطوراً ملحوظاً، فالتعليم يعد من أهم المؤشرات الاجتماعية بين اللاجئين، وقد تراجعت نسبة الأمية عموما، فالتعليم الابتدائي أصبح في سوريا إلزامياً ومجانياً،حتى للاجئين الفلسطينيين،ويعود السبب في انخفاض نسبة الأمية إلى تطور قطاع التعليم في سوريا.

4 -2: الأوضاع الصحية للاجئين في سوريا

أما بالنسبة للأوضاع الصحية للاجئين الفلسطينيين فقد استفاد معظمهم في سوريا من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الأونروا، فالأونروا تستند في برنامجها الصحي لتقديم خدماتها على (23) مركزاً صحياً ، توفر فيها الرعاية الطبية الشاملة ، بما فيها رعاية الأم

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا): بيانات مسح القوى العاملة ، دورة الربع الأول لعام 2009.

والطفل وتنظيم الأسرة ب(23) مرفقاً ، كما توفر الرعاية لمكافحة مرضى السكري وضغط الدم ب(23) مرفقاً ، وتشمل الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية أيضا وتقدم خدماتها للعناية بصحة الأسنان في (21) مرفقاً ، والرعاية الثانوية كالاستشفاء ، كما أنها توفر خدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين[1].

وتعترف الأونروا أن الصحة البيئية هي أحد أهم المداخل إلى التنمية الاجتماعية المستقبلية، فهي ليست مجرد مسألة صحية بحتة وظيفتها الوقاية من الأمراض، فهي تعتبر الصحة البيئية والوقاية الطبية الأبرز في برنامجها الصحي، في حين تعد الاستشفاء والإحالات المرضية خدمات ثانوية حسب تعبيرها، لذا فما تقوله الأونروا لا ينطق على واقع المخيمات، فالصحة البيئية برنامج متكامل ويتمثل في توفير المسكن الملائم يتوفر فيه التهوية والإنارة والتدفئة الضرورية، وهذا ينطبق أيضا على المدارس وعلى القوى العاملة (الشروط الصحية في العمل)، فضلا عن الشروط البيئية العامة في المخيمات، فإذا ما فقدت الصحة البيئية إحدى حلقاتها، تفقد بالمقابل قدرتها على تحقيق هدف منها، فمثلاً لا يمكن التحدث عن البيئية العامة للمخيمات والمجاري مكشوفة، ودون معالجة مكبات النفايات، ومعالجة تلوث مياه الشرب، ومعالجة تسرب المياه العادمة، وأمور السكن وتوفير الشروط الصحية فيها، ودون معالجة الاكتظاظ بالمدارس [2].

3: - اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

استحوذ الأردن على النسبة الكبرى من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة فقد لجأ الفلسطينيون إلى الأردن على ثلاث مراحل، فقد كانت المرحلة الأولى بعد نكبة عام 1948م وبلغ عددهم حوالي(100ألف)لاجئ فلسطيني بعد حرب عام 1948م، فقد قام الفلسطينيون بعبور الأردن و سكنوا بشكل مؤقت في المساجد والمدارس المنتشرة في المدن والبلدات الأردنية ،فقامت اللجنة الدولية للهلال الأحمر بتقديم مساعدات طارئة للاجئين حتى مايو/ أيار 1950م حينما بدأت الأونروا عملها، فتجمع العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين

---

[1] حسب بيانات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) 30حزيران/يونيه 2009، مكتب الإعلام - غزة.

[2] الموقع الالكتروني لمركز الإعلام الفلسطيني :http://www.palestine-pmc.com ، أضيف في 2009/11/14.

بالقرب من مدينة الزرقاء ، حيث أسس الصليب الأحمر أول مخيم فيها عام 1949م ، وبعدها أقيمت ثلاثة مخيمات أخرى [1].

أما المرحلة الثانية فهم النازحون عام 1967م وذلك على إثر حرب حزيران عام 1967م، فعندما سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م دفع ذلك الفلسطينيين إلى الهجرة مرة أخرى إلى الضفة الشرقية(الأردن)، فبلغ عددهم في ذلك الوقت حوالي(240ألفاً) وأطلق على مهجري تلك الفترة اسم نازحي عام 1967م[2].

ومن الجدير بالذكر أن الضفة الغربية كانت في الفترة الممتدة ما بين عام 1948م وعام 1967 م جزءاً من المملكة الأردنية فقد كانت تابعة لها لكن بعدها فُك الارتباط بين الضفتين[3].

أما المرحلة الثالثة فعلى إثر حرب الخليج الأولى في عام 1991م فقد قدم من دول الخليج إلى الأردن حوالي (350000)شخص معظمهم من الفلسطينيين [4].

وإضافة إلى اللجوء البطيء الدائم الذي ينفذه الصهاينة، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التي تتبعها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين عام 1967 و 2010م، فوصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن (1.487.449) لاجئاً حتى عام 1998م، وازداد هذا العدد بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، فقد بلغ عددهم في منتصف عام 2009م (1.967.414) لاجئاً فلسطينياً مسجلاً لدى وكالة الغوث، ويعود السبب في ارتفاع نسبة اللاجئين الفلسطينيين إلى كون ضفتي النهر الغربية والشرقية تشكلان المملكة الأردنية الهاشمية.خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وأصبحت الضفة الغربية طاردة

---

[1] نفس المكان.

[2] نفس المكان.

[3] نفس المكان.

[4] ساجي خليل: **اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة تباينات الواقع والمشكلات**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بير زيت، وحدة اللاجئين والهجرة الدولية ، آذار 2008، ص 20.

للاجئين الفلسطينيين بسب عدم توفر فرص العمل فاضطروا للهجرة إلى الضفة الشرقية، بالإضافة لتقارب العادات والتقاليد لدى الضفتين[1].

1 -3: الأوضاع المعيشية والاقتصادية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

يعيش في الأردن أكثر من(42%)من مجموع اللاجئين الفلسطينيين،(17%)من مجموع اللاجئين يسكنون في مخيمات اللجوء المختلفة ومسجلين لدى وكالة الغوث ، ويشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته(31.4%) من مجموع سكان المملكة الأردنية[2].

يوجد في الأردن عشرة مخيمات أربعة منها أقيمت بعد حرب عام 1948م، في حين أقيمت الستة الباقية بعد حرب عام 1967م ،حيث عاش فيها النازحون 1967م وذلك في منطقة وادي الأردن حيث كانت مخيمات مؤقتة ثم نقلوا منها إلى مخيمات اللاجئين في الأردن، وبعدها تم استبدال الخيام ببيوت جاهزة التصنيع، ثم حولت إلى بيوت من اسمنت، وصارت المخيمات أحياء سكنية متداخلة بالمدن أو مجاورة لها، لكنها تفتقر البنى التحتية والخدمات العامة اللازمة، وبالأخص المخيمات البعيدة التي تكون في المناطق النائية لكن الحكومة الأردنية بالتعاون مع الأونروا عن طريق دائرة شؤون الفلسطينية، ولجنة تسمى "لجنة تحسين المخيم" عملت على تحسين أوضاع البنية التحتية والطرق وشبكات صرف المياه للمخيمات الموجودة في الأردن[3].

كما يوجد في الأردن ثلاثة مخيمات غير رسمية تقع في عمان والزرقاء ومادبا، وتشرف الحكومة الأردنية عليها، وتعود أصول أغلبية اللاجئين في الأردن إلى اللد والرملة ويافا أو من الضفة الغربية والجدول رقم (17) يبين خصائص المخيمات في الأردن. **انظر الخريطة رقم (12)**

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :**خصائص اللاجئين الفلسطينيين، 2001** رام الله - فلسطين، ص 25.

[2] مي صبحي الخنساء، العودة حق:المصدر السابق، ص110

[3] نفس المكان.

الجدول رقم (17)

خصائص مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

م	اسم المخيم	المنطقة	سنة التأسيس	المساحة /دونم	عدد اللاجئين المسجلين داخل المخيمات
1 -	الزرقاء	شرق الزرقاء	1949م	180	18528
2 -	إربد	شمال إربد	1951	244	25355
3 -	الحسين	شمال عمان	1952	367	29452
4 -	الوحدات(عمان الجديد)	جنوب عمان	1955	488	51663
5 -	سوف	إربد	1967	500	20356
6 -	الطالبية	جنوب عمان	1968	130	7235
7 -	ماركا (حطين)	الزرقاء	1968	917	46288
8 -	الحصن	اربد	1968	774	22340
9 -	(جرش)	شمال عمان	1968	750	24090
10 -	البقعة	شمال عمان	1968	1400	94797
	المجموع	-	-	-	340.104

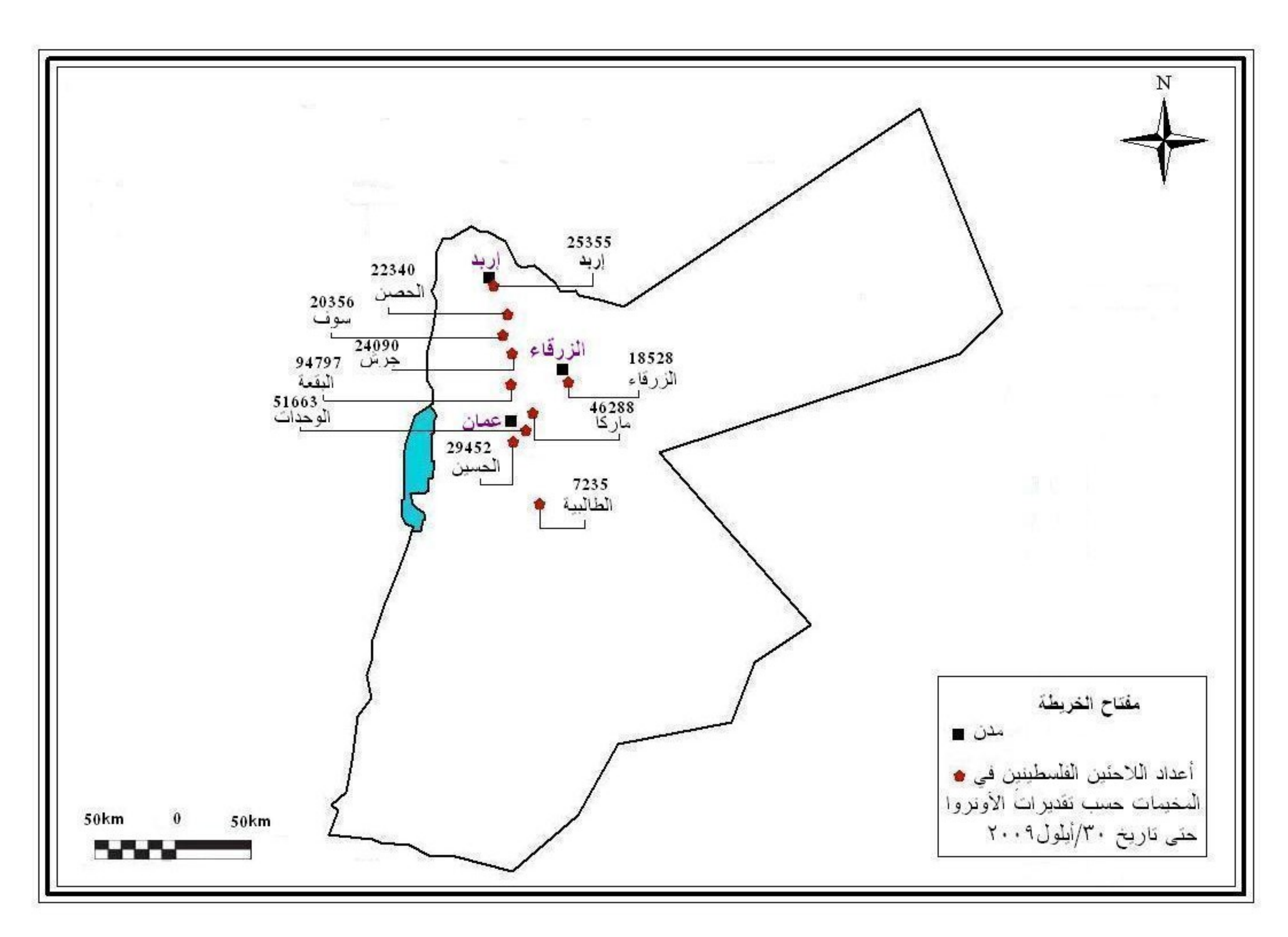
المصدر :وكالة الغوث الدولية(الأونروا) 30حزيران/2009م.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن مخيم البقعة أكثر المخيمات سكانا وأكبرها مساحة حيث بلغ عدد اللاجئين الموجودين فيه(94797) وذلك على مساحة (1400دونم)، يليه مخيم الوحدات(عمان الجديد)، ثم مخيم ماركا(حطين).

ويعاني سكان المخيمات في الأردن من ارتفاع معدلات البطالة فقد بلغت نسبتها (13%). وتتركز قوة العمل الفلسطيني في الأردن في قطاع الخدمات والتجارة وصلت(29%) وأما في قطاع الصناعة فيعمل فيه ثلث اللاجئين، ووصلت نسبة حالات العسر الشديد(3%)[1].

وتعتبر الأردن البلد العربي الوحيد الذي منح اللاجئين الفلسطينيين المواطنة الكاملة والجنسية الأردنية بموجب قانون الجنسية لعام 1954م. لكن يستثنى من هؤلاء اللاجئين 100ألف لاجئ هجروا من غزة بعد حرب عام 1967م وفقدوا هوية الإقامة الإسرائيلية بعد انتهاء سريان تصاريح مغادرتهم للخارج.وكان لديهم جوازات سفر أردنية مؤقتة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:**بيانات مسح القوى العاملة**، دورة الربع الأول /2009.



الخريطة رقم (12) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن

مصدر الخريطة والبيانات: وكالة الغوث الدولية.

2 -3: الأوضاع التعليمة والصحية

يوجد بالأردن أكبر عدد من المدارس الابتدائية والإعدادية التي تشغلها الأونروا فقد بلغ عدد المدارس في عام 2009 (174مدرسة)، وبلغ عدد الطلاب والطالبات(123917)، وتجدر الإشارة إلى أن جميع الخدمات التي تقدمها الأونروا تشمل المسجلين لديها في المخيمات فقط، وهذه الأرقام لا تشمل اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الغوث ويوجد في الأردن مركزان للتدريب المهني وكلية للعلوم التربوية [1].

[1] حسب معطيات وكالة الغوث الدولية، 30حزيران/يونيه/2009.

وأما بالنسبة للمجال الصحي، فتعتبر الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا قليلة مقارنة بأعداد اللاجئين الكثيرة في الأردن، ففي الأردن فقط (23) عيادة طبية، وتحتوي المراكز الصحية في المخيم على خمس وحدات صحية،تقوم هذه الوحدات بتقديم الخدمات لمعالجة الأسنان في(31) وحدة متنقلة ، وتقدم الخدمات لمرضى السكر وضغط الدم في (23) ولرعاية الأم والطفل ولتنظيم الأسرة في(24) مركزاً، كما أنها تقدم خدمات مخبرية في (24) مركزاً، أما الخدمات التي تقدمها الأونروا في المستشفيات فقليلة ومحدودة ،أما على صعيد الخدمات الاجتماعية والإغاثة فتقدم وكالة الغوث الدولية خدمات التأهيل الاجتماعي في(10) مراكز وتقدم برامجاً للمرأة في(14) مركزاً[1].

4: - اللاجئون الفلسطينيون في العراق

لجأ الفلسطينيون إلى العراق عقب نكبة عام 1948م ، تختلف مصادر تقدير عدد اللاجئين في العراق عام 1948م فهي تتراوح ما بين(3000-5000 لاجئ)[2] ترجع أصول معظمهم إلى قرى قضاء حيفا من منطقة مثلث الكرمل(اجزم، جبع، عين غزال) تم نقل هؤلاء اللاجئون عن طريق شاحنات الجيش العراقي. حيث ساهم الجيش العراقي الذي كان متمركزا آنذاك في منطقة جنين في تسهيل ترحليهم إلى العراق بهدف حمايتهم من بطش المنظمات الصهيونية المسلحة، خصوصا بعد تشريدهم من قراهم.عاش الفلسطينيون في العراق أكثر من نصف قرن وساهموا في بناء العراق ، وتمتع الفلسطيني بكافة الحقوق إلا حق التجنيس بالجنسية العراقية وذلك أملاً بالعودة إلى أراضيه[3].

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق عام 2000م إلى(40000ألف)لاجئ ، وكان معظمهم يسكنون في بغداد حوالي (96.1%)من اللاجئين الفلسطينيين في العراق ، تليها الموصل بنسبة(2.4%)ثم البصرة بنسبة(1.5%). وتقدر نسبة اللاجئين من مجموع اللاجئين

---

[1] نفس المصدر.

[2] الموقع الالكتروني المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، . www.pahrw.org

[3] ناهض زقوت ، اللجوء والاضطهاد: **اللاجئون الفلسطينيون في العراق"1948 -2009"** ، سياسات فصلية تصدر عن معهد سياسات العامة،العدد 11، كانون الثاني 2010، رام الله فلسطين، ص 9.

الفلسطينيين(1.1%). من مميزات الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين في العراق أنهم مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة من هم دون سن 15 فقد بلغت نسبة الأطفال(41%) ، في حين لا تتعدى نسبة كبار السن(3%)[1].

لكن عند الحديث عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد سقوط العراق في إبريل 2003 م تحت الاحتلال الأمريكي البريطاني تعرض اللاجئين الفلسطينيين لأعمال القتل والخطف والتعذيب والطرد على أيدي جماعات عراقية مسلحة مجهولة مما دفع باللاجئين الفلسطينيين إلى ترك منازلهم والبحث عن مناطق أكثر أمناً .

فالفلسطينيين الذي اضطروا إلى ترك العراق فقد تمكّن الميسورون منهم من الحصول على تأشيرة دخول إلى دول كالهند وتايلاند، فيما لجأ ذوو الإمكانيات المادية المحدودة إلى الحصول على وثائق عراقية مزوّرة تكفيهم شرّ الميليشيات المنتشرة على طول الطريق بين بغداد والحدود مع سوريا والأردن. وكان مصير هؤلاء المنع من دخول الأراضي السورية أو الأردنية، إذ رفض كلا البلدين إدخالهم[2]، لتنشأ أربعة مخيمات في المناطق العازلة الحدودية وهي[3]: -

1 - مخيم الرويشد: - أنشئ على مقربة من الحدود الأردنية، حيث جرى إيواء لاجئين من جنسيات مختلفة كالصومال وإيران وفلسطين، ليصار لاحقاً إلى حل قضيتهم بطرق مختلفة، فأُدخل الفلسطينيون أصحاب الأوراق الثبوتية الأردنية إلى الأردن، فيما رُحّل العديد من الفلسطينيين إلى دول مختلفة أهمها البرازيل.

---

[1] نبيل محمود السهلي: "**اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مجلة الدراسات الفلسطينية** "،عدد 49، شتاء 2002، بيروت لبنان، ص ص 105- 107.

[2] الموقع الالكتروني لمركز الدولي للأبحاث والدراسات، http://medadcenter.com/Investigations/ItemDetails.aspx?ID=235 ، أضيف في تاريخ 2010/8/15.

[3] هاني حبيب، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق إعادة تفكيك وتركيب الحالة الفلسطينية**، مجلة تسامح، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، كانون أول/2007م، ص ص 47 -58.

2 - مخيم التنف: - أُنشئ عام 2006م، ليضمّ مجموعة صغيرة من الفلسطينيين الهاربين من الحرب، بعدما رفضت سوريا إدخالهم لعدم وجود أسمائهم في سجلات وكالة "الأونروا"، فتولّت مفوضية شؤون اللاجئين متابعة ملفهم وإغاثتهم. ومع الوقت بدأ المخيّم يستقبل مجموعات جديدة قادمة من العراق، إضافةً إلى بعض الذين أُلقي القبض عليهم داخل الأرض السورية، بتهمة الإقامة بوثائق عراقية مزوّرة.

3 - مخيم الوليد: - يقع داخل الأراضي العراقية، قرب نقطة الوليد الحدودية مع سوريا وقد رفضت كلّ من السلطات السورية و الأردنية مرور هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين عبر أراضيها.

4 - مخيم الهول: - أقيم داخل الأراضي السورية في محافظة الحسكة، ومخيم الهول هو المخيم الوحيد الذي يسمح لأهله بالتجوال في داخل الأراضي السورية (ضمن محافظة الحسكة)، ولكنهم ملزمون بالإقامة داخل المخيم.

1 -4: الأوضاع المعيشية للاجئين في العراق

لم يعش اللاجئون الفلسطينيون في العراق مثل إخوانهم اللاجئين في البلدان العربية الأخرى ن الذين عاشوا في بداية أمرهم في خيام على حدود الدول العربية ، إلى أن قامت وكالة الغوث الدولية بعد سنوات بإنشاء تجمعات سكنية لهم بالتعاون مع الدول العربية المضيفة و التي عرفت فيما بعد بمخيمات اللاجئين[1].

فقد أسكنت جزء من اللاجئين الفلسطينيين في منازل كان يسكنها اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين . وقسم أخر عاش في الملاجئ وهي عبارة عن منازل كبيرة غير صالحة للسكن كانت تسكنها العائلات الفلسطينية كبيرة الحجم.في حين عاش قسم في الدور الحكومية والمستأجرة وهي تشبه المساكن الشعبية أو في العمارات السكنية أو في بيوت مؤجرة ومجمدة[2].

[1] ناهض زقوت : المصدر السابق ، ص 10.

[2] نبيل محمود السهلي: المصدر السابق، ص ص 105 -107.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب اللاجئين يفضلون العيش في التجمعات الفلسطينية على الرغم من عدم صلاحية تلك التجمعات للعيش فالأبنية رديئة والطرق ضيقة شأنها شأن المخيمات الفلسطينية في جميع مناطق الشتات.

لقد قامت الحكومة العراقية برفض تدخل الأونروا في شؤون اللاجئين المتواجدين في العراق وقامت وزارة الدفاع العراقي بتولي الأشراف عليهم، وعملت على إسكانهم في المعاهد والمدارس والكليات والفنادق في الشهور الأولى من لجوئهم إلى العراق، لكن عندما انتهت الإجازة الصيفية اضطرت الحكومة العراقية إلى نقل اللاجئين إلى البصرة وأسكنتهم في معسكر الشعبية وجزء منهم تم نقلهم إلى الموصل ، وباقي الفلسطينيين تم اسكناهم في عدة نواحٍ من بغداد ،واستمر اللاجئون الفلسطينيون يتلقون المساعدات من وزارة الدفاع حتى عام 1950م ، ثم انتقلت المسؤولية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية[1].

2 - 4: الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في العراق

قامت الحكومة العراقية بتقديم تسهيلات العمل للاجئين الفلسطينيين من خلال إصدار قوانين وتشريعات تسمح للاجئين بحرية العمل في العراق وتم معاملتهم معاملة أفراد الشعب العراقي ، لكن بعد فرض الحصار الدولي على العراق منعت الحكومة العراقية غير العراقيين من مزاولة النشاط التجاري وذلك على أثر انخفاض قيمة العملة العراقية ، لكن الحكومة استثنت من هذا القرار الفلسطينيين الذين لجئوا للعراق بين عام1948م -1950م وعاملتهم معاملة المواطن العراقي.

أن أغلب النشاط الاقتصادي الذي يمارسه اللاجئون الفلسطينيون في العراق يتركز في قطاع الخدمات الاجتماعية ، فقد بلغت نسبتهم في هذا القطاع(41%)،ثم تأتي الصناعات التحويلية في بداية التسعينيات(23%)، والبناء والتشـــييد حيث بلغت نســـبتهم في هذه الأنشطة

[1] الموقع الالكتروني لمركز زيتونه: http://www.alzaytouna.net ، أضيف في 2010/2/2

(16%)، والمطاعم(17%)، والزراعة(3%)ويلاحظ أن نسبة العمل في الزراعة قليلة وهذا أمر طبيعي لكون اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة لظروفهم، لا يملكون حيازات زراعية وغيرها[1].

ونتيجة لذلك كانت الأوضاع الاقتصادية للاجئين في العراق متدنية، حيث إن معظم سكان الملاجئ والمساكن الشعبية والدور المستأجرة يعانون من مستوى دخل متدني وهبوط في مستوى المعيشة .ونتيجة للأوضاع المتردية انتشرت ظاهرة تشغيل الأولاد بينهم ، رغم تقديم الحكومة العراقية لهم حصصا تموينية على من الرغم أن الحكومات العراقية منحت الفلسطينيين مساحة واسعة في مجالات العمل والحرية في اختيار الأعمال المناسبة لهم [2] .

وانعكاسا للحصار الاقتصادي انخفض دخل الأسرة الفلسطينية إلى 501 دولاراً ، نظرا لانهيار الوضع الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة العراقية حتى أصبح الدولار يساوي 1500 دينار عراقي[3] .

3 - 4: الأوضاع التعليمة والصحية للاجئين في العراق

بالنسبة للتعليم منحت الحكومة العراقية اللاجئين الفلسطينيين حقوقا تساوي حقوق العراقيين تماما ، لا فرق بينهم. فقد كان الطالب الفلسطيني يتعلم مجاناً في جميع مراحل تعليمة : الابتدائية و الإعدادية والثانوية والجامعية ، وهذا ينطبق على جميع الطلبة الفلسطينيين القادمين للدراسة في جامعات العراق، من الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن ودول الخليج وغيرها.[4]

ولكن بعد الاحتلال اختلف الوضع كلياً ،فلم يعد الطالب الفلسطيني مثل الطالب العراقي .فقد كان من أولى قرارات التي أصدرها مجلس الحكم العراقي في العام الدراسي الذي تبع الاحتلال أن يدفع الطلاب العرب بمن فيهم الفلسطينيون الأقساط الدراسية السنوية ، علما أن

---

[1] الموقع الالكتروني لمجموعة thttp://www.group194.ne:194 ،أضيف في 2010/2/2

[2] ناهض زقوت : المصدر السابق،ص 21.

[3] نفس المصدر : ص 22.

[4] نفس المصدر: ص 20.

معظم هؤلاء الطلاب حصلوا على منح دراسية من قيادة حزب البعث العراقي، وبعد سجال طويل بين الطلاب والوزارة ، قام الخيرون من أبناء العراق بعرض المشكلة على مجلس الحكم واتخذ القرار بإلغاء القرار السابق[1].

من الجدير بالذكر أن هناك انخفاض في نسبة الأمية وتقدم في مستويات التعليم إلا أن الحصار الدولي الذي فرض على العراق حد من تحسين المستويات التعليمية للاجئين الفلسطينيين،أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد كانت منخفضة في بداية التسعينيات ولكن بسبب الحصار الدولي ارتفعت بشكل كبير جداً فقد أصبح أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين عاطلين عن العمل ، وبالتالي انخفض دخل الأسرة .

كما أن الأوضاع الصحية في تراجع مستمر فأعداد الأطباء قليلة لا تغطي أعداد المرضى.يعاني معظم أطفال اللاجئين في العراق من أمراض فقر الدم والضعف العام والإرهاق النفسي، ونظرا للحالة الاقتصادية والأمنية لم يعد بمقدور ذويهم على علاجهم سواء في داخل العراق أو خارجه، أما الحالة الصحية لمن هم فوق سن 15 تبين أن العديد منهم مصاب بأمراض مزمنة كالقلب وارتفاع ضغط الدم والسكري وغيرها من الأمراض.وقد تعرض الفلسطينيون بعد الاحتلال لوضع لم يعرفوه من ذي قبل وهي عدم مقدرتهم للوصول إلى المستشفيات للعلاج، أو تعرضهم للخطف داخل المستشفيات من قبل المليشيات العراقية[2].

5: - اللاجئون الفلسطينيون في مصر

لجأ في عام 1948م حوالي(200.000ألف) لاجئ فلسطيني ، تعود أصولهم إلى المدن والقرى ومدن المناطق الساحلية جنوبي فلسطين التاريخية إلى قطاع غزة ، ومن ثم قام(12.000) فلسطيني بالهجرة إلى مصر، ومن الجدير بالذكر أن قطاع غزة كان تحت الإدارة المصرية وذلك عام 1948 -1967م وذلك باتفاق الهدنة بين كل من مصر وإسرائيل[3].

---

[1] الموقع الالكتروني لمركز زيتونه http://www.alzaytouna.net ،أضيف في2010/2/2

[2] نفس المصدر

[3] ساجي خليل: المصدر السابق، ص 19.

وعبر الفلسطينيون إلى مصر من خلال القوارب وسفن صغيرة، تم استقبالهم في معسكر ضخم أقيم في القنطرة شرقي مدينة بورسعيد وفي مباني الحجر الصحي في أطراف المدينة، ثم نقلوا إلى معسكرات العباسية في القاهرة، ولم يسمح للفلسطينيين بمغادرة المعسكر، وسمح بالمغادرة لمن يمتلك القدرة المالية.

وبعد أن استقر الوضع في مصر تم ترحيل اللاجئين الفلسطينيين إلى قطاع غزة، حيث قامت الحكومة بالتعاون مع منظمة الكويكرز على نقل اللاجئين وإيوائهم في مخيم المغازي في قطاع غزة، لكن بعد تشكيل اللجنة العليا للاجئين وانتقل عملها للقاهرة، أخذ اللاجئون الذين بقوا في مصر بالانتشار في أنحاءها.

ارتبط وضع اللاجئين ارتباطا وثيقاً بالأوضاع السياسية ومتغيراتها، فقد تلقوا المعاملة الطيبة زمن الرئيس جمال عبد الناصر، لكن ما أن تغيرت في زمن الرئيس السادات، وقعت الأزمة بالنسبة للفلسطينيين عندما وقع السادات على اتفاقية فصل القوات الثنائية مع إسرائيل في عام 1975م، وعلى إثر ذلك توترت العلاقات بين السادات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتوترت العلاقات أكثر عندما قام السادات بزيارة إسرائيل في عام 1977م وحينها قامت الحكومة المصرية بإصدار قوانين جائرة بحق اللاجئين الفلسطينيين ومنها تم طرد الطلاب الفلسطينيين الذين احتجوا على زيادة الرئيس السادات لإسرائيل ومدير منظمة التحرير الفلسطينية في مصر، بالإضافة إلى ذلك قام بإلغاء القوانين المتعقلة بمعاملة الفلسطينيين معاملة المصريين وبموجب هذا تم حرمان الفلسطينيين من ممارسة الأعمال التجارية، وحرمانهم من العمل في مصر، ومن الدارسة في مدارس حكومية وبالتالي تم معاملة الفلسطينيين معاملة الأجانب[1].

ولغاية الآن ما زال ملف اللاجئين الفلسطينيين في مصر يتبع إلى وزارة الداخلية وفي معظم الأحيان يدرج على تصنيفه كملف امني، وهذا بحد ذاته يسبب هاجسا لكل فلسطيني يقيم في مصر والذي زاد بعد أن قل تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في مصر بعد التوقيع على

---

[1] موقع الالكتروني لمركز العودة الفلسطيني، www.prc.org.uk ، أضيف في 2009/2/25.

عملية السلام والتي صبت جل اهتمامها على مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، فالدعم المادي والقانوني وحتى المعنوي قل بصورة واضحة للفلسطينيين الموجودين في مصر من قبل منظمة التحرير الفلسطينية[1].

و يشار إلى أن الفلسطينيين في مصر قد دفعوا ثمن الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من حرب الخليج عام 1990ولم يعط العديد منهم ممن يحملون وثائق السفر المصرية والذين عاشوا في الكويت أو في الخليج الحق في العودة إلى مصر وفي عام 1995 أدى قرار الرئيس الليبي معمر القذافي بإرسال الفلسطينيين المتروكين على الحدود دون أي وضع قانوني وهم الذين منعوا من العودة إلى مصر كما منعوا من العودة إلى ليبيا ،حتى أن الفلسطينيين المقيمين في ليبيا يحملون وثائق مصرية يجددونها من السفارة المصرية الموجودة في ليبيا.فالأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مصر لم تتغير إلى الآن[2].

وخلاصة القول نلاحظ أن جميع اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المضيفة يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

---

[1] الموقع الالكتروني لمركز القدس للدراسات والأبحاث،.http://alqudscenter.org/arabic/pages ، أضيف في 2010/6/17م.

[2] الموقع الالكتروني لمركز القدس للدراسات والأبحاث،.http://alqudscenter.org/arabic/pages ، أضيف في 2010/6/17م.

الفصل الخامس

الحلول المقترحة لمشكلة اللاجئين

المقدمة: -

على الرغم أن المخيمات الفلسطينية ليست المكان الشرعي للاجئين الفلسطينيين، فهي أراضٍ استأجرتها وكالة الغوث الدولية لإيواء اللاجئين، فهي ليست المكان الصحي أو البيئي المناسب أو الاجتماعي اللائق للعيش الكريم، وبالرغم من ذلك فإن التعلق الوجداني والوطني بها كان ملموساً لدى اللاجئين الفلسطينيين، فوجود هذه المخيمات يعكس قضية سياسية ما زالت قائمة وشاهدة على الظلم الذي وقع بساكنيها.

فقد شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام 1948م، وعلى إثر نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبناءً على المشروع الذي قدمته بريطانيا إزاء ذلك أصدرت الأمم المتحدة ، والجمعية العمومية للأمم المتحدة عشرات القرارات التي تتحدث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم.

يتناول هذا الفصل الموقف الفلسطيني ،الإسرائيلي ،الولايات المتحدة الأمريكية ،الأوروبي ،الروسي ،والموقف العربي من قضية اللاجئين ، كما يتناول هذا الفصل أهم القرارات الدولية والمشاريع المطروحة لحل قضية اللاجئين التي ما زالت عالقة على طاولة المفاوضات وبين القرارات والمشاريع.

قضية اللاجئين في مشاريع التسوية
والقرارات الدولية (1948 - 2008 م)

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين لب الصراع العربي - الإسرائيلي ومحور العديد من القرارات الدولية فقد أَصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة العديد من القرارات ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومن أبرزها: القرارات (242)، و(237)، وهناك قرارات أشارت إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين بطريقة غير مباشرة وهما قرار(73)، ويدعو لجنة التوفيق الدولية لحل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها[1].وأما القرار الثاني رقم (338) لكن القرار الأهم بين معظم القرارات سواء الصادرة عن الجمعية العمومية أو عن مجلس الأمن،هو القرار الأمم المتحدة رقم 194 في 1948/12/11م، الذي نص بوجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها، و قد جرى التأكيد على حق العودة لأكثر من مئة مرة.سيتم الحديث عنهم بالتفصيل لاحقاً

إن هذه القرارات التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام 1948م، وتشتمل على صيغة للحلول الدائمة والشاملة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي حق العودة الطوعية إلى البلد الأصل، أو الحل القائم على الاندماج الطوعي في البلد المضيف أو توطين اللاجئين الفلسطينيين في إحدى دول العالم الثالث، ومن بين هذه الحلول المطروحة تظل العودة الطوعية الخيار الأول الرئيسي.

إن هذه الحلول في نهاية الأمر تخضع لرغبة اللاجئين أنفسهم ولخياراتهم، وبالإضافة إلى ذلك هناك حقوق أخرى تتمثل بحق التعويض عن الأضرار والخسائر المادية والمعنوية واستعادة للممتلكات، والإقامة والسكن في البلد الأصل[2].

---

[1] الموقع الالكتروني لمنتديات انتفاضة فلسطين، http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue16307 أضيف في2009/7/23م.

[2] صلاح عبد ربه، **اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين**، مركز المعلومات البديلة مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، تموز 1996م، ص 38.

وكما جاء في بروتوكول لوزان وكان ذلك من نتائج عمل اللجنة التوفيقية وأمام حاجة إسرائيل لدخول إلى الأمم المتحدة وقعت إسرائيل في 1956/5/12 م على هذا البروتوكول الذي تضمن اعترافها بحق الفلسطينيين في العودة، وكما جاء في مقدمة قرار الموافقة على قبول عضوية إسرائيل إشارة صريحة إلى القرار194.وتتضمن عودة 100ألف لاجئ فلسطيني إلى داخل إسرائيل بشرط ربط هذه العودة بالتسوية العامة، أما ما تبقى من اللاجئين فقد طرح الوفد الإسرائيلي توطينهم بالعراق، ولاحقا طرح توطينهم بالعريش في مصر ومن ضمن ذلك نقل جزء من سكان غزة للعريش وجزء أخر للضفة الغربية (1956م)[1].

1 - الموقف الفلسطيني

لقد انتهكت حكومة الانتداب البريطاني إرادة الفلسطينية منذ انتدابها على فلسطين ولاحقت الثوار الفلسطينيين بكل همجية وعنف وأصدرت القوانين والأوامر المجحفة بحق الشعب الفلسطيني ، وأصبح هذا الشعب مغلوباً على أمره جراء الأساليب القمعية التي مارستها ضده القوات البريطانية من تجريده من الأسلحة وإعطاء فلسطين وطنا لليهود[2].

ولكن بعد تهجير الفلسطينيين في عام 1948 و1967م طرحت العديد من المشاريع لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وكان المسؤولون الفلسطينيون يعارضون إقامة أي مشاريع تفرض أو تشجع اللاجئين الفلسطينيين على البقاء في أماكن تواجدهم الحالية، ويرون أن مثل هذه المشاريع تتعارض مع مطالبتهم بحق العودة.

ومن أهم المطالب الأساسية التي ينادي بها الفلسطينيون بصفتها خطوطاً حمراء يصعب تجاوزها في سبيل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الآتي:

1 - الالتزام بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في كافة **مراحل** لجوئهم.

---

[1] سالم، وليد **حق العودة: البدائل الفلسطينية**، بانو راما/ المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس فلسطين، ط1، تموز 1997، ص 122.

[2] لبيب قدسية،**حرب 1948" نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين**،مجلة البحثية لقضايا اللاجئين، السنة الثانية، العدد الرابع، شتاء 2007، ص ص 17 -22.

2 – حق التعويض لجميع اللاجئين الفلسطينيين.

3 –الالتزام بقرارات الشرعية الدولية أساساً لحل هذه القضية، ولا سيما قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 1948/12/11 م.

2 - الموقف الإسرائيلي

ينطلق الموقف الإسرائيلي إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من الفكر الصهيوني ومن استراتيجيته الداعية إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم، وإحلال المهاجرين الصهاينة الوافدين إلى البلاد ، والحفاظ على الطابع الصهيوني اليهودي للدولة ، وقد عملت إسرائيل منذ قيامها على تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتوطينهم بعيداً عن أرض فلسطين ومحاولة دمجهم في البلدان التي هجّروا إليها ، ولذلك بقيت قضية اللاجئين قضية حية سواء على الواقع المعاش أو على صعيد القرارات الدولية ، ومحور العديد من المشاريع التي قدمت في محاولة لإيجاد حل لهذه القضية [1].

وهناك عدة مشاريع طرحت من قبل الإسرائيليون الرسميون وغير الرسميين متعلقة بحل مشكلة اللاجئين. وأن أية مرونة يمكن ملاحظتها في هذه المشاريع لا تتعدى إبداء الاستعداد الحذر لتفهم بعض الاعتبارات الإنسانية التي قد تستوجب قبول عودة محدودة منهم داخل إسرائيل تحت شعار (لم شمل العائلات).

لكن لم يصل أي موقف إسرائيلي رسمي إلى ما اقترحه شلومو غازيت (بأن تعترف إسرائيل بشكل ضمني بمسؤوليتها عن مصاب اللاجئين الفلسطينيين مقابل تنازل الطرف الفلسطيني عن حق العودة لهؤلاء اللاجئين[2]

---

[1] خالد محمد صافي، **اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التوطين منذ 1948 وحتى اليوم**، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، السنة الثانية العدد الرابع ،شتاء 2007،ص32.

[2] ساجي سلامه ، **مفاوضات اللاجئين التحديات وسبل مجابهتها**، ص237

فالمسئولون الإسرائيليون لا يزالون يرفضون الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية لأن هذا الاعتراف يعني اعترافهم بمسؤوليتهم عن مأساة اللاجئين، بالطبع فالحديث عن المسؤولية التاريخية يقود بالضرورة للحديث عن حق العودة ،وكما يرفضون حق العودة المطلق لجميع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وذلك لأنهم يعتبرون ذلك تهديداً مباشراً لشرعية الدولة العبرية كما يتخوفون من عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم وذلك خوفاً من تأثير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على التركيبية السكانية والمجتمع الإسرائيلي الذي أقام مدنه على بقايا مدن وقرى فلسطينية مما يعرض الطابع اليهودي للدولة للخطر، بالإضافة إلى أنه قد يشكل بعض هؤلاء اللاجئين خطراً على أمن الإسرائيلي[1].

وتنتقد إسرائيل الادعاء الفلسطيني في حق العودة المطلق وتقول إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (194) تم إقراره بصفته توصية غير ملزمة، كما تدعي إسرائيل أن " حق العودة المطلق" لا يتناسب مع الظروف التاريخية لكون مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين نتيجة مباشرة لحربي عام 1948 م و1967 م والتي تزعم إسرائيل أن العرب فرضوها عليها[2].

ويتسم الموقف الإسرائيلي من مسألة دفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين بالتحفظ إذ تربط بينه وبين التعويضات التي ترى ضرورة دفعها للاجئين اليهود الذين غادروا البلاد العربية بعد قيام دولة إسرائيل. وفي المقابل تقدم إسرائيل حلولاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بناءً على الأسس التالية:

1 توطين اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم في الأماكن التي يسكنونها حالياً

2 تقديم المعونات الدولية لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للاجئين في مخيماتهم.

3 عودة بعض اللاجئين مقصورة على اعتبارات إنسانية.

---

[1] أنور بدر، **اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي** ، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد 23، أيلول -2003، ص ص 31-40.

[2] مي صبحي الخنساء، المصدر السابق، ص156.

وبعد قيام دولة إسرائيل وبالتحديد في عام 1949م طرحت أمريكا اقتراحاً يقضي بأن تسمح إسرائيل بعودة (200.000) لاجئ فلسطيني على أن تتحمل أمريكا نفقات إعادة تأهيل باقي اللاجئين في الدول العربية، ورفض بن غورين ذلك الاقتراح آنذاك الداعي إلى استيعاب هؤلاء اللاجئين في إسرائيل ،وبدلاً عن ذلك اقترح إنشاء صندوق دولي لمعالجة موضوع اللاجئين وتشترك فيه دون أن تتحمل المسؤولية على أن تجري عمليات إعادة تأهيل جماعية لا عمليات تعويض فردية.

3 - موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تدخلت الولايات المتحدة بدورها وبصفتها الحليف الاستراتيجي لدولة إسرائيل ، وأعدت العديد من المشاريع التوطينية للاجئين الفلسطينيين،وهناك جهات أخرى أمريكية غير رسمية ، وجهات أوروبية وغيرها عرضت جملة من المشاريع الهادفة إلى حل قضية اللاجئين عبر التوطين أو التعويض بشكل محدد.

ويتمحور الموقف الأمريكي حول إعادة قسم محدود من اللاجئين، وتوطين الجزء الأكبر منهم خارج فلسطين ومن أهم المشاريع الأمريكية مشروعه دالاس (1955م) وكيندي(1961م) وجونسون(1962م) وغيرها .

4 - الموقف الأوروبي[1]

عبرت الدول الأوروبية عن رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي وكيفية إقامة الدولة الفلسطينية، من خلال إصدار على سبيل المثال: في عام 1976م بياناً سمي "بيان نوفمبر" عبرت من خلاله الدول الأوروبية عن موقف واضح من القضية الفلسطينية، فطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية على هذه المساحة من الأرض.

---

[1] الموقع الالكتروني المعرفه، http://www.aljazeera.net ، والموقع الالكتروني البريج، http://www.alburayj.com ، اضيف في 2010/8/15م.

وفي عام 1980 م كان إعلان المجموعة الأوروبية في مدينة البندقية بإيطاليا الذي حمل اسم "إعلان البندقية" ومن أهم توصل إليه في هذا الإعلان هو اعتراف صريح بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وقد طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستعمرات، واعتبرها غير شرعية ووصفها بأنها عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ومع بداية عقد التسعينيات خرجت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن بدء مشروع كبير بهدف إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية والتوصل إلى تسوية لمشكلاتها العالقة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه وغيرها، كل ذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد البيئة اللازمة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت هناك فكرة لعقد مؤتمر للسلام في إحدى العواصم الأوربية وهو مؤتمر مدريد عام 1991م.

ثم عادت الدول الأوربية وعبرت من خلال بيان مشهور عرف باسم بيان فلورنسا في يونيو/ حزيران 1996 م عن موقفها من الدولة الفلسطينية الذي شددت فيه على ضرورة قيامها وعبرت عن مخاطر التراجع عن العملية السلمية وكانت تساند وتدعم أي مفاوضات جادة ومثمرة تكون محصلتها النهائية دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيلية آمنة.

لقد وقف الاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً بلا شك تجاه قضية الفلسطينية إلا أن المواقف الأوروبية تباينت ما بين الوضوح والغموض، فعلى سبيل المثال يتمثل موقف بريطانيا تاره في أن إسرائيل ملزمة بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية،وتاره غير ملزمه،وقد كان لألمانيا موقفا خاصا تجاه ذلك، حيث أن ألمانيا مازالت مقيدة بالشعور بالذنب بسبب مجازر النازية ضد اليهود مع ذلك تحاول ألمانيا أن تظهر سياسة متوازنة تجاه القضية الفلسطينية ،أما فرنسا فموقفها يتسم بالتأرجح واللعب على أكثر من وتر[1].

[1] الموقع الالكتروني البريج، http://www.alburayj.com ، اضيف في 2010/8/15م.

5 - الموقف الروسي

لقد كان موقف روسيا موقفاً متحفظاً يتمثل في أنها مع قرارات الشرعية الدولية وأنه يتوجب على كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الالتزام بها على حد سواء فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق تحاول روسيا جاهدة أن يبقى لها دور في المحافل الدولية وخاصة حول القضية الفلسطينية إلا أنها لا تستطيع أن تقف موقفاً صارماً حيال ذلك فهي تحاول إرضاء وكسب حلفاء لها في الشرق الأوسط حفاظاً على مصالحها وبنفس الوقت تتجنب إدانة الموقف الإسرائيلي حتى لا تثير غضب الرأسماليين اليهود الذين لهم تأثير فعلي على الاقتصاد الروسي وهذا الموقف المتذبذب يأتي أيضا في سياق عدم رغبة روسيا في فقدان الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية التي تحمي المواقف الإسرائيلية على الصعيد الدولي[1].

6 - الموقف العربي

تمثل الموقف العربي من اللاجئين الفلسطينيين وذلك عن طريق السماح بإنشاء مخيمات على أراضيها ، ولقد وافقت الدول العربية على التعاون من أجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال المشاريع المطروحة لتسوية المشكلة مقابل التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة وخاصة رقم (194).

وكما أن الموقف العربي الرسمي يرفض التوطين رفضاً قاطعاً وكان رفض الدول العربية تجنيس الفلسطينيين أحد مفاعيل هذا الرفض، حيث أنه تم استقبالهم كلاجئين في الدول المجاورة ، وأعطوا وثائق إثبات وسفر تحت هذه الصفة، في حين استقبلتهم دول عربية أخرى كمقيمين فيها ولم تصدر لهم أوراقا ثبوتية خاصة.

وهناك عدة مشاريع عربية طرحت لحل قضية اللاجئين منها مشروع حسني الزعيم(1949م)، مشروع أحمد الشقيري(1959م) ، مشروع الحبيب بورقيبة(1965م) مشروع خالد الحسن(1982م)، مشروع السلام العربي/فاس(1982م) ، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية (1994م)، وثيقة بيلن-أبو مازن(1995م)، مبادرة الأمير عبد الله(2002م) وثيقة سري نسيبة-ايالون(2002م)

ونظراً للكم الهائل من المشاريع والمقترحات الأمريكية والإسرائيلية والعربية وغيرها، فإننا سنتناول في سياق هذا الفصل أبرز وأهم المقترحات والمشاريع التي تشتمل على أخطر النوايا والأفكار التصفوية للاجئين الفلسطينيين. و فيما يلي عرض لأبرز هذه المشاريع مقسمة حسب المراحل التاريخية :

---

[1] الموقع الالكتروني البريج، http://www.alburayj.com/quds%20mawaqef.htm ، اضيف في 2010/8/15م.

1: - المرحلة الأولى مشاريع(1948 -1967م)

1 -1: قرار رقم (194) عام 1948م.

صدر هذا القرار عن الجمعية العمومية، بتاريخ 11/كانون الأول/ ديسمبر 1948 م وهو قرار غير ملزم القاضي بعودة اللاجئين وتعويضهم، والذي يؤكد الحق الثابت والأصيل للاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض إلى ديارهم، فقد نصت الفقرة 11 (د 3) من القرار على " وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات والسلطات المسئولة" [1].

Article 11 reads "***Resolves*** that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable date, and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity, should be made good by the Governments or authorities responsible"

ويضع هذا القرار تسلسلاً هرمياً واضحاً يبين الحلول المقترحة بما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال التأكيد على حقوقهم وعلى الحل الدائم الأساسي، ويعد هذا القرار محاولة لحل النزاع القائم في فلسطين، ويستمد هذا القرار قوته من الإجماع الدولي الذي حظي به من دول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة[2].

---

[1] محمد عبد الحميد سيف، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2002،ص 67.

[2] محمد عبد الحميد سيف،المصدر السابق، ص 68.

ويتمثل الحل الدائم الأساسي للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض عن فقدان أو دمار الممتلكات، وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194(3) لم يقرر توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان اللجوء، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث، وإنما أوضح أنه يحق للاجئين الفلسطينيين الذين يختارون بإرادتهم عدم الاستفادة من الحقوق المحددة أن يختاروا الاندماج في دولة اللجوء المضيفة أو التوطين في دولة ثالثة دون أن يفقدوا حقوقهم الأخرى، ويستفاد من ذلك بحسب (الفقرة 11(ب1))، أنه في حال اختيار حل التوطين في بلد اللجوء الأول أو إعادة التوطين في بلد ثالث فإن هذا الخيار يجب أن يطبق دون إجحاف بحقهم في التعويض عن ممتلكاتهم وكل مفقود أو ضرر لحق بهم، وعليه فإن السبيل الوحيدة للتوطين أو إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين هو الاختيار الطوعي من اللاجئين في العودة إلى ديارهم[1].

والحل المتمثل **بالاندماج في الدول المضيفة أو التوطن في البلد الثالث**، ورد ذكره في الفقرة 11(2) من القرار(194) بما يتعلق بنشاط لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) والتي فوضت أساسا من أجل تسهيل تطبيق الحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين واستعادة حقوق الملكية والإقامة والسكن، ولا تتعارض هذه الحلول وحق العودة للاجئين الفلسطينيين كون هذه الحلول تخضع لخيار اللاجئ الفلسطيني نفسه ، بمعنى آخر فإن تسهيل التوطين للاجئ هو خياره الفردي في ذلك أو العودة إلى البلد الأصل[2].

أما **حق العودة** إلى الديار فاعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار رقم(194) بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم وديارهم الأصلية فقد نص " تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم /بيوتهم"[1].

---

[1] **سد فجوات الحماية الدولية:الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين: الحماية في الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951**، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، بيت لحم فلسطين، الطبعة الأولى ، كانون أول 2009 ، ص ص 12 -13.

[2] نفس المكان.

[1] مايكل فشباخ، **لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة:المحاولات الأولى لتحقيق العودة التعويض وإعادة الأوضاع إلى أصلها**، ترجمة غمار ديب، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 ،ص 185.

أما **حق استعادة الملكية والإقامة والسكن** فيثبته أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 فقد جاء في نص القرار " يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم واستعادة ممتلكتهم كما كان في السابق " وتتضمن استعادة الملكية للاجئين الفلسطينيين وفق ما ينص عليه قرار 194ممتلكاتهم التي صودرت خطأ أو احتجزت أو جردت من الملكية من قبل الحكومة والقوات الإسرائيلية ،وهو ما تؤكده المواثيق الدولية[1].

كما نص القرار على **حق التعويض** فتؤكد الفقرة (11) من القرار (194) على نوعين من التعويض الأول: تعويض اللاجئين الذين يرغبون ويختارون عدم العودة إلى ديارهم والثاني: التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت باللاجئين وملكيتهم، ومن الجدير بالذكر أن حق التعويض حق مطلق لكل اللاجئين وليس فقط لمن يختارون العودة إلى ديارهم الأصلية.و أكد القرار على مبدأ الخيار الفردي للاجئين الفلسطينيين، وأكد على حق اللاجئين في نيل العودة الآمنة إلى ديارهم[2].

ولكن لكل اللاجئين الفلسطينيين، سواء هؤلاء الذين يعيشون في بلد اللجوء الأول أو كانوا قد انتقلوا إلى دولة أخرى، لهم الحق في أن يختاروا العودة إلى ديارهم الأصلية الواقعة فيما أصبح يعرف الآن بدولة(إسرائيل) والحق في استعادة بيوتهم وممتلكاتهم والحق في تعويض عن كل مفقود أو ضرر أصابهم وهذا يشكل أساس الحل الدائم للصراع العربي الإسرائيلي والذي يجب أن يشمل كل اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك هؤلاء الذين حصلوا على جنسيات بلاد أخرى.

---

[1] نفس المصدر، ص186.

[2] عبد الله موسى عيد، **قرار الجمعية العامة رقم 194 وأهميته في مجال حق العودة**، قضية اللاجئين والقانون الدولي،مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى،دمشق، كانون أول -2006،ص240.

2 -1: مشروع جونستون(عام 1953 -1955 م)

قام اريك جونستون مبعوث الرئيس ايزنهاور بعدة زيارات إلى المنطقة وذلك في بداية شهر أكتوبر عام 1953م، وقدم مشروعاً كباقي المشاريع ليمثل الموقف الأمريكي، كان الغرض من هذا المشروع تصفية القضية الفلسطينية تماماً ، وأهم ما جاء في مشروعه:

1 -أن يتم العمل بين كل من الأردن وإسرائيل على استثمار مياه نهر الأردن بشكل مشترك ولمنفعة مشتركة.

2 -تنفيذ المشروع على خمس مراحل تستغرق كل مرحلة سنتين أو ثلاثاً وتقدر نفقة المشروع بنحو(130مليون دولار) ينفق منها حوالي (30%)على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها وقد كانت ميزة هذا المشروع بأنه حاول ربط انهار اليرموك والحاصباني إضافة إلى نهر الأردن.

فالهدف من المشروع هو تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل في استثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً وذلك لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان وجزءاً من فلسطين، علماً بأن المنفعة الرئيسة لهذا المشروع لإسرائيل، وقد أطلق على هذا المشروع (مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن)، وكنتيجة لهذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى خدمة إسرائيل زراعياً وطاقة وإنهاء لقضية اللاجئين فقدتم رفضه بشدة عربيا وفلسطينياً حيث عقد مؤتمر في القدس للاجئين بتاريخ 20 حزيران 1955 م رفض المشروع بالإجماع خاصة وأن المشروع كان يهدف بأجماله إلى عقد صلح مع إسرائيل وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين[1].

---

[1] خالد محمد صافي، المصدر السابق، ص34.

3-1: مشروع جون فوستر دالاس(عام 1955م[1])

ألقى وزير خارجية أمريكيا دالاس خطاباً حدد فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ويتلخص المشروع في مجموعة من النقاط وهي إمكانية عودة عدد قليل من الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، والدعوة إلى دمج غالبية اللاجئين في الدول العربية من خلال إيجاد مشاريع تمكن من إيجاد فرص عمل لهؤلاء اللاجئين، والاستيطان في المناطق العربية مع التخلي عن فكرة العودة لمعظم اللاجئين.

لم توافق الدول العربية على هذا المشروع لأنه يهدف إلى عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، كما أن هذا المشروع تجاهل حق اللاجئين بالعودة، بالإضافة إلى عودة عدد قليل من اللاجئين لا يعتبر حلاً مناسباً لمشكلة اللاجئين، بل تعد هذه محاولة لإنهاء هذه القضية بما لا يتوافق مع حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، إن هذا المشروع يتفق مع رغبة إسرائيل في الدعوة لحل مشكلة اللاجئين عن طريق توطين اللاجئين وبالتالي عدم المطالبة بالعودة إلى ديارهم التي قامت عليها إسرائيل.

4-1: مشروع جاما الأمريكي (عام1955 - 1956م)

في محاولة من أمريكا لتحويل وجهة مصر عن المسار الشرقي خاصة بعد الصفقة التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا وحصلت خلالها على أسلحة متطورة حاول روزفلت عبر الدبلوماسية الأمريكية التدخل بصفة وسيط لإيجاد حل للنزاع بين مصر وإسرائيل وعلى أن يتم ذلك باتصالات سرية بين روزفلت وعبد الناصر، واتصالات علنية من خلال روبرت اندرسون وتنقل اندرسون بين كل من القاهرة وتل أبيب لكسر الخلاف بين الطرفين ولترتيب لقاء بين عبد الناصر وبين بن غوريون وقد تمت الموافقة على ذلك إذا وافقت إسرائيل على شرطين وضعهما عبد الناصر وهما:

[1] صلاح عبد ربه، **اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين**، مركز المعلومات البديلة ،مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، تموز1996، تحرير وإخراج محمد جرادات،ص54.

1 يجب أن تحصل مصر على أكثر من ممر (وسيتم تحديد عرضة في المفاوضات مع إسرائيل) لربطها مع الأردن.

2 على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

وعليه فقد سافر اند رسون الذي كان نائباً لوزير الدفاع إلى تل أبيب في 1956/1/3 م وتم عقد اجتماعات مطولة مع الإسرائيليين بمن فيهم بن جوريون وممثل عن وكالة الاستخبارات الأمريكية ،وقد ذكر بن جوريون في مذكراته أن المحادثات دارت حول نقطتين:

1 السلام بين مصر وإسرائيل وتخفيف حدة التوتر و الاشتباكات على الحدود.

2 تأمين اتصال إقليمي بين أفريقيا وأسيا العربيتين.

ولكن هذه الاتصالات لم تنجح لعدم جدية الإسرائيليين كما قال يعقوب هيرنزوغ ممثل إسرائيل في المفاوضات، وكذلك عدم ثقتهم بإمكانية الاتفاق مع عبد الناصر الذي يعمل على تسليح جيشه بالسلاح السوفيتي.

5 -1: مشروع همرشولد /الأمين العام للأمم المتحدة(1959/6/15م)

لقد قدم داغ همرشولد وثيقة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة سنة 1959م وتحمل الرقم (4121) تضمنت اقتراحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، واقترح فيها توسيع برامج التأهيل وإمكانية إعالة أنفسهم للاستغناء عن إعانات الأمم المتحدة التي تقدمها من خلال وكالة الغوث، وعليه يجب توطينهم في أماكن تواجدهم الحالية بالتعاون مع الدول المضيفة والوكالة الدولية(الأونروا).

و يبدو من مضمون تلك المقترحات أنها هدفت أساساً إلى دمج الشعب الفلسطيني في المجتمعات العربية التي يعيش فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية باعتبار اللاجئين طاقة بشرية واقتصادية تحتاج إليها تلك المجتمعات في عملية التنمية.

غير أن هذا المشروع أصيب بالفشل كالمشاريع السابقة، حيث رفضه ممثلون عن القوى الفلسطينية في مؤتمرين عقد الأول منهما في بيروت في 1959/6/26م، في حين عقد الأخر في1959/7/12م.وحذروا من تبني المشروع وتنفيذ توصياته[1].

[1] خالد محمد صافي، المصدر السابق 2007،ص35.

6 -1:مشروع أحمد الشقيري (عام1959م)

قُدم مشروع أحمد الشقيري في الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة عام 1959م، وسمي مشروع السنوات الثلاث لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تمتد حتى نهاية عام 1960م ويتم فيها دمج (400.000) ألف لاجئ في يافا، واللد، والرملة،والمثلث،والمنطقة الوسطى والشمالية من فلسطين ، أما المرحلة الثانية فتمتد حتى نهاية 1961م ويتم فيها دمج(100.000) ألف لاجئ فلسطيني في منطقة القدس التي حددها قرار التقسيم، في حين تنتهي المرحلة الثالثة عام1962م ويتم خلالها دمج (500.000) ألف لاجئ في المنطقة التي تحكمها إسرائيل. ولكن إسرائيل رفضت المشروع.

7 -1: مشروع جونسون (عام1962م)

يعد مشروع جونسون من أبرز المشاريع التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين، وسمي مشروع جونسون نسبة إلى جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي، وطرح هذا المشروع في تاريخ 1962/10/2م، واقترح حلاً قائماً على الإجراءات التالية[1]:

1. يمنح كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بعيداً عن أي ضغط يمارس عليهم بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.

2. يفترض على كل لاجئ معرفة الأمور التالية:

أ - طبيعة الفرص المتاحة للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا اختار العودة.

ب -إن قيمة التعويضات التي سيتلقاها بديل إن اختار البقاء حيث هو.

ت -يمنح للاجئين الذي لا يملكون ممتلكات في فلسطين تعويضاً مالياً مقطوعاً لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.

[1] مايكل فشباخ، المصدر السابق، ص 112.

3. لإسرائيل الحق أن تجري كشفا أمنيا على كل لاجئ يرغب بالعودة.

4. يتم دفع التعويضات من خلال الأمم المتحدة.

5. يحق لأي حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديداً لمصالحها الحيوية.

6. يتم تطبيق المشروع بطريقة تدريجية، كما أن التخلي عن المشروع في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل تنفيذه.

رفضت إسرائيل هذا المشروع واعتبرته مناقضاً لمصالح الكيان الصهيوني،في حين لم ترفض الدول العربية المشروع صراحة، إنما طلبت من إسرائيل الموافقة على قرارات الأمم المتعلقة باللاجئين قبل الدخول في أي مفاوضات لتنفيذ هذا المشروع.

8 -1:مشروع الحبيب بورقيبة(عام 1965م)

طرح الرئيس التونسي في نيسان عام 1965 م أن تعيد إسرائيل ثلث ما احتلته للجانب العربي، على أن يعود اللاجئون الفلسطينيون لهذا الثلث المعاد وتتم مصالحة عربية - إسرائيلية وتنتهي الحرب.

كان موقف الدول العربية من هذا المشروع الرفض التام له مع اعتباره خروجاً عن الوحدة العربية وقامت بإدانة هذا المشروع، وفي المقابل رحبت إسرائيل بمشروع بورقيبة، ولكنها رفضت التسوية على أساس قرار التقسيم[1].

9 -1: مشروع ليفي اشكول (عام1965م)

رداً على مشروع بورقيبة جاء اشكول بمشروعه الذي عرضه على الكنيست الإسرائيلي وتضمن إجراء مفاوضات مباشرة وتوقيع اتفاقيات سلام بدل الهدنة وتكون التسوية بوضع إسرائيل القائم والقبول ببعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها، إضافة إلى إعادة توطين

---

[1] سالم، وليد،**حق العودة:البدائل الفلسطينية**، بانو راما /المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس فلسطين، ط1،تموز - 1997، ص124.

اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية(الدول المضيفة) بمساعدات أجنبية مع استعداد إسرائيل للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية التوطين. أما بعد عام 1967م وبعد احتلال الإسرائيلي الكامل لفلسطين فيما سمي بحرب الأيام الستة فقد أصبح الهم العربي إزالة أثر العدوان والتركيز على ما أحتل في تلك الحرب[1].

10 -1: مشروع ألون (عام1967م)

خرج وزير الخارجية الإسرائيلية بعد شهر من حرب عام 1967م بمشروعه وتضمن أن:

1 الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من وسطه.

2 ضم المناطق الغربية لنهر الأردن والبحر الميت بعرض يصل إلى 15كم وإقامة مستوطنات يهودية فيها.

3 تجنب ضم سكان عرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

4 إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

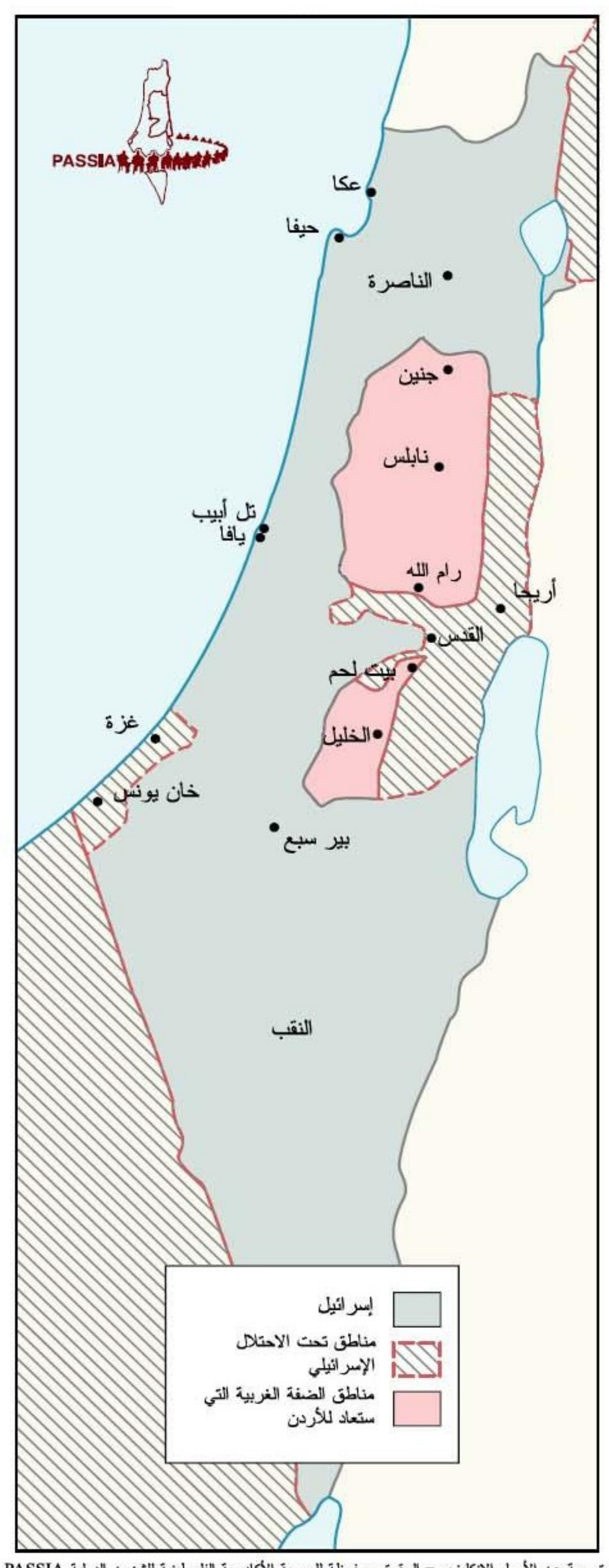
5 ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط ونقل لاجئيه إلى الضفة الغربية أو العريش.

6 حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس تعاون إقليمي بمساعدات دولية [1]. **انظر خريطة رقم (13) .**

---

[1] علاء محمود علاونه،المدر السابق، ص 63

[1] ناجح جرار، **أين القانون الدولي من اللاجئ : واللاجئ الفلسطيني**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1995م، ص ص 29 -33.



الخريطة رقم (13) خطة ألون عام 1967م.

المصدر:الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية http://www.palestineinarabic.com/Maps

11 -1: قرار مجلس الأمن الدولي رقم(242) في 1967/11/22م

صدر هذا القرار بعد هزيمة الأنظمة العربية أمام الإسرائيليين في حرب الأيام الستة ، حيث أصبح هذا القرار حجر الأساس الذي استندت عليه مشاريع التسوية كافة حتى الآن ، وقد أصدر هذا القرار عن طريق بريطانيا ووافق عليه مجلس الأمن ونص على" تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وينص على" بناء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وتشمل هذه المتطلبات، انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المحتلة في النزاع الأخير "(وردت في الفقرة الأولى)" "وضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" (وردت في الفقرة الثانية بند ب)[1].
وهنا نص القرار بالتفصيل[2]:

أولا: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وذلك يتطلب تطبيق المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أرض احتلت في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات الحرب وحالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك وكذلك استقرارها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

ثانياً: يؤكد أيضاً ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان المناعة الإقليمية والاستقلال لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق منزوعة السلاح.

---

[1] فيرا غولاند دباس ، **مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي** ترجمة سماح إدريس،مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 ،ص30.

[2] الموقع الالكتروني لملتقى الإرادة،http://www.al-erada.com/vb/showthread.php ، أضيف في 2009/7/23م.

ثالثاً: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية عادلة وفق النصوص والمبادئ الواقعة في هذا قرار.

رابعاً: على الآمين العام رفع تقريرٍ إلى مجلس الأمن يوضح فيه مدى التقدم في الجهود المبذولة لتحقيق هذا القرار في أقرب فرصة.

وقد تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات(139)[1].ولكن انتهى القرار برفضه من الجانب الفلسطيني والدول العربية ما عدا مصر والأردن، وبالتالي فشلت مهمة السفير السويدي في موسكو الذي عينته الأمم المتحدة لمتابعة هذا القرار.

أما إذا دققنا بهذا القرار فيمكن استنتاج ما يلي[2]:

1. لقد أغفل تحديد مناطق الانسحاب الإسرائيلي لعدم ورود "الـــ" التعريف في البند الأول "The" مما جعل هذا الانسحاب كالرخويات وقابلا للمزاجية والحاجة الإسرائيلية، وهو بالتالي يخالف العديد من المواد في ميثاق الأمم المتحدة التي لا تجيز احتلال الأراضي عن طريق القوة ليقر للاحتلال الإسرائيلي شرعية احتلاله ولو لجزء من الأراضي التي سيطر عليها في الحرب .

2. كما تبين عدم تطرقة لجوهر الصراع في المنطقة وهي القضية الفلسطينية واكتفى بإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

3. ربط الانسحاب الإسرائيلي بتحقيق السلام في المنطقة وإنهاء الحرب وأحقية دول المنطقة في الاستقرار وقصد بذلك إسرائيل ، بالإضافة إلى حرية الملاحة وقصد بها مضائق تيران التي أغلقتها مصر تماماً أمام النقل الإسرائيلي قبل الحرب.

---

[1] نفس المصدر

[2] مي صبحي الخنساء،العودة حق: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية،ط1،باحث للدراسات،لبنان - بيروت، 2004، ص175.

12 -1: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (237) عام 1967م

صدر عن مجلس الأمن الدولي من أجل حق عودة لاجئين عام 1967م في 14حزيران1967م ،ويتكون من ثلاثة بنود هي كل محتوى القرار وهي:

1 -ورد بالبند رقم 1 الذي" يدعو إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال"[1].

2 -البند رقم(2) يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في 12 آب/أغسطس 1949م[2].

3.البند رقم(3) يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.وتبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1361 ، بإجماع الأصوات.

كان هذا القرار واضحاً وتحدث عن عودة من فروا في إثناء نشوب القتال، في حين لم يذكر مصير من كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة لدى نشوب الحرب، وهل سيتم أعادتهم أم لا؟.

---

[1] شفيق المصري، **حق العودة في الأحكام الدولية،** قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006،ص227.

[2] الموقع الالكتروني لمركز العودة الفلسطيني، http://www.prc.org.uk/newsite/ar/centre-library-ar، أضيف في 2009/7/19م.

2: - المرحلة الثانية مشاريع(1968 -1982م)

1 -2: مشروع فانس (عام1969م)

في عام 1969م وضعت لجنة أمريكية برئاسة سايروس فانس مشروعاً لتوطين اللاجئين في المناطق التي يقيمون فيها وتفريغ لبنان من جميع اللاجئين، وإنشاء صندوق دولي لتوطينهم بمقدار 3مليارات دولار، وتسهم به أمريكا ودول أوروبا الغربية، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك وفقاً للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات، وقد أدخلت تعديلات على المشروع بناء على اقتراح فرنسي ويطالب بإعادة (35%) من الملاكين إلى فلسطين، لكن إسرائيل رفضت هذا المشروع[1].

2 -2: قرار مجلس الأمن رقم (338) عام 1973م

صدر هذا القرار على إثر حرب أكتوبر(حرب رمضان) وذلك في 22تشرين الأول/1973م حيث" يدعو مجلس الأمن فيه[1] :

1 - جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 -يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 -يقرر أن تبدأ، فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

---

[1] نواف الزور، **اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب**،المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان- الأردن ،الطبعة الأولى،2000، ص120.

[1] الموقع الالكتروني دمشق اون لاين، http://www.damascus-online.com/Arabic/history/doc/338.htm أضيف في 2009/7/23م.

و بموجب هذا القرار توقفت الحرب بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى ودعا هذا القرار إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) بأجزائه كافة ، كما دعا إلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وقد وافقت الأردن ومصر وسوريا وإسرائيل على هذا القرار، في حين رفضته منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان من تبعات هذا القرار حدوث مؤتمر جينيف للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 21-1973/12/22 م الذي شاركت فيه كل من مصر والأردن وإسرائيل في حين رفضت سوريا المشاركة، ومن أهم النتائج التي صدرت عن المؤتمر إنشاء لجنة عسكرية لفك الاشتباك على جانبي قناة السويس، وصدور قرار عن الجمعية العامة رقم (3236)، و استمرت الجمعية العامة تدعو على التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم وذلك عند مناقشة بند(تقرير المفوض العام للأونروا)، وبند(حالة الشرق الأوسط).

3 -2: قرار الجمعية العامة رقم (3236) عام 1974م

لقد أعادت فترة منتصف السبعينات من القرن الماضي للقضية الفلسطينية أوجها وذلك من خلال المطالبة بحقوق شبعها، وخصوصاً حين صدر قرار الجمعية العامة 2535/أ.ب.ج. في بداية كانون أول من عام 1969م ثم قرار(3236) في 1974/11/22 م الذي اعتبر قراراً تاريخياً والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحقه في عودة اللاجئين والمطالبة بإعادتهم، وكما أكد على الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني وأنه أمر لا غنى عنه لحل القضية الفلسطينية، وأكد أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأكد على حقه في استعادة حقوقه بالوسائل كافه وفقاُ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لكن افتقاد هذا القرار لأية صيغة إلزامية أفقدته بعض قوته .[1]

[1] من سلسلة أوراق عمل المقدمة لمؤتمر حق العودة الرابع للاجئين الفلسطينيين، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 م.

4 -2: قرار الجمعية العامة(3376) عام 1976م

في تاريخ 1976/1/10 م صدر القرار(3376)عن الجمعية العامة، حيث جاء في البند (ب) من القرار، أن حق الفلسطينيين الطبيعي والثابت في العودة إلى ديارهم حق يعترف به قرار الجمعية العامة رقم (194)وهو قرار تؤكده الجمعية العامة كل عام ،وكما أن مجلس الأمن اعترف بهذا الحق بالإجماع في قراره(237) بتاريخ 1967/6/14 م، وبموجب هذا القرار تشكلت لجنة مهمتها دعم الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وعلى رأسها حق العودة ، وقدمت اللجنة توصياتها لمجلس الأمن سنة 1976م، ولكن رفضت بالفتيو الأمريكي ، فقامت بتقديمها للجمعية العامة التي حثت مجلس الأمن على قبولها وبذلك متضمنة مرحلتين الأولى عودة الذين نزحوا نتيجة حرب 1967م دون أي شرط وتنفذ فوراً. والثانية عودة الذين نزحوا ما بين عام 1948 -1967 م وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وأما الذين لا يختارون العودة فتدفع لهم تعويضات، وقام مجلس الأمن ببحث هذه التوصيات بين سنوات 1967 - 1980م، وتمت الموافقة عليها بالأكثرية إلا أنها أسقطت بالفيتو الأمريكي[1].

5 -2:اتفاقية كامب ديفيد بين مصر ولإسرائيل(عام1978م)

وقع هذه الاتفاقية رئيس الجمهورية المصرية آنذاك أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ،وتعد هذه الاتفاقية الأولى التي توقع بين دولة عربية وإسرائيل، وعلى إثر هذه الاتفاقية أخرجت مصر نفسها من منظومة الدفاع العربية لتشهد ردود أفعال من معظم الدول العربية حيث عقدت هذه الدول مؤتمر قمة رفضت فيه كل ما جاء في اتفاقية السادات - بيغن ، واتفقت الدول العربية على نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **حق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء مبادئ القانون الدولي**، ورقة عمل من ندوة دمشق العالمية" نحو حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، مجموعة عائدون،الطبعة الأولى ، دمشق، كانون أول - 2006، ص 159.

أسقطت الشعب الفلسطيني ما نادت به اتفاقية السادات -بيغن من إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لرفض الفلسطينيين وكذلك الأردن ففقدت هذه الاتفاقية إمكانية التنفيذ.

6 -2: مشروع خالد الحسن(عام 1982م)

يظن البعض أن الملك فهد كان وراء هذا المشروع الذي رأى عدم الاستقرار في المنطقة وأراد إيجاد اتفاقية تنهي عدم الاستقرار ، فاستغل لقاءه مع ريغان كي يقنعه بذلك وقد وافق بشرط موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على مشروع التسوية، وأوكلت المهمة إلى خالد الحسن ليقوم بالتنسيق بين عرفات والأمير سعود الفيصل بمساهمة شخصيات فلسطينية أخرى، وبعد ثلاثة شهور ولد مشروع فهد للسلام وذلك في 1981/8/20 م وجاء فيه:

1. انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 م بما فيها القدس وإزالة المستعمرات وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف.
2. تأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتعويض من لا يرغب وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لقوة انتقالية قصيرة تحت إشراف دولي تقام بعده الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
3. تأكيد حق دول المنطقة العيش بسلام.

وقد أقرت هذا المشروع القمة العربية المنعقدة في فاس المغربية وذلك في شهر 1982/9 م، وعمليا كان هذا المشروع العربي بداية جس لنبض الحكومة الإسرائيلية ومعها أمريكا إلا أن المنظمة الفلسطينية رفضته وكذلك إسرائيل لما جاء من عودة فلسطينيين إلى الداخل.

7 -2: مشروع السلام العربي/ مشروع فاس (عام1982م)

يعتبر هذا المشروع مبادرة عربية جماعية طرحت في مؤتمر القمة العربية في فاس وذلك بتاريخ1982/9/9، وهي مبادرة منبثقة من مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز الذي دعا لعودة أو تعويض اللاجئين[1]، وقد أجمع بالاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تتضمن المشروع النقاط التالية:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 م.
2. إزالة المستوطنات التي اقامتها بعد تلك الحرب في الأراضي المحتلة.
3. ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتعويض من لا يرغب بالعودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة قصيرة.
6. قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.
7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8. يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ ذلك .

كانت هذه أبرز القرارات والمشاريع التي طرحت حول القضية الفلسطينية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ويلاحظ أن هذه المشاريع والقرارات لم تخل أية واحدة منها من الحرص على مصالح إسرائيل ابتداءً من قرار(181) حتى قرار(338) عام 1973 م، فلا يوجد أي قرار

[1] وليد سالم، المصدر السابق، ص125.

واحد أو مشروع واحد عربياً كان أم دولياً يعطي القضية الفلسطينية حقها كاملاً وذلك ناتج عن حرص المجتمع الغربي على مصلحة إسرائيل أولاً ، أما المبادرات العربية فتعاملت مع القضية الفلسطينية وكأنها نزاع جارين تحاول التوسط بينهما وهذا يدل على العجز العربي واختلال توازن القوى وتبعية هذه الأنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر للولايات المتحدة .

3: - المرحلة الثالثة مفاوضات التسوية(مرحلة التسويات)

مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية قد دخلت مرحلة جديدة في التسعينات، ولاسيما في ظل عدم تمكن الأطراف الدولية من إيجاد الحل لهذه القضية وفقاً لأحكام القانون الدولي، وعدم فعالية القمم التي كانت تقعدها جامعة الدول العربية سواء أكانت قمماً طارئة أم دورية في الضغط نحو إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم في حقهم في تقرير مصيرهم.

وفي الوقت الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل على الساحة الدولية، اتبعت سياسات دولية جديدة تبين أنها لم تساند الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه، وعلى الرغم من كونها الراعية الرئيسية للمفاوضات القائمة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني فهي لم تدعم تطبيق القانون الدولي[1].

1 -3: مؤتمر مدريد للسلام (1991/10/30م)

مهد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988م، والقبول بقرار رقم(242)، والاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العنف، إلى قبول إسرائيل لاحقاً وبمشاركة الوفد الفلسطيني بمؤتمر مدريد ولكن باشتراك مع الوفد الأردني، أي لم يكن هناك مشاركة منفردة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث انعقد مؤتمر السلام في العاصمة الأسبانية- مدريد وذلك

[1] نجوى الحساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**،مركز زيتونه لدراسات والاستشارات بيروت، لبنان،2008، ص 362.

بتاريخ 1991/10/30م، خارج إطار الأمم المتحدة وتحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى [1] .

جاء مؤتمر مدريد للسلام والعالم العربي في حالة تفكك بعد حرب الخليج، وعقد هذا المؤتمر في مدريد برعاية أمريكية روسية خافته وحضور أوروبي شكلي ومشاركة أكثر الدول العربية تحت شروط إسرائيلية حول التمثيل الفلسطيني الذي شارك فيه ممثلون عن الضفة الغربية وقطاع غزة تحت المظلة الأردنية بوفد أردني فلسطيني مشترك ، وأتضح من الدعوات التي وجهت لحضور المؤتمر بأن الإطار العام للمفاوضات قد حدد سير المؤتمر بمسارين:

1 -1 -3: محادثات ثنائية (عام 1991م)

تقوم المفاوضات الثنائية على مسارين: الأول بين إسرائيل والدولة العربية والثاني بين إسرائيل والفلسطينيين، على أن يكون الطرف الفلسطيني ضمن وفد مشترك مع الأردن.

ومع أن مفاوضات التسوية تقتضي أن تتناول جوهر الصراع بين الطرفين بهدف إيجاد الحل لهذا الصراع بصورة مباشرة، إلا أن إطار التسوية الذي اعتمد في مدريد قد استند إلى سياسية التجزئة وذلك من خلال الفصل بين المفاوضات الثنائية والجماعية، وقد تم تجزئة موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى لاجئين عام 1948 م ونازحين 1967م.

وعلى أثر المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل انخرط الجانب الفلسطيني ضمن الوفد الأردني ،وثم أخذ الجانب الفلسطيني بالتدريج ينفصل عن الوفد الأردني وأصبح هناك مفاوضات ثنائية إسرائيلية - فلسطينية،وكانت أول جلسة من المفاوضات في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 1991م، واستمرت المفاوضات تعقد في واشنطن إلى أن وصلت إلى الجلسة التاسعة، وتوجت جميعها بالفشل، وقد شكا الوفد الفلسطيني من عدم التقدم في المسار السلمي.

---

[1] نفس المصدر: ص271.

وفي الوقت ذاته سلك فريق أخر من المفاوضين الفلسطينيين طريق الدبلوماسية السرية في العاصمة النرويجية (أوسلو)، حيث أدت جلسات المفاوضات السرية الاثنتي عشرة في أوسلو إلى الخروج باتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو أول اتفاق من نوعه منذ بداية الصراع ، ،وعرف الاتفاق باتفاق (أوسلو1) أو " إعلان المبادئ" وذلك بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، وقد وقعه في عام 1993/9/13 م في واشنطن محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وشمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل[1].

إن المطلع على اتفاقيات السلام يجد أن هناك عدم اكتراث واضح بمشكلة اللاجئين، فقد كانت اتفاقيات أوسلو التي أعلن عنها أو " إعلان المبادئ"، أو اتفاق (غزة أريحا أولاً) دليلاً على ذلك، وكانت من أهم بنود هذا الاتفاق:

1. إقامة حكم ذاتي فلسطيني محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات.
2. سوف تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وأن تقام تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 338 242.
3. يحق لإسرائيل نقض أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
4. أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

وانطلقت المفاوضات بشأن قضية اللاجئين مستندة في ذلك على نصوص اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، وتمت مناقشة مختلف القضايا التي سيتم التفاوض عليها بين الجانبي الفلسطيني والإسرائيلي، كما تقرر أن تؤجل مناقشة قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي وذلك حسب الفقرة (3) من المادة (5) من إعلان المبادئ و التي نصت" من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون

[1]نفس المكان.

والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك"[1]. **انظر الخريطة رقم (14)**

أما فيما يتعلق بالنازحين فقد عالجت المادة (12) من الإعلان نفسه قضيتهم من خلال ثلاث مسائل مترابطة داخل المادة نفسها وهي:

1. التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين ومصر والأردن (ستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك) كما ورد في نهاية المادة، بدأت المادة نفسها بالحديث عن الارتباط والتعاون بين الأطراف الأربعة.

2. في إطار هذا التعاون تبحث مسألة " أشكال السماح للمُرحلين" من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 م.

3. يتم السماح "بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.

ومن الجدير بالذكر بأن هذه المسائل المترابطة وردت تحت عنوان " الارتباط والتعاون مع مصر والأردن" وليست تحت عنوان خاص بالنازحين،وهذا يعني أن عودة النازحون مرتبطة ببرامج التعاون الإقليمي (الرباعي على الأقل) من جهة، وخاضعة لمتطلبات الأمن الإسرائيلي من جهة أخرى، بالإضافة إلى تجزئة مسألة اللاجئين بين نازحي 1967 م ولاجئي 1948 م وهذه التجزئة ستصعب التفاوض مع إسرائيل في هذه المسألة، وكما أنها تعطي إسرائيل فرصة للتأجيل والمماطلة[1].

وعلى الرغم من أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي من أهم القضايا الفلسطينية إلا أنها قد أجلت إلى محادثات الوضع النهائي، فهناك عدة تساؤلات عن مدى المكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو1(إعلان المبادئ)، يلاحظ أنه قليل قياساً إلى المسائل التي تم الاتفاق عليها، فقد أثبتت انتفاضة الأقصى كم كانت التسوية التي تم توصل إليها معيبة

---

[1] إيليا زريق **إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الانتقالية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 16 1993، ص176.
[1] وليد سالم،المصدر السابق، ص107.

،وقد أدت هذه العيوب لاحقاً إلى فشل عملية السلام وانعكست سلباً على مسار الحل بين الطرفين[1] .

وبالرغم من ذلك دعت محادثات أوسلو إلى تشكيل لجنة تحضيرية رباعية تعمل خلال مرحلة انتقالية، وتقوم بما قامت به مجموعة العمل متعددة الأطراف التي انبثقت عن محادثات مدريد، ووفق إعلان المبادئ تقوم هذه اللجنة المكونة من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر على التعامل بشكل أساسي مع قضية النازحين عام 1967 م [2].

ويلاحظ أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تذكر إلا تذكر عابر سبيل، الأمر الذي دفع ببعضهم ليعتبر أن اتفاقيات أوسلو أدت إلى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني و التخلي عن حق العودة ، فهي في مضمونها تتجاهل القضايا الرئيسية كحق العودة وحق تقرير المصير.

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن عدم الإشارة إلى قرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعتبر المرجعية الأساسية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي جعل إسرائيل تتعامل مع هذه المشكلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي جاء بصورة غير واضحة بشأن إيجاد الحل العادل لمشكلة اللاجئين ، وبالتالي ومن شأن هذا العمل على ضياع حقوق اللاجئين الفلسطينيين[1].

لقد كرس القانون الدولي للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والحصول على دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ، وللاجئ حقه في العودة ، ومع ذلك يلاحظ أن اتفاق(أوسلو1) قد عكس الاختلاف في موازين القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إذ لم يأت على ذكر القرارات الدولية ذات الصلة بهذه الحقوق - باستثناء قرار (242) بالإضافة إلى أنه انتقص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فلم يتضمن اتفاق أوسلو1 حق الشعب الفلسطيني

---

[1] نجوى الحساوي، المصدر السابق، ص365.

[2] مي الخنساء، **العودة حق:دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدولية**، باحث للدراسات، بيروت لبنان، ط 1 2004، ص157.

[1] إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت- لبنان، 1998، ص ص 134 -142.

في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، فقد اقتصر على إقامة حكم ذاتي ولفترة مؤقتة لا تتجاوز خمس السنوات، كما أنه قام بتأجيل موضوع اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي[1].

وحصلت إسرائيل على اعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية بوجودها بالمقابل حصل الفلسطينيون على اعتراف منقوص بحقوقهم الوطنية المشروعة، فتحول حقهم في تقرير مصيرهم إلى مجموعة إجراءات مدنية محدودة تحت وصاية إسرائيلية وذلك في أبسط شؤون حياتهم.

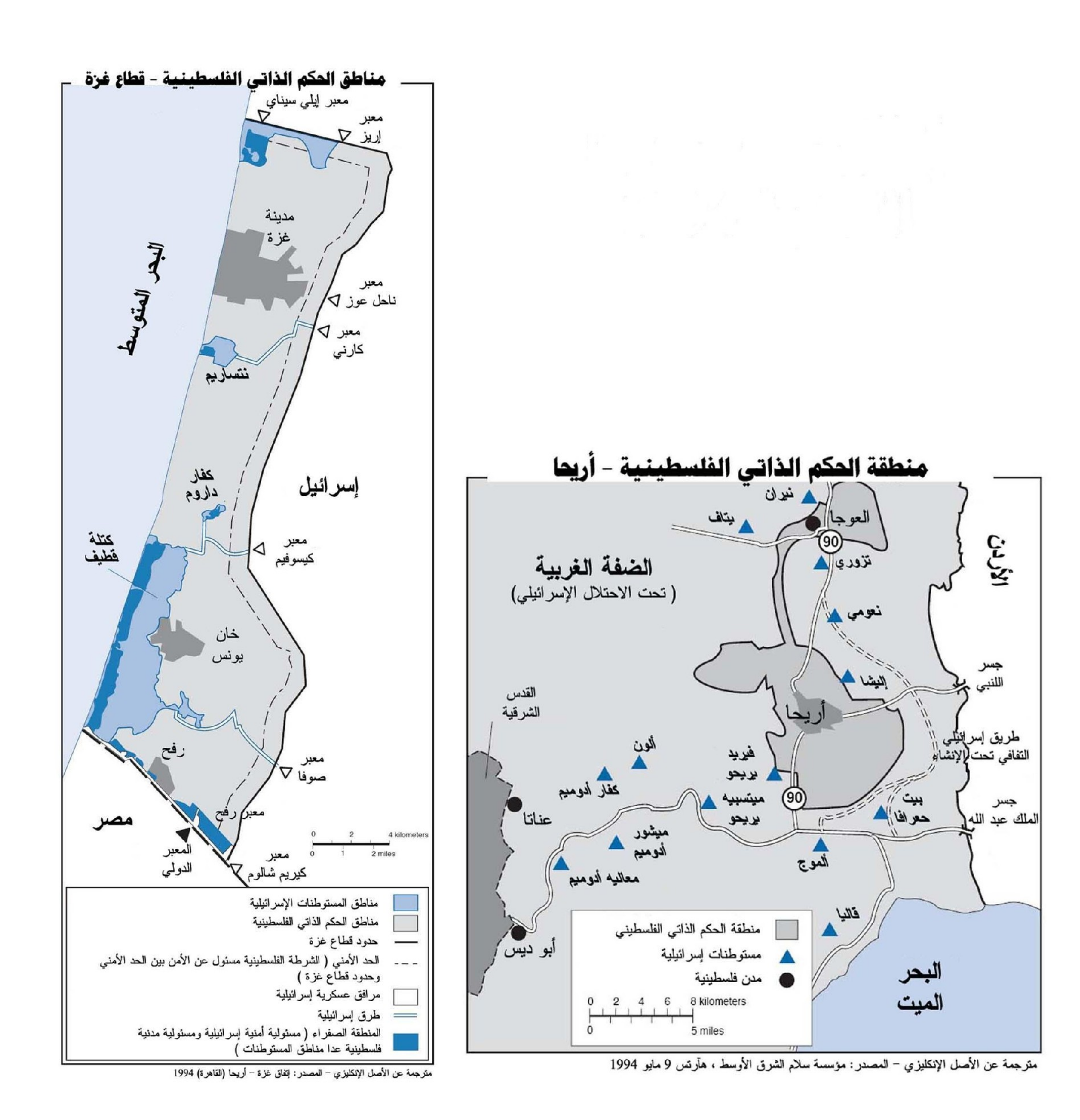
إن الهدف من اتفاق أوسلو كان في صالح إسرائيل وذلك في فك العزلة الدولية عن إسرائيل وفتح الباب أمام الدول العربية والإسلامية لإقامة علاقات معها.

وقد انقسم الشارع الفلسطيني والعربي حول هذه الاتفاقية فمنهم من اعتبرها خطوة جيدة وصل إليها الفلسطينيون في ظل الظروف التي تعيشها القضية الفلسطينية والوضع العربي،ويكفي أنها استطاعت تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي،إضافة إلى اعتراف إسرائيل رسمياً بالشعب الفلسطيني و منظمة التحرير الفلسطينية.

أما الرأي الأخر المعارض لهذه الاتفاقية فقد اعتبرها تفريطا في كثير من الحقوق و التنازلات وتعد تسرعاً من قيادة المنظمة التحرير الفلسطينية باعترافها بوجود الاحتلال الإسرائيلي وبشرعية احتلالها لنسبة كبيرة من أرض فلسطين ،وكما أن هذا الاتفاق أجل العديد من القضايا المهمة والحساسة التي لا تؤجل مثل القدس وقضية اللاجئين والمستوطنات إلى مرحلة متأخرة من المفاوضات .

---

[1] نجوى الحساوي، المصدر السابق، ص275.



خريطة (14) مناطق الحكم الذاتي في اتفاقية غزة أريحا

المصدر:الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية http://www.palestineinarabic.com/Maps

2 -1 -3: محادثات متعددة الأطراف (عام 1992م)

تعتبر المفاوضات متعددة الأطراف منتديات تستنزف طاقاتنا وتبدد وقتنا في تفسير القرارات الدولية لذا تم تحويل مسار هذه المفاوضات إلى ندوات وحلقات نقاش لمناقشة البدائل لقضية اللاجئين، وذلك بغية اجهاد المفاوض الفلسطيني وتضليلية وترويضية وإرغامه على مناقشه قضايا ليست ذات صلة بحق العودة للاجئ الفلسطيني [1].

وكان من أهم نتائج مؤتمر مدريد للسلام تشكيل لجان من أجل عقد محادثات متعددة الأطراف مهمتها العمل على البحث في طرق إرساء عملية السلام في المنطقة، وإيجاد حل للمواضيع الرئيسية التي يتطلب حلها وجود جميع الأطراف، وقد انحصرت مناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين في المحادثات متعددة الأطراف التي بدأت رسمياً في موسكو في يناير/كانون الثاني 1992 م، وتشكلت معها خمس لجان من أجل بحث المواضيع التي تهم عملية السلام ومن ضمن هذه اللجان لجنة اللاجئين واختيرت كندا منسقاً لها وتنحصر مهمتها في سبع نقاط رئيسية: إنشاء قاعدة بيانات،ولم شمل الأسر الفلسطينية،وتنمية المصادر البشرية للاجئين،والتدريب المهني وخلق فرص العمل،والصحة العامة،ورعاية الطفولة ، وتكوين بنية تحتية اقتصادية واجتماعية للاجئين الفلسطينيين[2].

وكلفت عدة دول برعاية هذه النقاط السبع وتحديد الاحتياجات وإعداد تقارير الإنجاز التي تعرض في جلسات المناقشة، وأما الأطراف العربية فركزت في هذه اللجنة على إبراز وجهات نظرها من موضوع اللاجئين، مع العلم أن الوفد الإسرائيلي قد قاطع أعمال اللجنة في البداية وذلك بسبب مشاركة الفلسطينيين، وبسبب طبيعة المواضيع المدرجة على قائمة أعمال اللجنة،

---

[1] نافع الحسن، **حق المفاوض الفلسطيني**، آفاق مجلة فصلية محكمة، العدد الرابع ، صيف 1999، فلسطين رام الله، ص 214.

[2] سميح شبيب، **حق العودة: الحلم ،الواقع،وصراع الارادات**، مجلة رؤية ، السنة الثانية العدد 14، تشرين الثاني -2001 ص ص 177 -184.

إلا أنه عاد الوفد الإسرائيلي لحضور الاجتماعات وذلك بعد حصوله على الفيتو الأمريكي بعدم الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين[1].

أما الوفد الفلسطيني فركز في اجتماعات اللجنة متعددة الأطراف على ضرورة الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم وضرورة تحسين أوضاعهم، في المقابل حاول الوفد الإسرائيلي إدخال موضوع اللاجئين اليهود إلى قائمة أعمال اللجنة الفنية بغية إيجاد صيغة تبادل بين لاجئي كلا الوفدين، بالمقابل قام الوفد الفلسطيني برفض ذلك على اعتبار أن اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل هاجروا طوعاً وليس كرهاً، فهم لم يجبروا على ترك منازلهم وممتلكاتهم كما حصل مع اللاجئين الفلسطينيين، وكما أن اللاجئين الفلسطينيين لجئوا إلى دول عربية غير تلك التي هاجر منها اليهود طوعا إلى إسرائيل المزعومة.

في حين قام الوفد الأردني بتقديم شرحٍ لأبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على بلاده وما أحدثته من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وقام الوفد المصري بالدعوى إلى تحديد مسار ومرجعية للجنة اللاجئين وذلك من خلال:

1. تحديد أن مرجعية الإسناد لعمل اللجنة هي قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين المعنيين بالحقوق المدنية والسياسية، والقرارات الدولية ذات الصلة (قرارا مجلس الأمن رقم 242 338 والقرار رقم 237 لعام 1967 م، وقرارات الجمعية العامة وخاصة قرار 194لعام 1948 م).

2. اقتصار البحث في المواضيع المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحدهم، وإغلاق المجال أمام طرح فئات لاجئين أخرى في الشرق الأوسط.

[1] مي صبحي الخنساء، المصدر السابق، ص 154.

3. تأكيد أن المفاوضات متعددة الأطراف هي جزء لا يتجزأ من عملية التسوية الشاملة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسار الثنائي ومدى تقدم.

4. إشراك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في أعمال اللجنة.

5. ضرورة مشاركة فلسطينيي الشتات باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

6. أهمية وضع خطط وبرامج متكاملة ذات مراحل متتالية قصيرة ومتوسطة الأمد، وطويلة الأمد لتسوية المشكلة مع الوعي السياسي لها، والتأكيد على أن مشكلة اللاجئين قضية ذات أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية متكاملة لا يمكن حل بعضها بمعزل عن بعضها الآخر[1].

وقد أيد الوفد الفلسطيني مقترحات الوفد المصري واعتبرها أفضل مقترحات تقدم من الجانب العربي بشأن إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت محادثاتها طويلة الأمد فلم تحرز تقدما في إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين لكنها أبقت موضوع اللاجئين الفلسطينيين مطروحا في دائرة الاهتمامات الدولية، مع أن إسرائيل تحاول جاهدة وضع العراقيل أمام عمل اللجنة وذلك من خلال إصرارها على عدم الاعتراف بما اقترفته بحق اللاجئين الفلسطينيين فهي إلى الآن تتنصل من مسؤوليتها بخلق هذه المشكلة.

وعلى أساس هذه النصوص خاض الجانب الفلسطيني المحادثات متعددة الأطراف والمحادثات الثنائية، وقد ركزت المفاوضات المتعددة الأطراف على تحسين المستوى المعيشي للاجئين، وإيجاد حل يرتكز على مشاريع للتأهيل والتدريب والصحة العامة، وإعادة التوطين وذلك من خلال التشاور مع الدول المضيفة بهدف توزيعهم في هذه الدول[2].

ولعل أبرز إنجاز حققته الدول المانحة في المحادثات متعددة الأطراف حول اللاجئين هو انتزاعها موقفاً يسمح لها بالتعامل مع اللاجئين من خلال سبعة مهام تم ذكرها سابقاً وزعت بين

---

[1] علاء علاونة، المصدر السابق، ص ص 74- 75.

[2] نجوى الحساوي، مصدر سابق، ص367.

الدول المانحة، حيث اعتبر هذا بداية لتقليص دور الأمم المتحدة وفي مقدمتها وكالة الغوث الدولية في التعامل المباشر مع اللاجئين لصالح حلول الدول الغربية محل وكالة الغوث الدولية بالتدريج، بالإضافة إلى ذلك يعزز التعامل المباشر مع الدول الغربية على التوطين المسمى "بالدمج" لدى الدول الغربية حتى يصبح مستساغاً لدى اللاجئين[1].

وبناءً على ذلك حققت الدول الغربية وإسرائيل حاجتها من المحادثات متعددة الأطراف حول اللاجئين بصورة انتقالية من أجل دفع حل التوطين إلى الأمام، وبما أن حاجتهم قد تحققت من دفع مسألة التوطين إلى الأمام فإن حاجتهم لهذه المحادثات قد انتهت وتراجعت إلى الوراء، هذا في حال لم يتم تقديم المزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني، ومما يدعم هذا الجانب أن بطء سير المحادثات متعددة الأطراف قد تزامن مع بدأ محادثات اللجنة الرباعية حول عودة النازحين عام 1967 م، وهذا من شأنه أن يجعل مسألة العودة تتجه نحو نازحي 1967 م فقط والعمل على طي ملف حق العودة لاجئي عام 1948 م وإغلاقه وتوجيهه نحو توطينهم في الدول المضيفة[2].

و تجدر الإشارة إلى أن مفاوضات التسوية - سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف قد وجدت لحل الصراعات التي تعود جذورها إلى الماضي عادة، والتي تكون قائمة أساسا بين طرفين أو أكثر ، حيث لا يمكن إعادة الثقة بين الأطراف وطرح المشاريع بمعزل عن حل أساس الصراع بصورة أولية[3].

وبدلاً من طرح موضوع اللاجئين الفلسطينيين ضمن آلية واحدة محددة المعالم فقد تم تناول هذا الموضوع من خلال عدة أساليب منها: مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، واللجنة الرباعية، ومفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي من شأنه تشتيت قضية اللاجئين وإضافة المزيد من التعقيد عليها.

---

[1] سالم، وليد، المصدر السابق ص 109.

[2] نفس المكان.

[3] نجوى الحساوي، المصدر السابق،ص284.

وفي عام 1997م طلبت الجامعة العربية بمقاطعة مسار المحادثات متعددة الأطراف احتجاجا على سياسية إسرائيل ولم يتم عقد أي جلسة منذ ذلك الموعد، في حين استمرت فعاليات المجموعة متعددة الأطراف على الصعيد الدولي[1].

وتمثلت هذه المرحلة ببداية واضحة في تقديم التنازلات فما كان خطاً أحمرَ لديها في السابق أصبح متأرجحاً وذلك لعوامل كانت تدعمها في السابق منها انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة النفوذ الأمريكي على المنطقة ، ونضوب المساعدات المالية من البلدان الخليجية إثر الحرب العراقية واحتلالها للكويت في عام 1990/8/2م.

3-2: مؤتمر اوتاوه (عام 1992م)

عقد مؤتمر اوتاوه في كندا بمدينة اوتاوه عام 1992 م ونوقش فيه قضية اللاجئين الفلسطينيين وتم التأكيد فيه على قرار 194 نصوصه كافةً، وذلك من خلال تصريح الناطق بلسان البيت الأبيض الذي حاول التملص من هذا التصريح والتخفيف من حدته ، إلا أنه تأكد في هذا المؤتمر أن حق العودة لا ينتهي بالتقادم أو بتغير الحقائق.

3-3: اتفاق القاهرة (عام 1994م)

جاء هذا الاتفاق (5 نيسان/1994م)بعد أن تعثر تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقية أوسلو فأعيدت التعريفات مرة أخرى لكل من السلطة او أللجان ونتج عن هذا الاتفاق الذي أعاد جدولة المهام المنصوص عليها سابقاً وتسليمها للسلطة كالتربية والتعليم والصحة والضرائب وأسس التنسيق بين الجانبين في مجالات أخرى غير المتفق عليها في هذا اللقاء وقد سمح من خلال هذا الاتفاق دخول الشرطة الفلسطينية وذلك بتاريخ 1994/5/19 م [2].

---

[1] **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون:** مسح شامل لعام 2002، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم - فلسطين،حزيران 2003،ص170.

[2] من سلسلة أوراق عمل المقدمة لمؤتمر حق العودة الرابع للاجئين الفلسطينيين، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 م.

وكانت هناك عدة بنود أخرى وردت في هذا الاتفاق مقيدة للجانب الفلسطيني على الأصعدة كافة حتى التشريعية ، فقد جاء ضمن هذا الاتفاق عدم قدرة السلطة التشريعية الفلسطينية على إلغاء أي قانون كان يعمل به سابقاً أو استحداث قانون يتعارض مع القوانين السابقة.وكان هذا الاتفاق أقصى ما يمكن أن يتحقق في تلك الفترة .

4 -3: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (عام 1994م)

لقد تطرقت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لموضوع اللاجئين والتي وقعت في عمان بتاريخ 1994/10/17 م حيث نصت (المادة 8) المتعلقة باللاجئين والنازحين على اعتراف الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي سببها الصراع في الشرق الأوسط والاعتراف بأن هذه المشكلات لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، ويجب أن يسعى الطرفان لتسويتها بمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يتعلق بالنازحين ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

أما بالنسبة للاجئين ضمن إطار عمل (المجموعة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين) فيناقش ذلك من خلال إجراء حوار ثنائي، أو يتم في إطار يتفق عليه ،كما يتم تسوية المشاكل بين الطرفين من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

ومن أبزر المآخذ على(المادة 8) من معاهدة السلام أن كلا الطرفين يسعى لإيجاد تسوية للمشكلات البشرية في الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي العام ، فقد استخدموا عبارة المشكلات البشرية مراعاة للطرف الإسرائيلي الذي يرفض أن يربط بين قضية اللاجئين والقانون الدولي العام، إضافة إلى أن الشعب الفلسطيني هو من يملك الحق في تقرير مصيره ،فالمعاهدة تتطرق لمسائل تخصه مباشرة ، وكما شجعت المعاهدة على توطين الفلسطينيين أي دمجهم في دول اللجوء، الأمر الذي يخالف حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[1] .

---

[1] نجوى الحساوي، المصدر السابق، ص285.

5 -3: اتفاق طابا / أوسلو2 (عام1995 م)

وقع اتفاق طابا في واشنطن في 1995/9/28 م حيث تم بلورة نقل الصلاحيات من الإدارة العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية والإيذان بإجراء انتخاب المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية متزامناً ذلك مع تحديد صلاحيات المجلس التشريعي بما فيها تشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ أو هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة ، ويجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات ،وكذلك المنظمة في الاتفاقيات التي قد تعقدها مع دول أو منظمات ،و نشر الشرطة الفلسطينية وتحديد مهامها ، كما تم تقسيم الأرض إلى مناطق أ، ب، ج، حيث ستبقى المنطقة ج إلى مفاوضات الوضع النهائي ،و تم تشكيل لجان أمنية تنسيقية تمنع أي أعمال عدوانية موجهة ضد الطرف الأخر واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد مرتكبي هذه الأعمال[1].

كما يتضمن اتفاق طابا موضوع الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين على ثلاث مراحل أضف إلى ذلك حماية الأشخاص الذي كانوا على علاقة مع السلطات الإسرائيلية بأن لا يكونوا عرضة للعدوان والمضايقة والانتقام والمحاكمة.

وحدد في هذا الاتفاق قضايا الوضع النهائي ومنها القدس واللاجئون و المستوطنات والحدود والعلاقات الدولية والإسرائيلية، وبحث الاتفاق أيضا موضوع التحريض ومنعه وإعادة صياغة الأنظمة التعليمية الفلسطينية لتساهم في عملية السلام وتأكيد بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان 1994م ووضح المعبر الأمن بين الضفة الغربية وغزة والمعابر الحدودية مع الأردن ومصر ، وحدد كذلك تاريخ بداية مفاوضات الوضع النهائي بشكل لا يتعدى الرابع من أيار عام 1996م.

---

[1] الكس تاكنبرغ، **حماية اللاجئين الفلسطينيين:معنى الحماية اللاجئين والنظام الدولي للحماية، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي**، ترجمة جابر سليمان،مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 ،ص132.

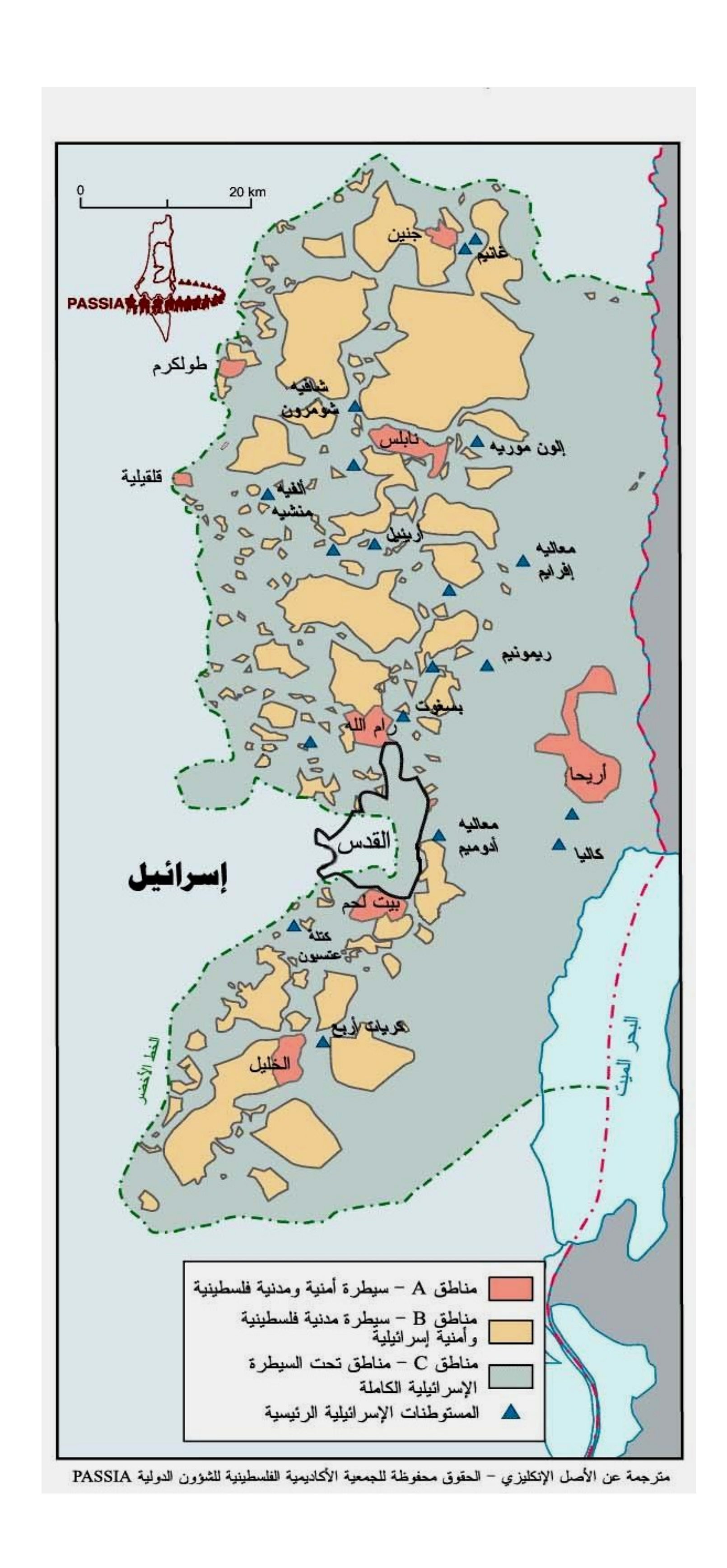
ومن الملاحظ أن هذا الاتفاق الذي نص على إبقاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر الرئيسية وعلى طرق المستوطنات كان الهدف منه تقطيع أواصل السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى مناطق إقليمية مغلقة ومتباعدة، وإفراغ قرار رقم 242 من محتواه والتأكيد على تأجيل إنهاء وضع اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي المقرر عقدها في تاريخ لا يتجاوز أيار/مايو 1996 م [1].

وبالرغم من البدء في تنفيذ اتفاقيات أوسلو، إلا أن إسرائيل تملصت من المهلة الزمنية الواردة فيهما ،وهذا الذي انعكس على بدء مفاوضات الوضع النهائي التي أجلت إلى ما لا نهاية،وخصوصا بعد مجيء نتنياهو إلى السلطة في1996/5/8 م الأمر الذي صعب عملية التسوية في المنطقة [2]. **انظر الخريطة رقم (15)**

---

[1] عدنان السيد حسن، **التسوية الصعبة**،الجزء1،الطبعة الأولى،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998 ص97.

[2] نجوى الحساوي، المصدر السابق، ص279.



خريطة رقم(15) ما اتفق عليه في(اوسلو2)عام 1995م

المصدر:الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية http://www.palestineinarabic.com/Maps

6 -3: وثيقة بيلين - أبو مازن (عام 1995م)

كانت هذه الوثيقة قد نوقشت سراً بين بيلين الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية[1] وبين محمود عباس الذي شغل حينها منصب رئيس دائرة العلاقات العربية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية[2] وكانت هذه المحادثات موازية للمفاوضات الرسمية (أوسلو 2) التي تم التوصل إليها قبل مقتل رابين بأربعة أيام ، وقد رفض رئيس حكومة إسرائيل شمعون بيريز اقتراح بيلين بتقديم الوثيقة المذكورة تجاه الحل الدائم، كما أنه لم يتم التوقيع عليها، واشتملت هذه الوثيقة على إبقاء المستوطنات كافة في الدولة الفلسطينية في حال لم يتم تعريفها بصفتها بلداناً لليهود ، وأن يحافظ فيها المستوطنون على مواطنتهم الإسرائيلية ، وبحسب هذه الوثيقة فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين لا تكون إلى ديارهم التي هجروا منها وإنما إلى الدولة الفلسطينية في حين يتم تقسيم القدس إدارياً ويؤجل الحسم النهائي في السيادة عليها إلى مفاوضات الوضع النهائي مع ضمان أن يكون رئيس بلدية القدس يهودياً[3] .

---

[1] حسن نبيل رمضان ، **حق العودة: بين التبادل السكاني ومفهوم الحلول الواقعية** ،مركز أجيال،فلسطين، 2008 ص ص 92 -97.

[2] جوزيف الخوري طوق، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية، الطبعة الأولى،** 1995، دار نوبليس ، الأشرفية بيروت - لبنان، 1996 ، ص229.

[3] حسن نبيل رمضان المصدر السابق ، ص ص 92 -97.

4 - المرحلة الرابعة (2000 - 2008 م)

4-1: كامب ديفيد (عام 2000 م)[1]

جرت مفاوضات كامب ديفيد في تاريخ (2000/7/25م) والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نهاية رئاسته لأمريكا ، وقد أراد تحقيق إنجاز تاريخي قبل خروجه من البيت الأبيض ، أما باراك فلم تكن له الحرية المطلقة في إجراء هذه المفاوضات إلا أن أراد التوصل من خلالها إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي وفق الخطوط الحمراء الإسرائيلية والالتفاف على إعلان الدولة الفلسطينية في الموعد المؤجل في 2000/9/13 م وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

غير أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان يطمح إلى التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية حسب قراري 338 242 وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بحسب قرار194 وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف والحصول على ضمانات دولية تلزم إسرائيل.

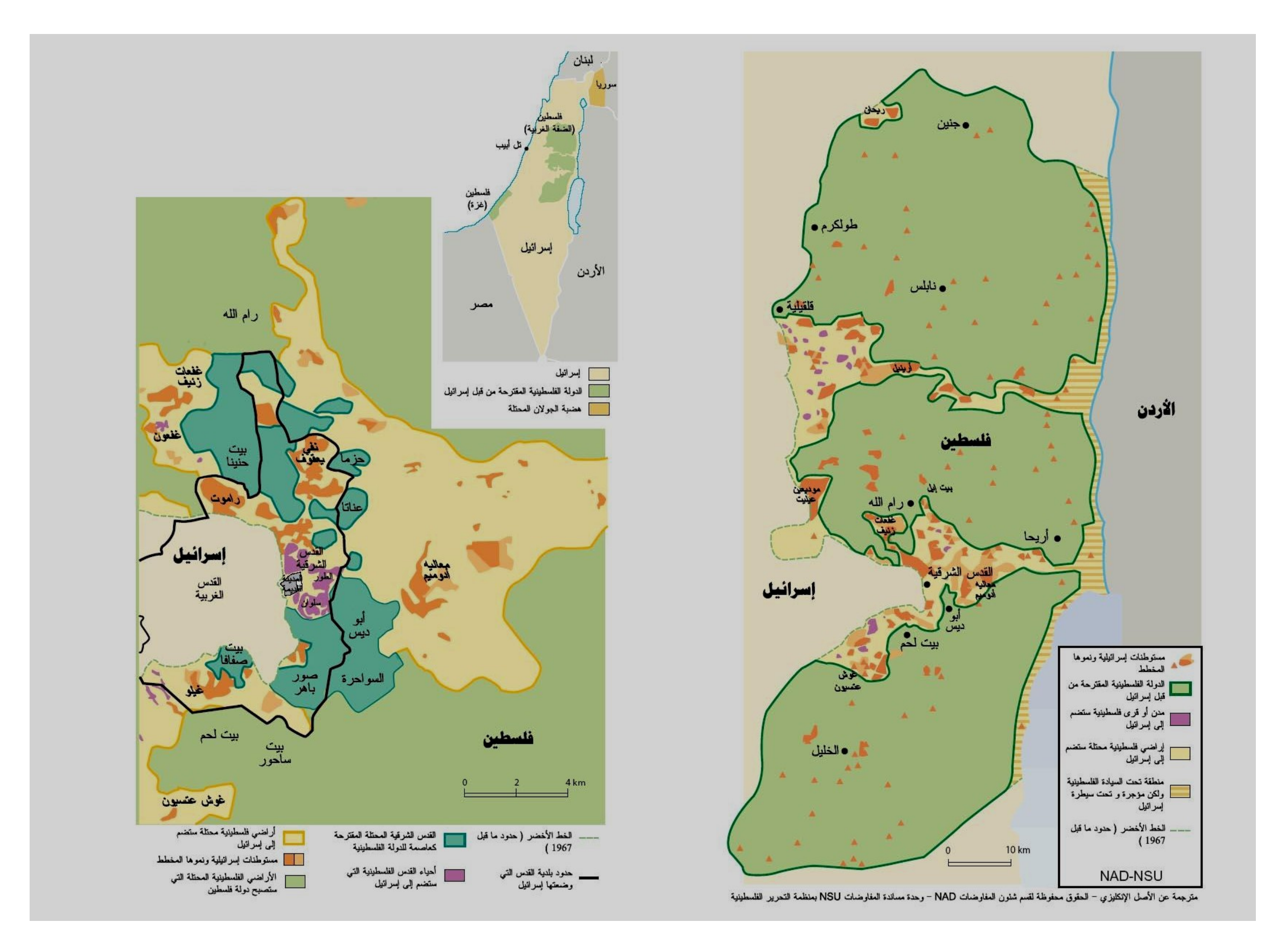
وقد أقترح بيل كلينتون في هذا الاتفاق، فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن عدة، بالإضافة إلى إقامة دولة فلسطين على 94 96 % من أراضي الضفة الغربية وعلى كامل أرض غزة، بالاضافة إلى وجود حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة دولية ولفترة محدودة، كما اقترح في مشروعه أن تكون المناطق المأهولة بالسكان العرب في القدس مناطق فلسطينية والآهلة بالسكان اليهود مناطق إسرائيلية، أما بالنسبة للمسجد الأقصى فسيكون عليه رقابة فعلية للفلسطينيين مع احترام معتقدات اليهود، وأن تكون هناك سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وأن يكون هناك تقاسم مشترك للسيادة على الحفريات تحت الحرم وخلف البراق.

---

[1] نفس المصدر ،ص95.

و بالنسبة للاجئين الفلسطينيين تكون فلسطين الموقع الرئيسي للذين يقررون العودة دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضاً منهم.

وفي النهاية يمثل هذا الاتفاق حل النزاع ووضع حدًّ لأية مطالب، وتمت موافقة من الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني عليه من حيث المبدأ، ولكن في اليوم التالي سرعان ما أعلن عرفات رفضه للمشروع وذلك على ضوء الفقرة التي تتحدث عن اللاجئين وأماكن توطينهم في مناطق مختلفة، وبما أن باراك رفض فكرة التوصل إلى اتفاقية انتقالية أخرى وتأجيل القضايا الشائكة شريطة أن يعلن الرئيس الفلسطيني عرفات عن إقامة دولة فلسطينية في تاريخ يتفق عليه مع الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي انتهت هذه المفاوضات بالفشل نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م. **انظر خريطة(16)**



الخريطة رقم (16) اتفاقية كامب ديفيد2000 م

المصدر:الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية http://www.palestineinarabic.com/Maps

2 -4: المبادرة العربية (عام 2002م)

بعد أحداث أيلول في الولايات المتحدة باتت النفوذ الأمريكي أشد في العالم العربي، حيث أصبح هم الأنظمة العربية كسب الود الأمريكي، وكانت المبادرة تتمثل بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من المناطق التي احتلت عام 1967 م وقيام دولة فلسطين عليها مقابل التطبيع والاعتراف العربي الشامل بإسرائيل وقد أوضح مؤتمر القمة العربية الرابع عشر عام 2002 م في بيروت أن على إسرائيل الانسحاب من الجولان السوري والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة (194)، وحسب مؤتمر القمة العربية فإن الدول العربية ستقوم إذا التزمت إسرائيل بما سبق ذكره، و يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقية السلام بينها وبين

إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل مع رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة[1].

لقد فتحت هذه المبادرة الطريق للسير بخطوات متسارعة لدول الخليج العربي نحو التطبيع مع إسرائيل أو فتح أسواقها لها وهو أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها إسرائيل، وتنفيذاً لرغبة أمريكيا في إكمال الطوق الصهيوني على المنطقة العربية بما فيها الخليج وهو ذو أهمية عالية اقتصادياً وعسكرياً ، ولكن كان الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة بالاجتياحات ومحاصرة الرئيس ياسر عرفت في المقاطعة ، واكتفى الجانب الإسرائيلي بالقول إن هذه المبادرة جيدة لكونها قاعدة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي .

3 -4: خارطة الطريق (عام 2002م)[2]

أعدت خارطة الطريق من خلال ما يسمى رباعية الشرق الأوسط (الأمم المتحدة والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا) وهي بالأساس رؤيا بوش التي اوضحها في كلمة ألقاها في 2002/7/24 م وهي التي ما زالت تستند عليها محادثات السلام الحالية.

وقد دعت خارطة الطريق للبدء بمحادثات تهدف للوصول إلى تسوية سلمية نهائية على ثلاث مراحل تشمل(44 بنداً) تصل إلى إقامة دولة فلسطينية نهاية عام 2005 م وقد ارتكزت خارطة الطريق على خطة أمنية فلسطينية بإشراف أمريكي توقف المقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابا حينها، وتنسحب إسرائيل من المدن الفلسطينية وتجمد الاستيطان في الأراضي المحتلة.

وقد وافقت إسرائيل بعد التزام أمريكا بتطبيق التحفظات ال14بنص (أن الحكومة تصادق على بيان رئيس الحكومة وتقرر أن تحفظات إسرائيل جمعياً كما أشارت إليها صيغة التحفظات التي طرحتها إسرائيل للحكومة الأمريكية للدراسة مرفقة بالقرار .

---

[1] من سلسلة أوراق عمل المقدمة لمؤتمر حق العودة الرابع للاجئين الفلسطينيين، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006 م.

[2] حسن رمضان ، المصدر السابق. ص ص 89 -91.

4-4: وثيقة سري نسيبة - عامي ايالون (عام 2002م)

استضافت وزارة الخارجية اليونانية في أيلول عام 2002 م مباحثات غير رسمية بين قيادات فلسطينية ممثلا بسري نسيبة ومن الجانب الإسرائيلي ممثلاً بعامي إيالون وقد حملت هذه الوثقية أسماء الحاضرين وعرفت باسم نسيبة إيالون .

"يعترف الشعبان، اليهودي والفلسطيني، كل واحد بالحقوق التاريخية لغيره على نفس الأرض. على مدار الأجيال سعى الشعب اليهودي إلى إقامة الدولة اليهودية في كافة أرجاء ارض إسرائيل، بينما سعى الشعب الفلسطيني هو الآخر إلى إقامة دولة في كافة أرجاء فلسطين. يتفق الطرفان بهذا على حل وسط تاريخي، يقوم على مبدأ دولتين سياديتين دائمتين تعيشان الواحدة بجانب الأخرى. إعلان النوايا المقدم هنا هو تعبير عن إرادة غالبية الشعب. يؤمن الطرفان ان هذه المبادرة ستسمح لهما بالتأثير على قادتهما وبذلك يفتحان فصلا جديدا في تاريخ المنطقة. هذا الفصل الجديد سيتم تحققه أيضا بدعوة الأسرة الدولية لضمان امن المنطقة والمساعدة في تطوير الاقتصاد فيها"[1]

وسميت هذه الوثيقة بخطة الهدف وهي ترتكز على إقامة دولتين لشعبين يتفق على حدودهما على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967 م وقرارات الأمم المتحدة مع إمكانية تبادل الأراضي وأن تكون القدس عاصمة مفتوحة للدولتين مع سيادة فلسطينية على الأحياء العربية وسيادة إسرائيلية على الأحياء اليهودية.

ومن أهم ما جاء في الوثيقة هو إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على معظم من الضفة الغربية وغزة، واسقاط حق العودة وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم ، والبحث عن اماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم أو في بلد ثالث أو بعودة محدودة لمن يتاح لهم للدولة الفلسطينية، وجاء في البند الرابع من الوثيقة تحت عنوان " حق العودة" ثلاث فقرات:

[1] الموقع الالكتروني لمدونه صوت الحرية،http//farismin.maktoobblog.com، تم زيارته 2009/11/27

1 انطلاقا من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال للصندوق الدولي وذلك لتعويض اللاجئين.

2 -لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلا لدولة إسرائيل.

3 -الأسرة الدولية تقترح منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء في دولة المضيفة الحالية أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة[1].

5 -4: وثيقة جنيف (عام 2003م)[2]

أعلن عنها عام 2003 م ، وقد تناولت فكرة الحل الدائم النهائي لموضوع اللاجئين ، فتضمنت الوثيقة إعادة تأهيل واستيعاب اللاجئين في دول وأماكن إقامتهم وتطوير أوضاعهم المعيشية وتزويدهم بما يحتاجونه في الحياة اليومية في المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال الخيارات التي تقدمها الوثيقة ، على ان تحل محل وكالة الغوث وكالة دولية جديدة ، وتناولت الوثيقة موضوع اللاجئين في المادة السابعة من موادها وجاء فيها:

1. أهمية مشكلة اللاجئين: حيث يقر الطرفان بإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبا لجنب بسلام لابد من حل مشكة اللاجئين لتحقيق ذلك السلام العادل والشامل والدائم بينهما وسيكون هذا الحل الأساس لبناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

2 -يقر الطرفان بأن قرار رقم 194 ،وقرار رقم 242 ، ومبادرة السلام العربية (المادة رقم 2) فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين كل ذلك يشكل حجر الأساس لحل قضية اللاجئين ، وبناءً على ذلك يتفق الطرفان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية.

3 -يحق للاجئين الحصول على تعويض عن لجوئهم وعن فقدانهم للممتلكات، ولا يجحف هذا الحق بمكان الإقامة الدائم للاجئ، كما لا يجحف مكان الإقامة الدائم بهذا الحق، بالإضافة إلى

---

[1] حسن رمضان ، المصدر السابق، ص ص 89 -91.

[2] نجوى الحساوي، المصدر السابق.

ذلك على الطريفين أن يقرا بحق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على مكافأة مالية مقابل إيوائها للاجئين.

4 -اختيار المكان الدائم لإقامته ،وذلك عن طريق الخيار الحر المدروس والذي يعبر فيه اللاجئون عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم الدائم على أساس قرار حر مدروس.وبالتالي يتم إنهاء وضيعة اللاجئين الفلسطينيين بصفتهم لاجئين فور تحقيق مكان الإقامة الدائم .

5 -تنص الاتفاقية على إنهاء المطالبات غير الموجودة بالاتفاقية ، حيث سيتم تعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم وعن لجوئهم .

6 -سيتم إنشاء مفوضية دولية تكون مسئولة بشكل كامل عن تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة باللاجئين في هذه الاتفاقية، وسيتم إنشاء صندوق دولي لتقلي المساهمات من أجل تنفيذ مهام المفوضية ، ويقوم الصندوق بتدقيق حسابات المفوضية.

7 -إلغاء الأونروا تدريجيا في كل بلد تعمل فيها على أساس وضعية اللاجئ في تلك البلد.

6 -4: مؤتمر أنابوليس (عام 2007م)[1]

دعت الولايات المتحدة نحو 50 دولة ومنظمة دولية للمشاركة في هذا المؤتمر وذلك بتاريخ 2007/7/27م، وركز هذا المؤتمر على إطلاق مفاوضات سلام جادة بآلية متابعة وإطار زمني وفقاً لمرجعيات السلام ومنها المبادرة العربية ، فلم يأت هذا اللقاء بجديد فالمفاوضات بدأت منذ زمن بعيد حتى قبل مؤتمر مدريد ، كان المكسب الإسرائيلي حشد كل هؤلاء الزعماء العرب مع الوفد الإسرائيلي وهو الذي كان محرماً قبل ذلك خاصة الوفد السعودي باعتباراته الخاصة مع معرفة الجميع شعوبا وقيادات عدم جدية إسرائيل في المفاوضات وإنها تقول ما لا تفعل.

[1] الموقع الالكتروني فلسطين بالعربية **http://www.palestineinarabic.com/Maps** ، تمت زيارته2010/11/28.

وبحسب تقارير إسرائيلية فإن قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس طلب أيهود أولمرت من ميرتس يوشي بيلين نسخة من هذه الوثيقة لدراستها والوقوف على ما وافق عليه أبو مازن حينها وذلك لاستخدامه في المحادثات الحالية، وقد قيل أنها كانت الأساس لمبادرة كلينتون ومحركاً لمحادثات طابا ، الأمر الذي يعني تأكيد التنازل عن الحق التاريخي في أرض عام 1948 م مع إمكانية تنازل عن بعض مناطق عام 1967م وتنازل فعلي عن حق العودة.

لعل القاسم المشترك بين المشاريع التي طرحت بعد عام 2000 م أنها توضع كلها ضمن إطار أفكار كلينتون التي قدمها في كامب ديفيد والتي لا تتجنب بشكل مطلق الحديث عن العودة إلى الديار وفق قرار 194 ووضعت عدة خيارات أخرى منها التوطين والانتقال إلى بلد ثالث والعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية وغيرها دون العودة إلى أراضي الديار عام 1948.

وخلاصة القول نفهم من البداية أن للعرب الفلسطينيين الأحقية في البلاد وأن ادعاءات اليهود بأنهم كانوا فيها قبلهم هي مجرد ادعاءات ليس لها أساس من الصحة وعندما بدأت تطرح مشاريع التسوية فقد أخذت مراحل كان أولها تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وثانيها بعد حرب عام 1967 م واشتملت معظمها على توطين اللاجئين وعودة جزء بسيط من الفلسطينيين إلى فلسطين وطرح مبدأ التعويض، وثالثها: التوطين وعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المقترحة على أقل من 30% من فلسطين الانتدابية.

الفصل السادس

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية،الحلول المقترحة:"بلاطه نموذجا"

(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

المقدمة: -

تعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غاية الأهمية فهي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد رغبات أفراد المجتمعات في مختلف القضايا التي تشكل لهم أهمية من تحديد مستوى حاجاتهم الأساسية إلى تحديد مواقفهم وآرائهم نحو متخلف القضايا السياسية المتعلقة بهم.

ومن خلال ما تم التعرض له في الفصول السابقة جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما يمكن أن تلعبه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في التأثير على آراء وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة تجاه رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم على فرض أن هناك اختلافات في آراء وتوجهات اللاجئين وذلك بناءً على أن كل فرد يختلف عن غيره فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها، مما يُحدث نتيجة لذلك تباين في آرائهم وتوجهات اللاجئين في مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

ويمكن التعرف على ذلك التباين من خلال معرفة أثر كل متغير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على آراء وتوجهات اللاجئين نحو الحلول المقترحة، وفي هذا الفصل سوف تقوم الباحثة بمعرفة الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشة لأفراد عينة الدراسة، والاتجاهات العامة نحو الحلول المقترحة ومعرفة الحل العادل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

كما سيتم التعرف على أثر كل متغير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو الحلول المقترحة لقضيتهم بغية رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، ذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، والتوصل إلى النتائج ، وعرضها والخروج بمقترحات وتوصيات بهذا الخصوص .

أولا: الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة

1: - التركيب النوعي لأفراد العينة الدراسة

الجدول رقم(18)

التركيب النوعي لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
الجنس	ذكر	253	63.6
	أنثى	145	36.4
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

تبين من نتائج تحليل الاستمارات وكما يتضح من الجدول السابق أن الذكور يشكلون (63.6%) من حجم العينة، ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هي من الذكور، وهذا الأمر يتفق مع إجراءات الدراسة، حيث أنه تم توزيع الاستمارات على أرباب الأسر، وبناء على ذلك جاءت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث.

بالإضافة إلى ذلك تقع مسؤولية المجتمع الفلسطيني على عاتق الذكور، وبالتالي الذكور هم من يقررون في الغالب الأمر موقف الأسرة من أي قضية تخصهم. حين تشكل الإناث ما نسبته (36.4%) فتشير قلة نسبتهم قد تكون إما لغياب الزوج بسبب العمل وبذلك تكون المرأة هي المسئولة عن الأسرة في غيابه.

2: - التركيب العمري لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (19)

المستوى العمري لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
العمر	25 - 18 عاماً	87	21.9
	26 -40 عاماً	137	34.3
	41 -60 عاماً	134	33.7
	أكثر من 61 عاما	40	10.1
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

يعتبر العمر من أكثر الخصائص الأساسية المميزة للسكان، ويقصد به بنية السكان حسب فئات الأعمار المختلفة وهي فئة الأطفال وفئة الشباب وفئة الشيوخ، والتركيب العمري للسكان يعكس تاريخهم الاقتصادي والاجتماعي خلال فترات تطول أو تقصر، وإن هذا التركيب نتيجة العديد من العوامل المتشابكة مثل الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرات التي أثرت على المجتمعات.

أما بالنسبة للفئات العمرية المحددة لأفراد العينة يلاحظ من الجدول رقم (19) أن فئة من تتراوح أعمارهم (26 -40) هي الفئة الأكبر من فئات المجتمع العينة إذ بلغت نسبتهم (34.3%) ، في حين كانت فئة من تتراوح أعمارهم 25 فما دون (21.9%) ، وفئة من تتراوح أعمارهم(41 -60) سنة كانت نسبتهم (33.7%) ، والذين تزيد أعمارهم عن(61 عاماً) بلغت نسبتهم (10.1%).

ويعود السبب في ارتفاع نسبة من تتراوح أعمارهم بين(26 40) وذلك لميل غالبية الشباب في هذا السن للزواج وتكوين أسرة من أجل الاستقرار، وينطبق هذا على الفئة العمرية الثالثة (41 60)، ومن الجدير بالذكر أن الفئة الأولى من هم (دون سن 25) كانت نسبتهم مرتفعه وإذا ما حاولنا البحث في الأسباب ربما لكون أغلبية الشباب يرغبون بالزواج على الرغم من تدني مستوى دخولهم وعدم توفر المسكن، فمعظم هؤلاء يعيشون في بيت العائلة ولا ينفصلون عنها لعدم توفر المساكن ولتدني دخولهم أو قد يكون بسبب كونهم عاطلين عن العمل[1].

3: - المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم(20)

المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
المستوى التعليمي	مرحلة ثانوية فما دون	148	37.2
	دبلوم	62	15.6
	بكالوريوس	112	28.1
	دراسات عليا	15	3.8
	أمي/ملم	61	15.3
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وبالنسبة لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي يتضح من الجدول رقم (20) أن(37.2%) من حجم عينة الدراسة قد أنهوا مرحلة ثانوية فما دون، ويعود السبب في ارتفاع نسبة هذه الفئة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان مخيم بلاطة، بالإضافة إلى عدم رغبة الطلاب في مواصلة التعليم بعد الثانوية، وإلى ظاهرة تسرب من المدارس، كما كان للانتفاضتين أثر كبير في عدم مواصلة الطلاب لتعليمهم نظراً للاجتياحات الإسرائيلية التي

[1] تنويه: العاطلون عن العمل هم الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ويبحثون عن عمل

تعرض لها مخيم بلاطة و الاغلاقات ومنع التجول الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي على المخيم فــ(20.1%) ممن هم دون مرحلة الثانوية يقعون ضمن الفئتين (25عاماً فما دون و26- 40 عاماً) وهاتين الفئتين كانت المراحل التعليم الثانوية لهم ضمن الانتفاضتين، ومنهم من ترك التعليم للبحث عن العمل من أجل إعانة أسرهم.

بالمقابل بلغت نسبة الحاصلين على درجة بكالوريوس فأعلى حوالي(31.9%) ، وهي نسبة مرتفعة. ، أما نسبة الحاصلين على دبلوم فقد بلغت (15.6%) ، في حين أجاب 15.3% بـ غير ذلك أي لم يدخلوا أي مرحلة تعليم.بالتالي منهم أمي ومنهم ملم.

ويلاحظ أن نسبة من يتوجهون للتعليم كبيرة في مخيم بلاطة، ومن الملاحظ أيضاً أن المستويات التعليمية لسكان مخيم بلاطة متوافقة مع المستويات التعليمية في الضفة الغربية سواء كانت مدينة أم ريف.

4: - حجم الأسرة لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (21)

عدد أفراد الأسرة عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
عدد أفراد الأسرة	أقل من 5 أفراد	85	21.9
	5 -10 أفراد	254	63.8
	أكثر من 10أفراد	59	14.8
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وعند توزيع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة تبين يلاحظ من الجدول السابق رقم (21) أن نسبة من يتراوح عدد أفراد أسرهم (أقل من5)أفراد هي(21.9%) ، في حين عدد أفراد الأسرة من (5-10) تتراوح (63.8%) ، في حين بلغت الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن عشرة (14.8%).

ونجد هنا أن النسبة الأكبر تقع ضمن الفئة(5 -10) أفراد وهي الفئة التي تشكل غالبية الأسر الفلسطينية. مع وجود نسبة ليست بالضئيلة للأسر التي يقل عدد أفرادها عن (5) أفراد، ويعود السبب في ذلك لعمليات القتل الوحشية التي تنتهكها قوات الاحتلال الإسرائيلي أبناء الشعب الفلسطيني، كما تعرض مخيم بلاطة للعديد من الاقتحامات الإسرائيلية مما أسفر عن استشهاد العديد من الأشخاص.

ومن الجدير بالذكر أن متوسط عدد الأسر (1.5 أسرة) في المنزل الواحد.ويعود سبب عدم وجود أكثر من الأسرة لضيق المنازل وتوسعها الرأسي.فالمخيم مكتظ بشكل كبير جداً.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لسكان مخيم بلاطة

يلاحظ أن نسبة السكان المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بلغت(15.9%) من مجموع السكان، وهذه النسبة لا تمثل الواقع تماماً، و يعود السبب إلى أن الكثير من اللاجئين انتقلوا للعيش في المدن أو الأرياف، والبعض هاجر للخارج طلباً للرزق[1].

وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المتواجدون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث(الأونروا) مع نهاية عام 2009م ما نسبته (16%) من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منهم (25%) يعيشون داخل المخيمات ويعود السبب في ذلك إلى محدودية عدد سكان مخيمات الضفة الغربية لأن الكثير منهم هاجر إلى الأردن أو الخليج العربي أثناء فترة الحكم الأردني، أو انتقل للمدن الفلسطينية. ومن جانب آخر شكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الغوث في قطاع غزة ما نسبته(23%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث، منهم (46%)يعيشون داخل مخيمات قطاع غزة [2].

وتشير النتائج النهائية لإحصائيات الفلسطينية أن عدد اللاجئين في محافظة نابلس بلغ (83.115) لاجئا أي ما نسبته (26.3%) من مجمل السكان الفلسطينيين في المحافظة

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2002.مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة تقارير التحليلية الوصفية (03) (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية).رام الله فلسطين، ص27.

2 الموقع الالكتروني لوكالة الغوث الدولية(الاونروا) http://www.un.org ، تم زيارته 2009/12/5.

موزعين بواقع(36.966) لاجئا في المناطق الحضرية بنسبة (21.2%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الحضرية و (16.738) لاجئا في الريف ويشكلون ما نسبته(15.1%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الريف و (29.411)لاجئا في المخيمات ويشكلون ما نسبته (96.9%)من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المخيمات المحافظة[1].

1: - أوضاع لاجئين مخيم بلاطة قبل عام 1948م

الجدول رقم(22)

مكان السكن الأصلي قبل عام 1948م

مكان السكن الأصلي قبل عام 1948م	العدد	النسبة المئوية(%)
مدينة	182	45.73
قرية	200	50.25
بادية	16	4.02
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان محافظة نابلس.رام الله فلسطين، ص 36.

الجدول رقم(23)

في أي قضاء كنت تسكن

في أي قضاء كنت تسكن	العدد	النسبة المئوية(%)
عكا	35	8.79
الرملة	39	9.80
بيسان	18	4.52
بئر السبع	18	4.52
غزة	13	3.27
حيفا	34	8.54
الخليل	15	3.77
يافا	172	43.22
القدس	5	1.26
جنين	3	0.75
الناصرة	5	1.26
صفد	1	0.25
طبريا	5	1.26
طولكرم	19	4.77
اللد	16	4.02
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم(24)

ما هي مساحة الأراضي التي كنت تملكها في مكان الإقامة الأصلي (1948)

ما هي مساحة الأراضي التي كنت تملكها في مكان الإقامة الأصلي (1948)	العدد	النسبة المئوية(%)
أقل من 10 دونمات	144	36.2
10 -19	67	16.8
20 -29	38	9.5
30 -39	27	6.8
40 -49	17	4.3
50 فأكثر	105	26.4
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم(25)

مساحة المنزل الذي كنت تملكه في عام 1948م

مساحة المنزل الذي كنت تملكه في عام1948	العدد	النسبة المئوية(%)
أقل من 50متر مربع	56	14.07
50 -100متر مربع	148	37.19
100 -150متر مربع	127	31.91
أكثر من 150متر مربع	67	16.83
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

يعتبر مخيم بلاطة واحد من المخيمات الفلسطينية التي أقيمت كنتيجة مباشرة للنكبة الفلسطينية خلال عام 1948م، والتي أدت إلى طرد مئات ألاف الفلسطينيين من أرضهم ومنازلهم، وسمي بمخيم بلاطة نظرا لوقوعه على أراضي تابعة لقرية بلاطة قرب مدينة نابلس، فقد تم إنشاءه لإيواء العديد من اللاجئين، حيث يتضح من الجدول رقم(22) أن (50.25%) يرجع أصلهم إلى القرى ، في حين (45.73%) أصلهم إلى المدينة و (4.02%) إلى البادية.

وحسب نتائج الدراسة وكما هو موضح بالجدول رقم (23) تبين أن أغلبية اللاجئين الموجودين في مخيم بلاطة يعود أصلهم إلى قضاء يافا وذلك بنسبة(43.2%)، وذلك بواقع (26.9%) لقرى قضاء يافا، و(15.6%) يعود أصلهم لمدينة يافا. يليها الرملة (9.8%) وذلك بواقع (3.8%) مدينة،و(5.3%) قرية (0.8%) بادية.

في حين يشير الجدول رقم (24) أن (63.8%) يملكون أكثر من 10 دونمات من الأراضي، ويرجع السبب في ذلك لكون(50.3%) يرجع أصلهم من القرى المهجرة. وحسب الجدول رقم (25) كانت تتراوح مساحة منازلهم ما بين(50 -100 متر مربع) و (100 -150 متر مربع).ويعود صغر المنازل لكون الأعداد كانت ليست بالكبيرة فقد كانت معظم العائلات ممتدة ومنافع المنزل مشتركة على العكس مما عليه الآن.

2: - الأوضاع السكنية في مخيم بلاطة عام 2009م

الجدول رقم(26)

عدد طوابق المنزل الذي تسكن فيه

عدد طوابق المنزل الذي تسكن فيه؟	العدد	النسبة المئوية(%)
واحد	122	30.65
اثنين	153	38.44
ثلاثة	93	23.37
أربعة	23	5.78
خمسة	5	1.26
ستة فأكثر	2	0.50
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم(27)

ما طبيعة مادة المبنى الذي تسكن فيه

ما طبيعة مادة المبنى الذي تسكن فيه؟	العدد	النسبة المئوية
حجر	69	17.34
طوب	291	73.12
طين	38	9.55
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

تشير البيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997م أن مساحة المخيم بلغت(252) دونماً، ويلاحظ أن المساحة ما زالت ثابتة وعدد السكان متغير ومتزايد بشكل

مستمر، الأمر الذي استدعى التوسع الرأسي نتيجة لذلك ونتيجة لمنع التوسع الأفقي، وهذا سبب واقعاً ديمغرافياً مخيفاً ،فالبيوت داخل المخيم متكدسة ، حيث يتضح من خلال الجدول رقم(26) أن النمط الشائع في البناء هو طابقين فأكثر فقد بلغت نسبة(69.35%) .

حسب النتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل الاستمارات وكما هو موضح بالجدول رقم (27) معظم منازل الموجودة في المخيم مبنية من مادة الطوب(اسمنت) إذ تصل النسبة(73.1%) نظرا لتدني الأحوال الاقتصادية لسكان المخيم، فالمنازل المبنية من الطوب لا توفر الحماية لساكنيها فهي لا تحمي من برد الشتاء ولا حر الضيف ولا من خطر الأمراض، في حين نسبة المنازل المبنية من الحجر كانت(17.3%). وبالمقارنة مع مسح للفافو نجد أن النسبة متقاربة فقد بلغت نسبة البيوت المبنية من الطوب (الاسمنت) (70%) من مجمل بيوت اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ، في بلغت نسبتها في لبنان (90%)[1].

الجدول رقم(28)

هل تقيم في بيت مستأجر أم مملوك

هل تقيم في بيت مستأجر أم مملوك؟	العدد	النسبة المئوية(%)
ملك	**323**	**81.16**
إيجار	**75**	**18.84**
المجموع	**398**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة

إضافة إلى ذلك عند النظر إلى الجدول رقم (28) فإن نسبة البيوت المملوكة والتي تستخدم دون أجر في مخيم بلاطة (81.2%) والباقي المساكن إيجار وذلك بنسبة (18.8%). مقارنة مع تعداد عام 1997م كانت نسبة المنازل (الملك 88.9%)[2].

[1] منظمة الفافو، مسح 2002.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2002.مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة تقارير التحليلية الوصفية (03) (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية).رام الله فلسطين .

الجدول رقم(29)

مساحة المنزل الذي تسكنه في المخيم

مساحة المنزل الذي تسكنه في المخيم؟	العدد	النسبة المئوية(%)
أقل من50متر مربع	82	20.60
50 -100متر مربع	235	59.09
أكثر من 100مترمربع	81	20.35
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وكما هو موضح في الجدول رقم(29) أن النمط الشائع في مخيم بلاطة هو المنازل التي تتراوح مساحتها ما بين (50 -100) متر مربع ، فقد بلغت نسبتها(59%) من منازل المخيم و(20.8%) أقل من(50) متر مربع، ويعود السبب في صغر مساحة المنازل إلى أنها أقيمت على مساحة صغيرة في البداية فمساحة منازل المخيم عند إنشاءه كانت لا تتراوح النمط الشائع أو اقل منه وبالتالي يتم البناء فوق الطابق الأول الأساسي ونظراً لعدم التوسع الأفقي يتم التوسع العمودي وهذا هو سبب في انتشار هذا النمط من المنازل.

الجدول رقم(30)

هل تفضل

هل تفضل	العدد	النسبة المئوية(%)
البقاء في المخيم	126	31.66
توسيع رقعة المخيم	68	17.09
بناء شقق سكنية للاجئين	51	12.81
الخروج عن إطار المخيم	153	38.44
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وعند سؤال اللاجئين ما تفضلون لوضعكم الحالي في المخيم كما هو بالجدول رقم (30)، لوحظ أن (38.44%) من اللاجئين يفضلون الخروج من المخيم وتلاها من (31.66%) يفضلون البقاء قي المخيم.في حين أجاب (17.09%) بتوسيع رقعة المخيم. و(12.81%) يفضلون بناء شقق سكنية للاجئين.ويلاحظ تقارب نسبة من يفضلون الخروج من إطار المخيم ومن يفضلون البقاء فيه.وقد يعود السبب في ذلك إلى كون من يفضل الخروج سعيا في تحسين وضعة السكني نتيجة لتحسن وضعه المادي أو رغبة من مسكن أفضل لعائلته حتى لو لم يكن وضعه المادي جيد، أما من يفضل البقاء في المخيم يعود السبب في ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لديهم.

3: - الأوضاع الاقتصادية في مخيم بلاطة عام 2009م

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيم بلاطة كسائر الأوضاع المخيمات الأخرى كما ورد الحديث عنها في الفصل الثالث. ومن خلال تحليل الاستمارات (97.99%) من سكان المخيم تتوفر لديهم الخدمات الأساسية في المسكن من كهرباء ومياه وصرف صحي كما هو موضح بالجدول رقم (31).

الجدول رقم(31)

هل تتوفر الخدمات الأساسية في المسكن (كهرباء ،مياه ،صرف صحي)

هل تتوفر الخدمات الأساسية في المسكن (كهرباء ،مياه ،صرف صحي)	العدد	النسبة المئوية(%)
نعم	390	97.99
لا	8	2.01
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

ومن الجدير بالذكر جميع مخيمات الأراضي الفلسطينية تتوفر فيها المياه والكهرباء، في حين بعض المخيمات تتوفر شبكة الصرف الصحي في بعض المناطق منها مثل مخيم (نور

شمس، طولكرم، الأمعري، قدوره، قلنديا في الضفة الغربية) و جميع مخيمات قطاع غزة باستثناء مخيم خان يونس لا يتوفر فيه شبكة صرف صحي ، أما مخيمات الضفة الغربية التي لا يتوفر فيها شبكة صرف صحي هي(الفارعة ،عين السلطان، عقبة جابر، سلواد، دير عمار)[1].

1 -3: مستوى الدخل

الجدول رقم (32)

مستوى الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
دخل الأسرة الشهري	أقل من 1000شيكل	75	18.8
	1000 -1500شيكل	129	32.4
	1501 -2000شيكل	80	20.1
	2001 -2500شيكل	49	12.3
	2501 -3000شيكل	39	9.8
	أكثر من 3000 شيكل	26	6.5
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدخل الأسرة في مخيم بلاطة متدني فقد بلغت نسبة من يتراوح دخلهم أقل من(900 شيكل) (18.8%)، في حين بلغت نسبة من يتراوح دخلهم ما بين (1000 -1500) شيكل (32.4%) وهذه النسبة مرتفعة ، ولكن يعد هذا الدخل ضئيل بالنسبة لمستوى المعيشة السائد في فلسطين، الفلسطينيون يعانون من غلاء معيشة وتدني دخلهم الشهري.

[1] دليل التجمعات السكانية، **محافظات الأراضي الفلسطينية**، المجلد 1 -12 2000م.رام الله - فلسطين

2 -3: الوظيفة

الجدول (33)

نوع الوظيفة لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	موظف حكومي	98	24.6
	موظف قطاع خاص	63	15.8
	موظف في وكالة الغوث	70	17.6
	أعمال حرة	89	22.4
	عاطل عن العمل	78	19.6
المجموع		398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وعند النظر في الجدول رقم (33) نفهم سبب تدني الدخل ، حيث تبين أن (19.6%) عاطلين عن العمل، ويعزز ذلك أن متوسط الحسابي لعدد الأفراد العاملين في الأسرة بلغ (1.6)عامل لكل أسرة.

وعند البحث في أسباب ارتفاع نسبة البطالة في مخيم بلاطة نجد أهم الأسباب هو عدم توفر فرص العمل، بالإضافة إلى سياسية الاغلاقات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي بغية إعاقة العمال الفلسطينيين، ولابد من الإشارة إلى كثير من العمال الفلسطينيين كانوا يعملون داخل أراضي عام 1948م المحتلة، ولكن بسبب انتفاضة الأقصى منع هؤلاء العمال من الذهاب إلى مناطق عملهم، بالإضافة إلى أن قسم كبير منهم يعمل ضمن نطاق القطاع الخاص أو أعمال حرة وهذه الأعمال لا تأتي بالدخل الكبير فقد بلغت نسبة من يعملون أعمال حرة (22.4%) من حجم عينة الدارسة منهم(16.9%)يحصلون على دخل أقل من 2000 شيكل ، ومن يعملون ضمن القطاع الخاص (15.8%) منهم (9.6%) يحصلون على دخل أقل من 2000شيكل. بالإضافة إلى أن الدخل الحكومي قليل حيث يعمل ما نسبته في القطاع الحكومي(24.6%) منهم

(14.1%) يحصلون على دخل أقل من 2000شيكل. بالمقابل من يعمل في وكالة الغوث الدولية(17.6%) وهم مستوى دخلهم أفضل من الوظائف الأخرى حيث تبين أن (10.6%) يحصلون على دخل أكثر من 2000شيكل و(7%) يحصلون على دخل أقل من 2000شيكل.

4: - مساعدات الأونروا لسكان مخيم بلاطة

تعتبر وكالة الغوث الدولية(الأونروا) المسئولة المباشرة عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث تعمل الأونروا على تقديم المساعدات والخدمات لسكان المخيمات الفلسطينية المسجلين والجدول رقم (34) يوضح رأي سكان مخيم بلاطة بالمساعدات التي تقدمها لهم الأونروا .

الجدول رقم (34)

رأي سكان مخيم بلاطة المسجلين بالمساعدات التي تقدمها (الأونروا)

هل تحصلون على التموين والخدمات الصحية والتعليمية عن طريق الأونروا ؟	العدد	النسبة المئوية(%)
نعم	299	75.13
لا	99	24.87
المجموع	398	100
هل المساعدات التي تقدمها الأونروا كافية للعيش الكريم؟		
نعم	19	4.77
لا	379	95.23
المجموع	398	100
ما هي القيمة المالية للمخصصات التي تقدمها الأونروا لك شهرياً		
أقل من500شيكل	190	47.74
500 -750شيكل	57	14.32
أكثر من 750	17	4.27
لا شيء	134	33.67
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

تبين من خلال الجدول السابق أن (75.13%) يحصلون على خدمات وتموين من الأونروا، وذلك بواقع(42%) يحصلون مخصصات بقيمة مالية أقل من 500 شيكل، و(10.3%) يحصلون على مخصصات بقيمة مالية تتراوح ما بين(500 -750 شيكل) وبناء على ذلك

أجاب (71.6%) من الذين يحصلون على التموين والخدمات الصحية والتعليمية بأنها لا تكفي للعيش الكريم. و(3.5%) أجابوا بأنها كافيه للعيش ويرجع السبب في ذلك كون هذه النسبة هي التي تتلقى أعلى قيمة مخصصات من الأونروا.

ومن جانب أخر يوجد حوالي (24.87%) بأنهم لا يتلقون أية مساعدات من الأونروا، وفي النهاية سواء الذين يحصلون أو لا يحصلون على خدمات من الأونروا أجابوا بأنها لا تكفي للعيش الكريم وذلك بنسبة (95.23%).ويعود السبب في ذلك إلى أن (33.7%) من سكان مخيم بلاطة لا يحصلون على مخصصات من الأونروا ، بالإضافة إلى أن (47.74%) يحصلون على مخصصات بقية أقل من 500 شيكل.

وإذا ما نظرنا إلى سبب عدم رضا اللاجئين عما تقدمه الأونروا لهم من مساعدات لوجدنا أن الأونروا تقوم بإتباع سياسة تقليص المساعدات، وذلك بسبب العجز المالي لديها،وترجع أسباب المشاكل المالية في ميزانية الأونروا إلى نظام الطوعية في تمويل ميزانية الأونروا، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني داخل المخيمات ، وعدم التوصل إلى حل قضيتهم مما أدى إلى زيادة الضغط على كاهل الأونروا وبالتالي تقليص خدماتها بشكل ملحوظ، مما دفع بالأونروا لوضع معايير صارمة لتحديد وضعية اللاجئ ذي العسر الشديد الذي يستفيد من خدماتها.

الجدول رقم (35)

كيف تقيم أداء السلطة الفلسطينية في قضية اللاجئين

كيف تقيم أداء السلطة الفلسطينية في قضية اللاجئين؟	العدد	النسبة المئوية(%)
إيجابي	112	28.14
سلبي	198	49.75
غير ذلك	88	22.11
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

وعند التطرق إلى رأي اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة عما قدمته السلطة لقضيتهم ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية نرى من خلال الجدول السابق أن

(49.7%) يرى أن أداء السلطة كان سلبي فمن وجهة نظر اللاجئين لا يعتبرون أن هناك تقدم ملموس قامت به السلطة الفلسطينية بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين، فما زالت قضيتهم منذ حوالي 62عام على طاولة المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك لا يوجد تقدم بالنسبة لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي فلا يسمح لهم بالتوسع في البناء وكما أن الخدمات في المخيم سيئة، فالعديد من المخيمات تتوفر فيها شبكات الصرف الصحي بشكل جزئي ومنها من لا توجد فيه أصلا،ناهيك عن المدارس التي تعاني من اكتظاظ الطلاب ،والعيادات الطبية قليلة نظراً لأعداد سكان المخيم الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد مساحات خضراء حدائق للأطفال والتي تعتبر متنفس لهم، لذلك لابد من العمل على إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ،والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال بناء شقق سكنية لهم تتوافر فيها جميع وسائل الحياة الكريمة لحين إيجاد حل لقضيتهم مستقبلا.

ثالثاً: اتجاهات اللاجئين العامة في مخيم بلاطة نحو الحلول المقترحة

للتعرف على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ، فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية لكل سؤال من أسئلة الاستمارة فيما يتعلق بآرائهم وتوجهاتهم نحو الحلول المقترحة وكانت الحلول المقترحة على النحو التالي:

1- العودة

2- التعويض

3- الاندماج(التوطين و التجنيس)

4- البقاء أو الخروج من المخيمات.

5- العودة والتعويض

1: - آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة العامة نحو حل العودة:

تم التعرف على آراء وتوجهات العامة لسكان مخيم بلاطة نحو حل العودة، من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الدراسة التي تخص مجال العودة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (36)

آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو حل (العودة)

السؤال	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية(%)	العدد	النسبة المئوية(%)
هل يُغني إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العودة إلى أراضي عام 1948	68	17.09	330	82.91
هل عودة كافة اللاجئين إلى أراضي السلطة الفلسطينية تحقق مبدأ العودة للاجئي 1948	79	19.85	319	80.15
هل ترى أن قرار (194)هو أساس لحل قضية اللاجئين؟	233	58.54	165	41.46
هل تقبل بالعودة فقط دون تعويض؟	159	39.95	239	60.05
لو أتيحت لك الفرصة بالعودة إلى سكنك الأصلي هل تعود؟	341	85.68	57	14.32
هل تعتقد أن ارتباطاتك الاقتصادية والاجتماعية ستؤثر على قرارك في العودة؟	115	28.89	283	71.11
هل تؤمن بحق العودة لكافة اللاجئين؟	384	96.48	14	3.52

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك (82.91%) لا يعتبرون إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يغني عن العودة إلى أراضي عام 1948م، ويعود سبب ارتفاع هذه نسبة إلى إيمان اللاجئين بحق العودة إلى كافة الأراضي الفلسطينية (فلسطين التاريخية)،ويدعم ذلك أن (80.15%) من أفراد العينة يعتبرون أن العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية لا يحقق مبدأ العودة للاجئي 1948م.

بالمقابل بلغت نسبة من يقبل بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يغني عن العودة إلى أراضي عام 1948م فقط (17.09%)، ونسبة من يعتقد أن العودة لأراضي السلطة الفلسطينية يحقق مبدأ العودة للاجئي عام 1948م(19.85%)، ويمكن القول أن هؤلاء اللاجئين يريدون الحل لمشكلتهم.

ويلاحظ أن (60.05%) من مجموع أفراد العينة لا يقبلون بالعودة دون التعويض، وهذا يدل على ظلم والمعاناة التي تعرض لها اللاجئين خلال مراحل تهجيرهم القسري حتى الآن، لذلك فهم يطالبون بالعودة والتعويض معاً نتيجة لما لحق به من أضرار مادية ومعنوية.ومع العلم لو أتيحت لهم الفرصة بالعودة إلى مكان سكنهم الأصلي.على الرغم من وجود ارتباط اقتصادية واجتماعية قد تمنعهم من التفكير بالعودة إلى مكان سكنهم الأصلي ،فقد تبين أن(85.68%) يتمنون العودة ،بواقع(63.3%) لن تؤثر ارتباطاتهم على قرارهم بالعودة، و(22.4%) ستؤثر على قرارهم في العودة.

بالمقابل يلاحظ أن(14.3%) لن يعودوا لو أتيحت لهم الفرصة بالعودة بواقع (6.5%) منهم ستؤثر ارتباطاتهم الاقتصادية والاجتماعية على قرارهم بالعودة.وقد يرجع السبب في ذلك لوجود علاقات اجتماعية لديهم مثل النسب والمصاهرة والاندماج مع البيئة المحيطة بهم بالإضافة ارتباط هؤلاء اللاجئين بمصدر أرزاقهم وبالتالي كل هذا من شأنه يؤثر على قرارهم بالعودة. لكن معظم اللاجئين يفضلون العودة إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها قسراً.حتى لو كان للاجئ ارتباطات في مكان لجوئه تمنعه من ذلك

ويلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن(96.5%)من اللاجئين يؤمنون بحق العودة لكافة اللاجئين، وهذه النسبة مرتفعة جداً ،تؤكد أن حق العودة للاجئين ثابت مهما كانت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها .

2: - آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة العامة نحو حل التعويض

الجدول رقم(37)

آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو حل (التعويض)

السؤال	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية(%)	العدد	النسبة المئوية(%)
هل تقبل بتعويضك بسكن في إحدى المستعمرات بدلاً من بيتك وممتلكاتك في عام 1948	14	3.5	384	96.5
هل تقبل بالتعويض دون العودة؟	51	12.8	347	87.2
هل تقبل بالتعويض عن الأضرار المادية فقط؟	67	16.8	331	83.2
هل تعتقد أن خيار التعويض يجب أن يكون حسب ممتلكات كل لاجئ؟	202	50.8	196	49.2

المصدر: إعداد الباحثة

عند سؤال اللاجئين عن ما هو الحل العادل من وجهة نظرهم لقضيتهم حسب السؤال رقم(20) من الاستمارة أجاب(6.3%) أن التعويض هو الحل لقضيتهم، وتبين أن (3.5%) منهم يقبلون التعويض بسكن بإحدى المستعمرات(coloies/colony)بدلاً من بيوتهم وممتلكاتهم في عام 1948م كما هو موضح بالجدول رقم (37) وتعتقد الباحثة أن هذه النسبة ضئيلة جداً لا تؤثر على حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم وقد يكون سبب قبول هؤلاء بالتعويض بسكن بإحدى المستعمرات لقلة وعيهم السياسي بمدى خطورة هذه الفكرة.وبأنها قد تقضي على حقهم

بالعودة إلى ممتلكاتهم في أراضيهم عام 1948م. في حين كانت النسبة الأكبر للذين يرفضون التعويض بسكن بإحدى المستعمرات فقد بلغت نسبتهم (96.5%).

و يتضح من الجدول السابق أن (87.2%) اللاجئين من حجم العينة يرفضون التعويض دون العودة وكما بلغت نسبة من يرفض التعويض فقط عن الأضرار المادية (83.2%) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن اللاجئين لا يقبلون إلا بالعودة والتعويض معاً وليس فقط عن الأضرار المادية وإنما أيضاً المعنوية وقد تعادلت تقريبا نسبة من يعتقد أن خيار التعويض يجب أن يكون حسب ممتلكات كل لاجئ ومن لا يعتقد بذلك كما هو موضح بالجدول السابق.ويعود السبب ربما لوجود فروق بين مستويات الدخل حيث تبين أن اللاجئين الذين مستوى دخلهم (أقل من 1000 شيكل) لديهم اتجاهات أكثر ايجابية نحو الحلول المقترحة لوضعهم الحالي من الذين مستوى دخلهم(2501 -3000 شيكل).

3: - آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة العامة نحو حل الاندماج

الجدول رقم(38)

آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو حل (الاندماج)

السؤال	نعم		لا	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
هل تفضل ضم المخيم ليصبح جزءاً من مدينة نابلس؟	**204**	**51.26**	**194**	**48.74**
هل تقبل الانتقال إلى إحدى الدول المجاورة والحصول على تعويض؟	**73**	**18.34**	**325**	**81.66**
هل تقبل بالتوطين والتجنيس بديلاً للعودة؟	**65**	**16.33**	**333**	**83.67**
هل تقبل بالخروج من المخيم والعيش في مكان غيره داخل فلسطين	**297**	**74.62**	**101**	**25.38**

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق عند سؤال اللاجئين بمدى قبولهم لفكرة التوطين و التجنيس بدلاً من العودة فقد قوبلت هذه الفكرة بالأغلبية بالرفض وذلك بنسبة(83.67%) ،يعود السبب في كون معظم اللاجئين يرفضون فكرة التوطين والتجنيس بأي جنسية غير الفلسطينية حتى لو كان هذا الحل لقضيتهم لأن ذلك من شأنه أن يقضي على حقهم بالعودة ،ويمكن تفسير ذلك بأن هناك توافق بين جميع الأعمار في تقديراتها تجاه الحلول المستقبلية لوضع اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يؤكد الثقافة للشخصية الفلسطينية اللاجئة .

في حين بلغت نسبة من يقبل بالفكرة (16.33%). حيث تبين أن أعلى نسبة قبلت الفكرة التوطين والتجنيس هي الفئة العمريه التي تتراوح ما بين (40 60) قد يعود سبب قبولهم لضعف إيمانهم بقضيتهم أو لعدم وجود وعي سياسي لديهم عن مدى خطورة هذه الفكرة.

وبالرغم من ذلك يلاحظ أن سكان مخيم بلاطة يميلون لدمج المخيم ليصبح جزءاً من مدينة نابلس فقد بلغت نسبة من يفضلون ضم المخيم لمدينة نابلس (51.3%) وبالتالي دمجهم مع سكان مدينة نابلس ليصبحوا جزءاً منها، وهي تقريباً تعادل نصف العينة.ويرجع الأمر في ذلك لقرب مخيم بلاطة من مدينة نابلس ، وبالتالي يستفيد المخيم من الخدمات الموجودة في المدنية . وكما تبين أن (74.62 %) من اللاجئين يفضلون الخروج من المخيم والعيش في مكان غيره لكن ليس خارج فلسطين.

لكن بالمقابل رغم تفضيل اللاجئين للخروج من المخيم والعيش في مكان غيره داخل فلسطين إلا أن سكان مخيم بلاطة يرفضون الانتقال إلى إحدى الدول المجاورة و الحصول على التعويض كحل لمشكلتهم فقد بلغت نسبة من يرفض الانتقال للدول المجاورة والحصول على تعوض (81.66%) فالانتقال إلى إحدى المدن أو القرى الفلسطينية ليس كالانتقال إلى إحدى الدول المجاورة رغم ما يعانيه المخيم من أوضاع اقتصادية واجتماعية في غاية الصعوبة فالمساكن غير صحية نظراً لتلاصقها ببعضها وشوارعها الضيقة والفقر المدقع الذي يعاني منه سكان المخيم والكثافة السكانية العالية فيه. فقد بلغت الكثافة السكانية فيه(93.9) شخص لكل كم^2.

4: - آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة العامة نحو حل(البقاء أو الخروج من المخيم)

الجدول رقم(39)

آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة العامة نحو حل (البقاء أو الخروج من المخيم)

السؤال	نعم		لا	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إذا توافرت لديك الإمكانيات المادية فهل تفكر بالخروج من المخيم.	295	74.12	103	25.88
هل تعتقد أن العيش خارج المخيم يؤثر على إيمان اللاجئين بحقهم بالعودة؟	114	28.64	284	71.36
هل تعتقد أن بقاء المخيمات هو استمرار للإعلان عن حق اللاجئين في العودة؟	260	65.33	138	34.67

المصدر: إعداد الباحثة

تبين لنا من خلال الجدول السابق أن(74.1%) من سكان مخيم بلاطة أي أغلبية عينة الدارسة في حالة توفرت لديهم الإمكانيات المادية يفكرون بالخروج من المخيم، نظراً سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في المخيم، ولكن ضمن إطار الدولة الفلسطينية ومدينة نابلس

وكما يرى(71.4%) من حجم العينة أن العيش خارج المخيم لن يؤثر على إيمان بحق العودة ومن جهة أخرى يعتقد (65.3%) أن بقاء المخيمات هو استمرار للإعلان عن حق اللاجئين في العودة فالمخيمات تعد بالنسبة للاجئين رمز يدل على معاناتهم والمأساة التي حلت بهم عام 1948 ، فالمخيم يجسد حق العودة للاجئين إلى أراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م. وبقاء المخيمات يبقى يذكرهم بما حل بهم عام 1948م، ويعد رمزاً لصمود الإنسان الفلسطيني ، و تشبثه بأرضه واعتزازه بوطنه ، وقدسية حقه ، فحق العودة لا يسقط بالتقادم أو التعويض أو السكن المريح.

ثالثاً: - الارتباطات بين مجالات الدراسة

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين مجالات الدراسة الأربع الخاصة بالحل النهائي وهي العودة، التعويض، الاندماج، البقاء أو الخروج من المخيمات. وذلك بغية معرفة العلاقة بين اتجاهات الأفراد نحو الحلول المقترحة المختلفة، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين أبعاد المقياس (الاستمارة ، والدرجة الكلية للمقياس (الاستمارة)والجدول رقم (40) يوضح ذلك

الجدول رقم(40)

معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمقياس وأبعاده الأخرى

	الدرجة الكلية	الأول (العودة)	الثاني (التعويض)	الثالث(اندماج توطين وتجنيس)	الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)
الأول(العودة)	0.624**	-			
الثاني(التعويض)	0.611**	0.105*	-		
الثالث(الاندماج توطين وتجنيس)	0.682**	0.131**	0.314**	-	
الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)	0.500**	0.068	0.131**	0.222**	-

* ر الجدولية عند درجة حرية (396) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.098

** ر الجدولية عند درجة حرية (396) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.128

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين جميع أبعاد المقياس والأبعاد الأخرى للمقياس.

وبالرجوع إلى الجدول رقم(40) يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين بعد العودة والتعويض، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.105) أي أن الأفراد الذين يفضلون العودة يرغبون بالتعويض وهذا ما يؤكده سؤال اللاجئين عن الحل العادل لقضيتهم حيث أجاب (54.52%) يعتبرون الحل العادل لقضيتهم هو العودة والتعويض.

ويلاحظ وجود علاقة ايجابية بين بعد العودة والاندماج علاقة دالة إحصائية عند مستوى (0.01) حيث بلغ معامل الارتباط بين البعدين (0.131) أي أن الأفراد الذين يفضلون العودة يرغبون في الاندماج أيضا. وهذا يدل على أن هؤلاء الأفراد يردون حل لقضيتهم سواء بالعودة أو بالاندماج، فيما يتضح عدم وجود علاقة أو ارتباط دال إحصائيا بين بعد العودة و(البقاء أو الخروج من المخيمات).حيث بلغت قيمة معامل الارتباط(0.068)

وبالرجوع إلى الجدول رقم (40) يتبين وجود علاقة ايجابية دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) بين بعد الثاني (التعويض) والبعد الثالث (الاندماج =التوطين و التجنيس) حيث نجد أن الأفراد الذين يفضلون التعويض يرغبون بالاندماج. وقد بلغ معامل الارتباط بين البعدين (0.314).

وكما يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين البعد الثاني(التعويض) والبعد الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)،حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين البعدين(0.131) فتبين أن الأفراد الذين يفضلون التعويض يرغبون بالبقاء أو الخروج من المخيم وبما أن نسبة من يفضلون الخروج أكثر ممن يفضلون البقاء يمكننا القول أن الأفراد الذين يفضلون التعويض يرغبون بالخروج من المخيم، وكما توجد علاقة ايجابية دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) بين البعدين (الاندماج) و(البقاء أو الخروج من المخيمات). فقد بلغ معدل الارتباط (0.222) .

رابعاً: - الحل العادل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

لمعرفة أراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم نحو أفضل حل لقضيتهم (العودة، التعويض، العودة والتعويض، الاندماج(التوطين و التجنيس) فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وذلك لمعرفة الحل العادل من وجهة نظرهم والجدول رقم (41) يبين ذلك :

الجدول رقم(41)

حسب رأيك ما هو الحل العادل لقضية اللاجئين

الحلول المقترحة	التكرار	النسبة المئوية
العودة	106	26.63
التعويض	25	6.38
العودة والتعويض	217	54.52
الاندماج(التوطين و التجنيس)	16	4.02
لا رأي لهم	34	8.54
المجموع	398	100

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن الحل العادل من وجهة نظر سكان مخيم بلاطة هو العودة والتعويض فقد بلغت نسبة من يعتبر أن هذا الحل هو الحل العادل (54.5%) ، يليها حل العودة وذلك بنسبة(26.6%) ، في حين كانت أقل الحلول استجابة هي (الاندماج= التوطين و التجنيس) فقد بلغت نسبتهم (4.0%). بينما امتنع عن الإجابة عن هذا السؤال (8.5%) من أفراد عينة الدراسة.

خامساً: -أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم

سيتم التعرف على اختبار الفرضيات المتعلقة بكل متغير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمعرفة أثر كل متغير على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

حيث يتناول هذا الجزء من الدراسة مطالب الدراسة وأثر كل متغير على حده على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

1: - التحقق من صحة السؤال الأول

لمعرفة تأثير متغير الجنس على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم فقد تم اختبار صحة السؤال الأول وهو **" هل يوجد أثر لمتغير الجنس على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ".**

وللتحقق من صحة هذا السؤال تم استخدام اختبار "T. test" ، لمقارنة المتوسطات الحسابية لإجابات الذكور والإناث على أداة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (42)

أثر متغير الجنس(ذكور، إناث) على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم (نتائج اختبار "T. test")

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول(العودة)	ذكر	253	10.415	1.057	1.181	0.238	غير دالة إحصائياً
	أنثى	145	10.552	1.201			
الثاني (التعويض)	ذكر	253	4.909	0.833	0.330	0.742	غير دالة إحصائياً
	أنثى	145	4.938	0.852			
الثالث(اندماج =توطين وتجنيس)	ذكر	253	5.530	0.945	** 2.155	0.032	دالة عند 0.05
	أنثى	145	5.738	0.898			
الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)	ذكر	253	4.700	0.699	0.700	0.484	غير دالة إحصائياً
	أنثى	145	4.648	0.712			
الدرجة الكلية	ذكر	253	25.553	2.174	1.413	0.159	غير دالة إحصائياً
	أنثى	145	25.876	2.223			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (396) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58*

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (396) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96**

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول رقم (42) أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للاستمارة، عدا البعد الثالث (الاندماج = التوطين والتجنيس) هذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث)[1].

وأن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية[1] في البعد الثالث(الاندماج = التوطين والتجنيس) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس

[1] تنويه إذا كانت قيمة(ت)المحسوبة أقل من قيمة (ت) المجدولة تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة (الإثبات) والتي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية سواء على مستوى (0.05) أو مستوى (0.01) .

(ذكور، إناث) على آراء اللاجئين وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم نحو حل الاندماج ولقد كانت الفروق لصالح الإناث. حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء الذكور (5.530) في حين بلغ المتوسط للإناث (5.738)، بمعنى أن الإناث لديهم الرغبة بالاندماج أكثر من الذكور، وربما يعود ذلك إلى طبيعة الأنثى التي تسعى للمحافظة على وضع الاستقرار داخل الأسرة وخاصة عندما تكون هي المسئولة عن الأسرة وكذلك تفضل الإناث الاندماج ، بسبب الواقع الحالي للاجئين ، والذي يعكس الرغبة لديهن في العيش في المجتمع المتواجدات به ويعتقد أن هذا ميل فطري لدى الإناث ، ورغبتهن في الاستقرار البيتي والسكن حيث يقيم الزوج.

وبالرجوع للجدول السابق يتضح عدم وجود أثر لمتغير الجنس على آراء اللاجئين وتوجهاتهم نحو حل العودة والتعويض، التوطين و التجنيس، والبقاء أو الخروج من المخيم.

أما فيما يتعلق بالمجالات مجتمعة فتبين ومن الجدول رقم(42) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($a = 0.05$) لمتغير الجنس على آراء وتوجهاتهم اللاجئين الفلسطينيين نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

وعلى الرغم من وجود فروقات جزئية إلا أن الناتج العام يدل على عدم وجود فروقات بين الذكور والإناث، وسواء كان أرباب الأسر ذكوراً أم إناثاً فإن أسرهم مرت بنفس الظروف الصعبة التي عانوا منها في التهجير والإبعاد قسرا عن الوطن وكما يعاني جميع اللاجئين ظروف اقتصادية واجتماعية ومعيشية في غاية الصعوبة.

وهنا نجد عدم وجود فروقات إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في آراء اللاجئين وتوجهاتهم نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم وبذلك يمكن القول من عدم صحة الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، بمعنى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الجنس على آراء اللاجئين وتوجهاتهم.

---

[1] تنويه إذا كانت قيمة(ت)المحسوبة أكبر من قيمة (ت) المجدولة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة (الإثبات) والتي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية سواء على مستوى (0.05) أو مستوى (0.01) .

2: - التحقق من صحة السؤال الثاني

للتعرف على أثر متغير العمر على آراء وتوجهات اللاجئين نحو رسم حلول مستقبلية وضعهم الحالي في المخيم تم التحقق من صحة السؤال الثاني والذي ينص على: **هل يوجد أثر لمتغير العمر على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.**

وللتحقق من صحة هذه السؤال تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي

One Way ANOVA . حيث يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود متغير مستقل بأكثر من مستويين (ثلاث) فما فوق ، ومتغير تابع واحد والجدول رقم (43) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير العمر على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ؟.

الجدول رقم (43)

أثر متغير العمر على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم

(نتائج تحليل التباين الأحادي)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "فا"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول(العودة)	بين المجموعات	6.261	3	2.087	1.696	0.167	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	484.746	394	1.230			
	المجموع	491.008	397				
الثاني(التعويض)	بين المجموعات	2.283	3	0.761	1.082	0.357	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	277.144	394	0.703			
	المجموع	279.427	397				

الثالث(الاندماج =توطين وتجنيس)	بين المجموعات	0.192	3	0.064	0.073	0.974	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	344.876	394	0.875			
	المجموع	345.068	397				
الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)	بين المجموعات	0.525	3	0.175	0.352	0.788	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	195.949	394	0.497			
	المجموع	196.475	397				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	4.852	3	1.617	0.334	0.801	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1907.030	394	4.840			
	المجموع	1911.882	397				

* ف الجدولية عند درجة حرية (3،397) وعند مستوى دلالة (0.01) = 3.88

** ف الجدولية عند درجة حرية (3،397) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.62

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر عند مستوى (0.05) وبالتالي لا يوجد أثر لمتغير العمر على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك توافق بين جميع الأعمار في تقديراتها تجاه الحلول المستقبلية لوضع اللاجئين الفلسطينيين، ولم يظهر أي اختلاف في هذه التقديرات وهذا يؤكد الثقافة للشخصية الفلسطينية اللاجئة.

3: - التحقق من صحة السؤال الثالث

لمعرفة أثر متغير المستوى التعليمي على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية وضعهم الحالي في المخيم تم التحقق من صحة السؤال الثالث والذي ينص على:

هل يوجد أثر لمتغير المستوى التعليمي على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم

وللتحقق من صحة هذا السؤال تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA كما هو موضح في الجدول رقم (44).

الجدول رقم(44)

أثر متغير المستوى التعليمي على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم(نتائج تحليل التباين الأحادي)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول(العودة)	بين المجموعات	11.267	4	2.817	2.307	0.058	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	479.741	393	1.221			
	المجموع	491.008	397				
الثاني(التعويض)	بين المجموعات	0.844	4	0.211	0.298	0.879	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	278.583	393	0.709			
	المجموع	279.427	397				
الثالث(اندماج= توطين وتجنيس)	بين المجموعات	4.218	4	1.054	1.216	0.304	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	340.850	393	0.867			
	المجموع	345.068	397				
الرابع(البقاء أو الخروج من المخيمات)	بين المجموعات	1.489	4	0.372	0.750	0.558	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	194.986	393	0.496			
	المجموع	196.475	397				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	17.250	4	4.313	0.895	0.467	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1894.632	393	4.821			
	المجموع	1911.882	397				

* ف الجدولية عند درجة حرية (4،397) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.39

** ف الجدولية عند درجة حرية (4،397) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.36

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي. وهنا تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة (الإثبات) وبالتالي لا يمكن قبول الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة بمعنى أن متغير المستوى التعليمي لا يوجد له أثر حقيقي على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

ويمكن تفسير عدم تأثير متغير المستوى التعليمي على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ،على أن المستوى التعليمي للاجئ الفلسطيني لا يغير من ثقافته ومفاهيمه نحو حقه في وطنه وأرضه، وإصراره على رسم حلو مناسبة تتفق مع حقوقه المشروعة.فهمها اختلف المستوى التعليمي للاجئين الفلسطينيين فلن يؤثر ذلك على آرائهم وتوجهاتهم نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

4: - التحقق من صحة السؤال الرابع

للتعرف على أثر متغير المستوى الدخل على آراء وتوجهات اللاجئين نحو رسم حلول مستقبلية وضعهم الحالي في المخيم تم التحقق من صحة السؤال الرابع والذي ينص على: **هل يوجد تأثير لمتغير المستوى الدخل على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم .**

وللتحقق من صحة هذا من السؤال تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA . كما هو موضح بالجدول رقم (45).

الجدول رقم (45)

أثر متغير المستوى الدخل على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم(نتائج تحليل التباين الأحادي)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "فا"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول(العودة)	بين المجموعات	4.715	5	0.943	0.760	0.579	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	486.292	392	1.241			
	المجموع	491.008	397				
الثاني(تعويض)	بين المجموعات	5.765	5	1.153	1.652	0.145	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	273.662	392	0.698			
	المجموع	279.427	397				
الثالث (الاندماج= توطين وتجنيس)	بين المجموعات	9.524	5	1.905	2.225	0.051	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	335.544	392	0.856			
	المجموع	345.068	397				
الرابع (البقاء أو الخروج من المخيمات)	بين المجموعات	3.971	5	0.794	1.617	0.154	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	192.504	392	0.491			
	المجموع	196.475	397				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	72.371	5	14.474	* 3.084	0.010	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	1839.510	392	4.693			
	المجموع	1911.882	397				

* ف الجدولية عند درجة حرية (5،397) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.23

** ف الجدولية عند درجة حرية (5،397) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.06

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)أو (0.01) في جميع الأبعاد عدا الدرجة الكلية للمقياس، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

وذلك يدل على أن مستوى الدخل للاجئ الفلسطيني لم يؤثر على آراءه وتوجهاته نحو الحلول المستقبلية لوضعه الحالي في المخيم وربما لأن التفاوت بين مستويات الدخل قليلة ، وهذا يؤكد على أن اللاجئ الفلسطيني لا يبحث عن رغد العيش ، ولكن يهتم بتصور لحل يرضي ذاته ووطنيته في أي حل مستقبلي لوضعه داخل المخيم .

لكن بالنسبة للدرجة الكلية يتبين من الجدول رقم (45) أن قيمة "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) في الدرجة الكلية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى(0.01) تعزى لمتغير مستوى الدخل في الدرجة الكلية، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه البعدي[1] والجدول (46) يوضح ذلك:

---

[1] يستخدم اختبار شيفيه البعدي لإيجاد الفروق بين المتوسطات الحسابية ، ويستخدم في حال كانت (ف) دالة احصائيا.

الجدول رقم (46)

اختبار شيفيه في الدرجة الكلية (لمتغير الدخل)

	أقل من 1000 شيكل 26.355	1000 - 1500 25.735	1501 - 2000 25.278	2001 - 2500 25.660	2501 - 3000 24.818	أكثر من 3000 25.630
أقل من 1000 شيكل 26.355	-					
1500- 1000 25.735	0.620	-				
2000- 1501 25.278	1.077	0.457	-			
2500- 2001 25.660	0.696	0.076	0.381	-		
3000- 2501 24.818	*1.537	0.917	0.460	0.841	-	
أكثرمن 3000 25.630	0.726	0.106	-0.351	0.030	-0.811	-

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01)

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول رقم (46) وجود فروق بين مستويات الدخل الأقل من(1000شيكل) من جهة ومستويات الدخل (2501-3000 شيكل) من جهة أخرى لصالح من دخلهم الأقل من(1000 شيكل)، بمعنى أن اللاجئين الذين مستوى دخلهم (أقل من 1000شيكل) لديهم اتجاهات أكثر ايجابية نحو الحلول المقترحة لوضعهم الحالي من الذين مستوى دخلهم(2501-3000 شيكل) فقد بلغ المتوسط الحسابي لمستوى دخل(2501-3000) (25.278) في حين

بلغ لمستوى الدخل أقل من 1000شيكل (26.355). ولم يتضح فروق في مستويات الدخل الأخرى.

وتبين هذه النتائج أن المستويات ذات الدخل المنخفض أكثر تأثراً وإلحاحاً للحلول المستقبلية، وهذا يبدو أن حالة الفقر وتدني المستوى المعيشي يؤثر على آراء اللاجئ الفلسطيني وذلك لحاجته لحل يرضيه، ويعيد له كرامته، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01) لمتغير الدخل على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

5: - التحقق من صحة السؤال الخامس

للتعرف على أثر متغير الوظيفة على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم تم اختبار صحة السؤال الخامس ، والذي ينص على **:" هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الوظيفة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم "**

وللتحقق من صحة هذا السؤال تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA . والجدول رقم(47) يوضح ذلك

الجدول رقم (47)

أثر متغير الوظيفة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم (نتائج تحليل التباين الأحادي)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول (العودة)	بين المجموعات	15.708	4	3.927	**3.247	0.012	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	475.299	393	1.209			
	المجموع	491.008	397				
الثاني(التعويض)	بين المجموعات	2.681	4	0.670	0.952	0.434	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	276.746	393	0.704			
	المجموع	279.427	397				
الثالث(الاندماج = توطين وتجنيس)	بين المجموعات	7.258	4	1.815	2.111	0.079	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	337.810	393	0.860			
	المجموع	345.068	397				
الرابع (البقاء أو الخروج من المخيمات)	بين المجموعات	5.320	4	1.330	**2.734	0.029	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	191.155	393	0.486			
	المجموع	196.475	397				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	94.955	4	23.739	*5.135	0.000	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	1816.927	393	4.623			
	المجموع	1911.882	397				

* ف الجدولية عند درجة حرية (5،397) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.23

** ف الجدولية عند درجة حرية (5،397) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.06

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في البعد الثاني (التعويض) والبعد الثالث (الاندماج) ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الوظيفة.

وأن قيمة "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في البعد الأول (العودة) والبعد الرابع (البقاء أو الخروج من المخيمات) والدرجة الكلية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الوظيفة.وهنا يمكن القول "توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى(0.05) بين متغير الوظيفة وبعد البقاء أو الخروج من المخيم".وأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى(0.01) بين متغير الوظيفة والدرجة الكلية".

وهذا يدل على أن تغير الوظيفة لم يؤثر على آراء اللاجئين الفلسطينيين في إدراكهم نحو التعويض أو الاندماج بالتوطين أو التجنيس .

ولمعرفة اتجاه الفروق بين مستويات متغير الوظيفة قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفيه البعدي للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية و الجداول (48 49 50) يوضح ذلك:

الجدول رقم (48)

اختبار شيفيه في البعد الأول العودة (لمتغير الوظيفة)

الوظيفة	موظف حكومي	موظف قطاع خاص	موظف في وكالة الغوث	أعمال حرة	عاطل عن العمل
	10.480	10.714	10.100	10.621	10.400
موظف حكومي 10.480	_				
موظف قطاع خاص 10.714	0.235	_			
موظف في وكالة الغوث 10.100	-0.380	* 0.614	_		
أعمال حرة 10.621	-0.141	0.094	-0.521	_	
عاطل عن العمل 10.400	-0.080	-0.314	0.300	-0.221	_

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين موظفي القطاع الخاص وموظفي وكالة الغوث لصالح موظفي القطاع الخاص، حيث أن موظفي القطاع الخاص لديهم اتجاهات للعودة أكبر من موظفي وكالة الغوث مقارنة بالوظائف الأخرى .

وهذا يدل على أن آراء موظفي القطاع الخاص وتوجهاتهم نحو العودة أفضل وأكثر إيجابية من توجهات موظفي وكالة الغوث ،وقد يعود ذلك لكون الوضع المادي للاجئين الذين يعملون في وكالة الغوث أفضل حالاً من موظفي القطاع الخاص .

الجدول رقم(49)

اختبار شيفيه في البعد الرابع البقاء أو الخروج من المخيمات(لمتغير الوظيفة)

الوظيفة	موظف حكومي 4.622	موظف قطاع خاص 4.905	موظف في وكالة الغوث 4.557	أعمال حرة 4.747	عاطل عن العمل 4.613
موظف حكومي 4.622	-				
موظف قطاع خاص 4.905	0.282	-			
موظف في وكالة الغوث 4.557	-0.065	*0.348	-		
أعمال حرة 4.747	-0.125	0.158	-0.190	-	
عاطل عن العمل 4.613	-0.010	-0.292	0.055	-0.135	-

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق رقم(49) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء موظفي القطاع الخاص وموظفي وكالة الغوث لصالح موظفي القطاع الخاص، بمعنى أن القطاع الخاص يفضلون البقاء في المخيم أكثر موظفي وكالة الغوث .

وتتفق هذه النتائج مع اتجاهات البعد الأول السابقة ، حيث يتضح أن آراء وتوجهات القطاع الخاص أفضل وأكثر إيجابية نحو البقاء أو الخروج من المخيمات من موظفي وكالة الغوث.

الجدول رقم (50)

اختبار شيفيه في الدرجة الكلية(لمتغير الوظيفة)

الوظيفة المجموع	موظف حكومي 25.602	موظف قطاع خاص 26.460	موظف في وكالة الغوث 24.929	أعمال حرة 26.023	عاطل عن العمل 25.400
موظف حكومي 25.602	-				
موظف قطاع خاص 26.460	0.858	-			
موظف في وكالة الغوث 24.929	0.673	*1.532	-		
أعمال حرة 26.023	0.421	0.437	*1.094	-	
عاطل عن العمل 25.400	0.202	1.060	0.471	0.623	-

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة بين آراء موظفي القطاع الخاص وموظفي وكالة الغوث لصالح موظفي القطاع الخاص، وبين موظفي وكالة الغوث والأعمال الحرة لصالح الأعمال الحرة، ولم يتضح فروق في الوظائف الأخرى.

كذلك تتشابه نتائج الدرجة الكلية مع النتائج السابقة ، حيث تبين أن آراء وتوجهات موظفي القطاع الخاص نحو الحلول المستقبلية أفضل وأكثر إيجابية من موظفي وكالة الغوث،وآراء وتوجهات العاملين في الأعمال الحرة أفضل وأكثر إيجابية من موظفي وكالة الغوث.

وبناء على الجداول السابقة تقبل الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة ، بمعنى أن متغير الوظيفة يؤثر على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم.

6: - التحقق من صحة السؤال السادس

لمعرفة أثر متغير عدد أفراد الأسرة على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم تم اختبار صحة السؤال السادس والذي ينص على " **هل يوجد أثر لمتغير عدد أفراد الأسرة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم ."**

وللتحقق من صحة هذا السؤال تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA. وكما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (51)

أثر متغير عدد أفراد الأسرة على آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم(نتائج تحليل التباين الأحادي)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الأول (العودة)	بين المجموعات	4.077	2	2.038	1.653	0.193	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	486.931	395	1.233			
	المجموع	491.008	397				
الثاني (التعويض)	بين المجموعات	0.075	2	0.038	0.053	0.948	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	279.352	395	0.707			
	المجموع	279.427	397				
الثالث (اندماج = توطين وتجنيس)	بين المجموعات	1.908	2	0.954	1.098	0.334	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	343.160	395	0.869			
	المجموع	345.068	397				
الرابع (البقاء أو الخروج من المخيمات)	بين المجموعات	1.854	2	0.927	1.882	0.154	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	194.621	395	0.493			
	المجموع	196.475	397				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	7.929	2	3.965	0.823	0.440	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1903.953	395	4.820			
	المجموع	1911.882	397				
	المجموع	1765.0.95	397				

* ف الجدولية عند درجة حرية (2،397) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.66

** ف الجدولية عند درجة حرية (2،397) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.02

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول رقم (51) أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للاستمارة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

وهذه النتائج تبين عدم تأثير عدد أفراد الأسرة على آراء وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول المستقبلية للوضع الحالي لهم في المخيم ، وذلك لأنهم جميعاً مهما اختلفت أعداد أفراد أسرهم فهم يعيشون نفس الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في وضع المخيم .

الخاتمة

تم تصنيف النتائج إلى مجموعتين

مجموعة الأولى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان مخيم بلاطة

1. تبين أن نسبة من يتوجهون للتعليم في مخيم بلاطة عالية ،وهي متوافقة مع مستويات التعليم في الضفة الغربية ، فقد بلغت نسبة من مستواهم التعليمي بكالوريوس (28.1%).

2. يلاحظ أن حجم الأسرة في مخيم بلاطة يتراوح ما بين (5-10) أفراد وذلك بنسبة (63.8%)، مع العلم أن متوسط عدد الأسر التي تسكن في منزل واحد هي (1.5) أسرة.

3. أما بالنسبة لأوضاع اللاجئين في مخيم بلاطة قبل عام 1948م تبين أن أغلبية سكان المخيم يعود أصلهم إلى ريفية عام 1948م وذلك بنسبة (50.25%) ، في حين من هم من أصول حضرية بلغت نسبتهم (45.73%) ، والبادية (4.02%) ، ويلاحظ أن أغلبيتهم يعود أصله لقضاء يافا وذلك بنسبة (43.22%) تلاها قضاء الرملة (9.80%)، ثم عكا (8.79%) تم حيفا كما هو موضح بالجدول رقم (19).

وتم التوصل إلى أن مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها في مكان إقامتهم الأصلية 1948م بلغت لمن يملك أقل من 10دونمات (36.2%)، أما من يملك أكثر من 10 دونمات فقد بلغت(63.8%)، ويرجع السبب كبر هذه النسبة إلى كون أصل أغلبية اللاجئين من القرى، وكما تبين أن النمط الشائع لمساحة منازلهم كانت تتراوح ما بين (50-100) متر مربع و(100-150) متر مربع.

4. أما بالنسبة لوضعهم الحالي في المخيم فقد تم التوصل إلى أن النمط الشائع لعدد طوابق المنزل هو طابقين فأكثر وذلك بنسبة (69.35%) ، وأن معظم المنازل مبنية من مادة الطوب وذلك بنسبة (73.1%) من منازل اللاجئين في مخيم بلاطة.ويعود ارتفاع هذه النسبة لسوء الأوضاع الاقتصادية في المخيم، ولوحظ أن نسبة المنازل المملوكة بلغت(81.16%)

، وأن النمط الشائع لمساحة المنازل في المخيم هي (50 -100) متر مربع وذلك بنسبة (59.05%).

5. وعند التعرف على آراء اللاجئين عن ماذا يفضلون لوضعهم أهو البقاء في المخيمات أم توسيع رقعة المخيم أم بناء شقق سكنية لهم أم الخروج عن إطار المخيم، لوحظ أن نسبة من يفضل البقاء في المخيم أو الخروج عن إطاره قد تقاربت فقد بلغت (31.66%) و(38.44%) على التوالي.

6. تبين أن (97.99%) من سكان مخيم بلاطة تتوفر لديهم الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وصرف صحي.

7. أما عند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية لسكان مخيم بلاطة فقد تبين أن هناك تدني في مستوى دخلهم ، فقد بلغت من يتراوح دخله (أقل من 900 شيكل) (18.8%) ونسبة من تتراوح دخلهم ما بين (1000 -1500) شيكل هي (32.4%) ، وهذا إن دل على شي إنما يدل على سوء الأوضاع الاقتصادية في مخيم بلاطة.

وتبين أن نسبة من هم موظفين لدى الحكومة (24.6%) وتليها نسبة من يعمل أعمال حرة (22.4%) ، ومن الجدير بالذكر أن نسبة العاطلين عن العمل بلغت (19.6%) ، ثم من يعمل لدى وكالة الغوث ، ثم القطاع الخاص.

7. أما بالنسبة لمساعدات الأونروا للاجئين في مخيم بلاطة، تتبين أن(75.13%) يحصلون على التموين والخدمات الصحية والتعليمية عن طريق الأونروا، بالمقابل أجاب (95.23%) أن هذه المساعدات لا تكفي للعيش الكريم، حيث بلغت نسبة من يحصلون على مخصصات من الأونروا بقيمة مالية (أقل من 500) شيكل (47.74%).

مجموعة الثانية: آراء سكان مخيم بلاطة وتوجهاتهم لرسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم

1. وعند التطرق لمعرفة آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو حل العودة تبين أنه لا يغني إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العودة إلى أراضي عام 1948م ، وكما أنه لا يتحقق مبدأ العودة للاجئ عام 1948م في حال عادوا فقط إلى أراضي السلطة الفلسطينية ، وقد بلغت نسبة من يعتقد أن قرار الأمم المتحدة رقم(194) هو أساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين (58.54%).

في حين وجد أن (60.05%) لا يقبلون بحل العودة فقط دون التعويض لكن لو أتيحت لهم الفرصة بالعودة سيعودن حتى بدون تعويض مع العلم أن ارتباطاتهم الاقتصادية والاجتماعية لن تؤثر على قرارهم بالعودة وهذا موضح بالجدول رقم(36). وكما يؤمن سكان مخيم بلاطة بحق العودة لكافة اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان.

2. ولمعرفة آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو حل التعويض لوحظ أن سكان مخيم بلاطة لا يقبلون بفكرة التعويض بسكن بإحدى المستعمرات بديلا عن بيوتهم و ممتلكاتهم عام 1948م ، وكما أنهم يرفضون حل التعويض دون العودة ولا يقبلون بالتعويض فقط عن الأضرار المادية ، لكن وجد أن هناك تقارب بالنسبة بين من يعتقد أن التعويض يجب أن يكون حسب ممتلكات كل لاجئ ومن لا يعتقد بذلك.

3. وعند سؤالهم لمعرفة آراء وتوجهاتهم نحو حل (الاندماج= التوطين والتجنيس) و (البقاء أو الخروج من المخيم)، تبين أن أغلبية اللاجئين يرفضون فكرة الاندماج، وكما تقاربت النسب بين من يفضل ضم المخيم ليصبح جزءاً من مدينة نابلس ومن لا يفضل ذلك، وعلى الرغم من ذلك في حال توافرت لديهم الإمكانيات المادية فإنهم يفضلون الخروج من المخيم فهم يعتقدون أن السكن خارج المخيم لن يؤثر على إيمانهم بحق العودة، وكما يعتبرون أن وجود المخيم وبقاءه دليلا قاطعاً على حقهم بالعودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم ورمزاً لصمودهم.

4. تم التوصل إلى أن الارتباط بين أبعاد الدراسة كان ضعيف كما هو موضح بالجدول السابق رقم (36) وهذا يدل على عدم وجود تحديد دقيق لآراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي بل تبين أن هناك تفاوت في توجهاتهم فقد لوحظ أن هناك علاقة إيجابية بين كل من بعدي(العودة والتعويض) وبين بعدي (العودة والاندماج) وبين بعدي(التعويض والاندماج) وبين بعدي (التعويض والبقاء أو الخروج من المخيم) وبين بعدي (الاندماج و البقاء أو الخروج من المخيم).

5. تبين من نتائج الدراسة عند سؤال اللاجئين ما هو الحل العادل لقضيتهم أجاب سكان مخيم بلاطة بنسبة (54.52%) من حجم العينة أن الحل العادل هو العودة والتعويض.

6. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين انه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس (ذكوراً، وإناثاً) على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، مع العلم أن هناك تفاوت في آراء واتجاهات سكان مخيم بلاطة نحو حل الاندماج وكانت الفروق لصالح الإناث، بمعنى أن الإناث لديهن رغبة في الاندماج أكثر من الذكور ولذلك لميلهن للاستقرار في الحياة الأسرية فطبيعة الأنثى تسعى للاستقرار.

7. دلت النتائج أنه لا يوجد تأثير لمتغير العمر على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، وهذا يؤكد توافق جميع الأعمار في تقديراتها تجاه رسم حلول مستقبلية لوضع اللاجئين، مما يدل على وجود ثقافة للشخصية الفلسطينية حتى لو اختلفت الأعمار.

8. تبين عدم وجود تأثير لمتغير المستوى التعليمي على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، وهذا يدل على أن المستوى التعليمي للاجئ الفلسطيني لا يؤثر على ثقافته ومفاهيمه نحو حقه بالعودة إلى أرضة وممتلكاته، فالرأي ثابت مع محاولة اللاجئ لرسم حلول مناسبة تتفق مع حقه في العودة.

9. وجدت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل في جميع أبعاد الدراسة عدا الدرجة الكلية للمقياس اتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل في الدرجة الكلية للمقياس، ولمعرفة اتجاه الفروق في الدرجة الكلية تبين أن هناك فروق بين مستويات الدخل الأقل من 900 شيكل من جهة ومستويات دخل (2501 -3000) شيكل من جهة أخرى لصالح من دخلهم أقل من 900 شيكل، بمعنى أن اللاجئين الذين مستوى دخلهم أقل من 900 شيكل لديهم اتجاهات أكثر ايجابية نحو الحلول المقترحة لوضعهم الحالي من الذين مستوى دخلهم (2501 -3000) شيكل، وكما تبين أنه لم يتضح وجود فروقات بين مستويات الدخل الأخرى.

وبالتالي فإن أصحاب مستويات الدخل المنخفضة أكثر تأثراً بالحلول المستقبلية، وهذا يدل على أن الفقر وتدني المستوى المعيشي يؤثر على آراء اللاجئين الفلسطينيين.

10. أوضحت النتائج وجود أثر لمتغير الوظيفة على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، حيث كانت اتجاهات الأفراد من يعملون في القطاع الخاص نحو حل (العودة) و (البقاء أو الخروج من المخيم) و (الدرجة الكلية للمقياس) اكبر من اتجاهات موظفي وكالة الغوث (الأونروا)، ويعود السبب في ذلك لكون وضع من يعمل لدى وكالة الغوث أكثر استقراراً ممن يعمل في القطاع الخاص.

11. أثبتت الدارسة عدم وجود تأثير لمتغير عدد أفراد الأسرة على آراء وتوجهات سكان مخيم بلاطة نحو رسم حلول مستقبلية لوضعهم الحالي في المخيم، فمهما اختلف أعداد أفراد أسر اللاجئين الفلسطينيين فهم يعانون نفس الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. التأكيد على أن تحسين واقع المخيمات وحق اللاجئين بالعيش الكريم لا يتناقض مع حق العودة بل على العكس من ذلك يساهم في تعزيز صمود المخيمات والحفاظ على هويتها السياسية والحقوقية والثقافية.

2. مطالبة وكالة الغوث باستئجار أرض جديدة تنسجم مع الحجم المتزايد في أعداد اللاجئين في المخيمات، كجزء من تحسين الظروف الحياتية في المخيمات.

3. التأكيد على رفض سياسة التقليص المتبعة من قبل وكالة الغوث ومطالبتها بتقديم المزيد من الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

4. العمل على تحسين الواقع الاقتصادي للاجئين في المخيمات وتقليل من نسب البطالة بينهم من خلال إقامة مشاريع تنموية هادفة.

5. إجراء المزيد من الدراسات لمعرفة آراء توجهات اللاجئين نحو رسم الحلول المستقبلية لوضعهم الحالي في المخيمات.

الملاحق

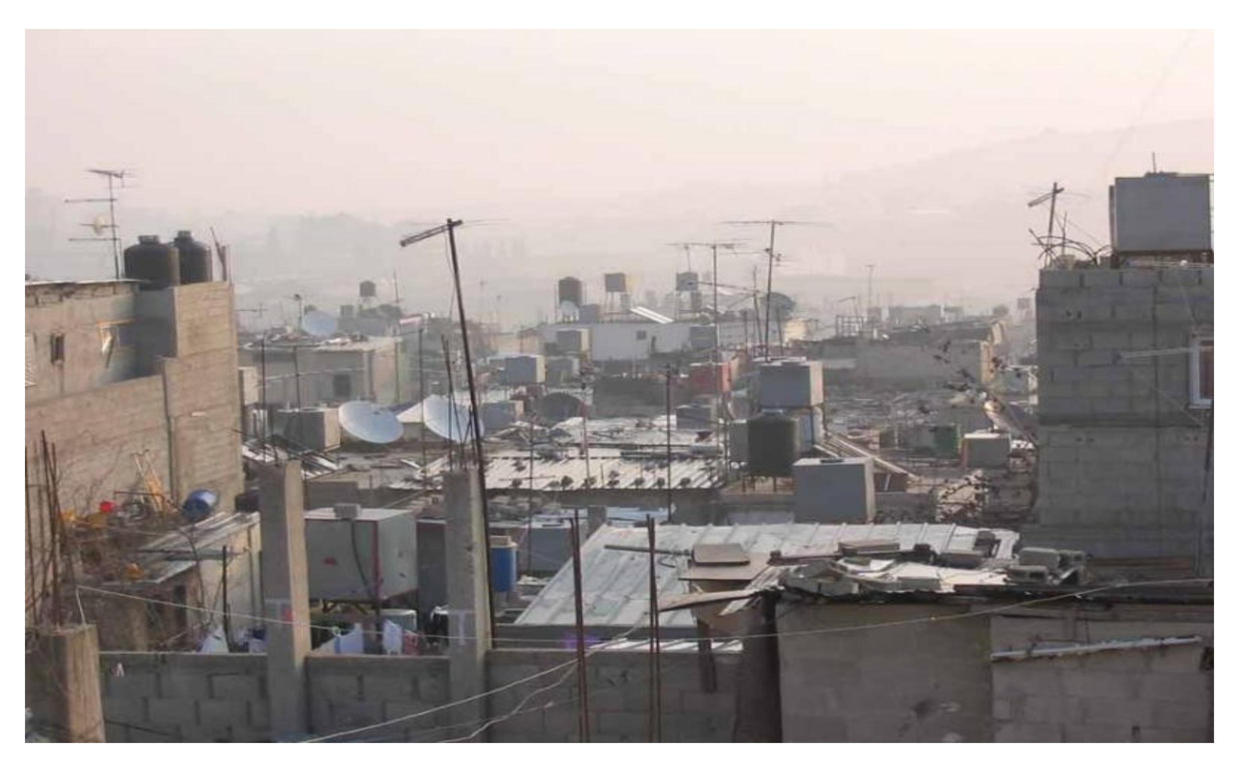
ملحق(1)

صور توضح مخيم بلاطة



صورة رقم(2) مخيم بلاطة في بداية نشأته عام 1950م

المصدر:الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة، http://www.palestineremembered.com.



الصورة رقم (3) جانب من مخيم بلاطة حالياً

المصدر:الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة، http://www.palestineremembered.com.



الصورة رقم(4) جانب من السوق في مخيم بلاطة

المصدر:الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة، http://www.palestineremembered.com.



الصورة رقم (5) إحدى شوارع في مخيم بلاطة

المصدر:الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة، http://www.palestineremembered.com.



الصورة رقم(6) إحدى ممرات في مخيم بلاطة

المصدر:الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة، http://www.palestineremembered.com.

ملحق (2)

استمارة

السيدة/السيد: .... المحترم

تقوم الطالبة أروى حمدي جبالي من قسم الجغرافيا في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بجمع معلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: "مخيم بلاطة نموذجاً "، وذلك لأغراض استكمال رسالة الماجستير.

تعاونكم معها سيكون له أثر كبير على نوعية المعلومات والنتائج، شاكرين لكم حسن التعاون.

د. أحمد رأفت غضية

رئيس قسم الجغرافيا

جامعة النجاح الوطنية.

يرجى وضع دائرة حول ما يتفق مع رأيك في فقرات الاستمارة :

الجزء الأول : البيانات الأولية :

1. **الجنس:** **1** ذكر 2 - أنثى
2. **العمر:** 1 - 18 - 25 عاماً
   2 - 26 - 40 عاماً
   3 - 41 - 60 عاماً
   4 - أكثر 61 عاماً

3. المستوى التعليمي:

1 مرحلة ثانوية عامة.

2 دبلوم.

3 بكالوريوس.

4 دراسات عليا.

5 أمي/ ملم.

4. دخل الأسرة الشهري:

1 أقل من 1000شيكل

2 1000 - 1500 شيكل.

3 1501 - 2000 شيكل.

4 2001 - 2500 شيكل.

5 2501 - 3000 شيكل.

6 أكثر من 3000 شيكل.

5. الوظيفة :

1 - موظف حكومة.

2 - موظف قطاع خاص.

3 - موظف في وكالة الغوث.

4 - أعمال حرة.

5 - عاطل عن العمل.

6. عدد أفراد الأسرة:

1 - ذكور --------

2 - إناث ---------

3 - المجموع -------

<u>الجزء الثاني : واقع اللاجئين :</u>

7.كم عدد الأسر التي تسكن في المسكن -----------

8. هل تتوفر الخدمات الأساسية في المسكن(كهرباء، مياه، صرف صحي)

1 - نعم. 2 لا.

9. كم عدد أفراد الأسرة العاملين ----------

10. مكان السكن الأصلي قبل عام 1948م :

1 - مدينة. 2 قرية. 3 بادية.

11. في أي قضاء كنت تسكن؟

1- عكا.

2- الرملة.

3- بيسان.

4- بئر السبع.

5- غزة.

6- حيفا.

7- الخليل.

8- يافا.

9- القدس.

10- جنين

11- الناصرة.

12- صفد.

13- طبريا.

14- طولكرم.

15- اللد

16- المجدل

17- العفولة

18- عسقلان

12.ما مساحة الأراضي التي كنت تملكها في مكان الإقامة الأصلي (عام 1948)م ؟

1 أقل من 10 دونمات

2 - 10 - 19 دونماً.

3 - 20 - 29 دونماً

4 - 30 - 39 دونماً.

5 - 40 - 49 دونماً.

6 - 50 - 59 دونماً.

7 - 60 - 69 دونماً.

8 - 70 - 79 دونماً.

9 - 80 - 89 دونماً.

10 - 90 - 99 دونماً.

11 - أكثر من 100 دونماً.

13. هل كنت تقيم في بيت مستأجر أم مملوك ؟

1 - ملك 2 - إيجار

14. ما طبيعة مادة المبنى الذي كنت تسكن فيه ؟

1 - حجر 2 - طوب 3 - طين

15. هل تفضل :

1 -البقاء في المخيم.

2 -توسيع رقعة المخيم.

3 -بناء شقق سكنية للاجئين.

4 -الخروج عن إطار المخيم.

16. مساحة المنزل الذي كنت تملكه في عام 1948م :

1 -أقل من50 م.^{2}

2 -50 - 100 م^2.

3 -100 - 150م^2.

4 -أكثر من 150م^2.

17. مساحة المنزل الذي تسكنه في المخيم :

1 -أقل من 50 م.^{2}

2 -50 - 100 م^2.

3 -أكثر من 100م ^{2}.

18. عدد طوابق المنزل الذي تسكن فيه :

1 واحد. 2 - اثنان. 3 ثلاثة. 4 - أربعة. 5 خمسة . 6 ستة فأكثر.

19. كيف تقيم أداء السلطة الفلسطينية في قضية اللاجئين؟

1 إيجابي. 2 سلبي. 3 - غير ذلك.

20. حسب رأيك ما هو الحل العادل لقضية اللاجئين؟

1 العودة. 2 - التعويض.

3 -العودة والتعويض. 3 (الاندماج= التوطين و التجنيس). 5 - لا رأي.

21. برأيك كيف أثرت حالة الانقسام الفلسطيني على قضية اللاجئين؟

1 -بشكل سلبي جدا. 2 - سلبي. 3 - لم تؤثر. 4 -لا أعرف.

22. هل تحصلون على التموين والخدمات الصحية والتعليمية عن طرق الأونروا؟

1 - نعم 2 -لا

23. هل المساعدات التي تقدمها الأونروا كافية للعيش الكريم؟

1 - نعم 2 -لا

24. ما هي القيمة المالية للمخصصات التي تقدمها الأونروا لك؟

1 -أقل من 500 شيكل. 2 - 500 -750 شيكل.

3 -750 -1000 شيكل. 4 - غير ذلك.

<u>الجزء الثالث : الحلول المقترحة :</u>

25. هل يُغني إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العودة إلى أراضي عام 1948م ؟

1 - نعم. 2 -لا.

26. هل تقبل بتعويضك بسكن في إحدى المستعمرات بدلاً من بيتك وممتلكاتك في أراضي 1948م؟

1 - نعم. 2 -لا.

27.هل عودة اللاجئين إلى أراضي السلطة الفلسطينية تحقق مبدأ العودة للاجئي 1948م :

1 - نعم. 2 لا.

28. هل تفضل ضم المخيم ليصبح جزءاً من مدينة نابلس؟

1 - نعم. 2 لا.

29. هل تقبل الانتقال إلى إحدى الدول المجاورة والحصول على تعويض؟

1 - نعم. 2 لا.

30. هل ترى أن تطبيق قرار (194) هو أساس لحل قضية اللاجئين؟

1 - نعم. 2 لا.

31. هل تقبل بالتوطين و التجنيس بديلاً للعودة؟

1 - نعم. 2 لا.

32. هل تقبل بالعودة فقط دون التعويض؟

1 - نعم. 2 لا.

33. هل تقبل بالتعويض دون العودة؟

1 - نعم. 2 لا.

34. هل تقبل بالتعويض عن الأضرار المادية فقط ؟

1 - نعم. 2 لا.

35.هل تعتقد أن خيار التعويض يجب أن يكون حسب ممتلكات كل لاجئ ؟

1 - نعم. 2 لا

36. لو أتيحت لك الفرصة بالعودة إلى سكنك الأصلي هل تعود ؟

1 - نعم. 2 لا.

37. إذا توافرت لديك الإمكانيات المادية فهل تفكر بالخروج من المخيم ؟

1 - نعم. 2 لا.

38. هل تقبل الخروج من المخيم والعيش في مكان غيره داخل فلسطين

1 - نعم. 2 - لا.

39. هل تعتقد أن العيش خارج المخيم يؤثر على إيمان اللاجئين بحقهم بالعودة؟

1 - نعم. 2 - لا.

40. هل تعتقد أن ارتباطاتك الاقتصادية والاجتماعية ستؤثر على قرارك في العودة؟

1 - نعم. 2 - لا.

41.هل تعتقد أن البقاء في المخيمات هو استمرار للإعلان عن حق اللاجئين في العودة؟

1 - نعم. 2 - لا.

42. هل تؤمن بحق العودة لكافة اللاجئين ؟

1 - نعم. 2 - لا.

قائمة المصادر والمراجع

1 -ألكس تاكنبرغ، **حماية اللاجئين الفلسطينيين:معنى الحماية اللاجئين والنظام الدولي للحماية، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي**، ترجمة جابر سليمان، الطبعة الأولى، مجموعة اللاجئين ،دمشق،كانون أول - 2006 م.

2 -أمل صلاح محمد تصلق، **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية حالة دراسية لمخيم جنين" الضفة الغربية"** ، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية - كلية الدراسات العليا ،2006م.

3 -أمل عيتاني(وآخرون) ، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، تحرير محسن محمد صالح ،مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2008م.

4 -أنور بدر، **اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي** ***مجلة رؤية***، السنة الثانية، العدد 23، أيلول -2003م.

5 -إيهاب كمال، **60عاما من الصراع العربي الإسرائيلي**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع - الجيزة، 2009/2008 م.

6 -إيليا زريق،**إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الانتقالية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*** مجلد الرابع،العدد 16، خريف1993م.

7 - أيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*** بيروت، 1998 م.

8 - الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم فلسطين.

9 -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997م، رام الله فلسطين.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2000م. دليل التجمعات السكانية محافظات الراضي الفلسطينية ،المجلد 1 12-1 ،رام الله فلسطين.

11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خصائص اللاجئين الفلسطينيين2001م. جدو رقم1، رام الله فلسطين.

12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **بيانات مسح الصحي - 2001 م**، رام الله - فلسطين،2002م.

13- الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني،**بيانات مسح القوى العاملة -2002م**، رام الله فلسطين.

14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2002م. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة تقارير التحليلية الوصفية (03)، (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية).رام الله - فلسطين.

15- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **بيانات المسح الصحي 2006م**، رام الله - فلسطين.

16- الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007** رام الله - فلسطين.

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م. **النتائج النهائية للتعداد السكان الضفة الغربية.** رام الله - فلسطين.

18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات المسح الثقافي2009**، رام الله- فلسطين.

19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،**بيانات مسح القوى العاملة**، دورة الربع الأول 2009م، رام الله فلسطين.

20- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **بيانات مسح القوى العاملة** ، دورة الربع الثالث، تموز/ أيلول2009م، رام الله - فلسطين.

21- **اللاجئون الفلسطينيون بين الشتات والعودة**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2001 م.

22- **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل لعام 2002** م، بديل/مركز الفلسطينيين لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين،حزيران 2003 م.

23- بطرس بطرس غالين السياسة الدولية:**"بين جذور الصراع ومستقبل السلام"**، العدد 172 أبريل 2008 م، المجلد .43

24- جابر سليمان: "**المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:إطار ديموغرافي ومؤشرات اقتصادية /اجتماعية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*** " ، العدد 53 ، شتاء 2003 م.

25- جمال عبد الناصر مانع، **حق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء مبادئ القانون الدولي**، ورقة عمل من ندوة دمشق العالمية" نحو حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، مجموعة عائدون،الطبعة الأولى ، دمشق، كانون أول - 2006 م.

26- جوزيف الخوري طوق، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية، الطبعة الأولى**، 1995م، دار نوبليس ، الأشرفية بيروت - لبنان، 1996م.

27- حسن نبيل رمضان ، **حق العودة: بين التبادل السكاني ومفهوم الحلول الواقعية** ،مركز أجيال،فلسطين، 2008 ص ص 92 -97.

28 - حسين أحمد وشامي مفيد: **مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة** ، الملتقى الفكري القومي، القدس 1995 م.

29 - حسب معطيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) لغاية31كانون الأول /ديسمبر 2008م.

30 - حسب معطيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) ،لغاية30حزيران/يونيه 2009م.الصادر عن مكتب الإعلام غزة 30/أيلول2009م.

31 - حسب معطيات وكالة الغوث الدولية(الأونروا) ،لغاية 31/كانون أول 2009 م.

32 - حمد سعيد الموعد ***الثابت والمتحول في سوسيولوجيا مخيم اليرموك، مجلة صامد الاقتصادي***، المجلد 27، العدد 141 -142 2005 م.

33 - حمد سعيد الموعد، **اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: ماضيهم..حاضرهم..ومستقبلهم** ***مجلة صامد الاقتصادي***، ع117 -118 1999 م ،دار الكرمل للنشر والتوزيع عمان.

34 - خالد محمد صافي، **اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التوطين منذ 1948 م وحتى اليوم، *المجلة البحثية لقضايا اللاجئين***، السنة الثانية العدد الرابع ،شتاء 2007 م.

35 - رفيق هوراي، **اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية، *مجلة تسامح*** ،العدد التاسع عشر،السنة الخامسة كانون اول 2007 م، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله - فلسطين.

36 - روز ماري صايغ: **"الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة"** ***مجلة الدراسات الفلسطينية*** ،مجلد 6، العدد 23،صيف 1995 م.

37 - ساجي خليل: **اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة تباينات الواقع والمشكلات**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت، وحدة اللاجئين والهجرة الدولية ، آذار 2008م.

38 - ساجي سلامه ، **مفاوضات اللاجئين التحديات وسبل مجابهتها.**

39 - **سد فجوات الحماية الدولية:الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين: الحماية في الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام** 1951م، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، بيت لحم فلسطين، الطبعة الأولى ، كانون أول 2009 م.

40 - سعاد حسن شتيوي، دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسية لمخيم بلاطة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2006 م.

41 - سلمان أبو ستة، **حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً** ***مجلة المستقبل العربي،*** عدد208 1996م.

42 - سليم تماري ، **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين،** ***مجلة الدراسات الفلسطينية*** 1995م.

43 - سميح شبيب، **حق العودة: الحلم ،الواقع،وصراع الارادات،** ***مجلة رؤية*** ، السنة الثانية العدد 14، تشرين الثاني -2001 م.

44 - سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي - الصهيوني،** ***مجلة صامد الاقتصادي*** بيروت، 1984م.

45 - شفيق المصري، **حق العودة في الأحكام الدولية،** قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول - 2006م.

46 - شلومو غازيت **قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي،** ***مجلة الدراسات الفلسطينية*** ،عدد 22 1995 م.

47- صابرين الزين، **هوية اللاجئين في ثقافتهم ولغتهم المحكية:بحث مقارن مابين الجيل الثاني والثالث للنكبة ،مخيم الجلزون نموذجاً'**، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة

48- صالح حسين الطيطي، **محاضرات في جغرافية السكان**، قسم الجغرافية، جامعة القدس، 1999 م.

49- صلاح الصوباني، **تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية، *مجلة تسامح*** ،العدد التاسع عشر،السنة الخامسة كانون اول 2007 م مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله - فلسطين.

50- صلاح صالح عبد ربه، **الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، مطبعة البطريركية اللاتينية القدس، فلسطين، 2005م.

51- صلاح عبد ربه، **اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين**، مركز المعلومات البديلة ،مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، تموز1996م، تحرير وإخراج محمد جرادات.

52- عبد الله موسى عيد، **قرار الجمعية العامة رقم(194) وأهميته في مجال حق العودة** قضية اللاجئين والقانون الدولي،مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى،دمشق، كانون أول -2006م.

53- عبد المنعم محسن خضر مهداوي، **التوجهات التخطيطية والعمرانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية حالة دراسية لمخيم الفارعة**، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ،2004 م.

54- عبد علي الخفاف، **جغرافية السكان أسس عامة**، ط1، دارا الفكر العربي، عمان الأردن،1990م.

55- علاء محمود علاونه ، **اللاجئون الفلسطينيون في الأردن والحل النهائي(دراسة ميدانية)**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، اربد الأردن، 2007 م.

56- عن تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تموز/ يوليه2000 30حزيران/يونيه2000 م.

57- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، جزء 1، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت 1986م.

58- فتحي محمد مصيلحي: **جغرافية السكان الإطار النظري وتطبيقات عربية**، ط1،مطبعة النعمان الحديثة، شبين الكوم- مصر، 2000 م.

59- فيرا غولاند دباس ، **مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي**، ترجمة سماح إدريس،مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول- 2006م .

60- لبيب عبد السلام قدسية،***حرب 1948 م" نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين،مجلة البحثية لقضايا اللاجئين***، السنة الثانية، العدد الرابع، شتاء 2007 م.

61- لبيب عبد السلام قدسية ، **موسوعة المخيمات الفلسطينية**، الجزء الأول -الضفة الغربية، الطبعة الأولى، عمان ، 1990م.

62- ماجد العاروري ، **اللاجئون الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم، *مجلة تسامح*** ، العدد الثاني، السنة الأولى تموز 2003 م، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- فلسطين.

63- مايكل فشباخ، لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة:المحاولات الأولى لتحقيق العودة التعويض وإعادة الأوضاع إلى أصلها، ترجمة غمار ديب، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول- 2006 م.

64 - محمد عبد الحميد سيف، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2002م،ص .67

65 - مركز زايد للتنسيق والمتابعة: **الفلسطينيون في لبنان الواقع والمخاوف**، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2001 .

66 - من سلسلة أوراق عمل مؤتمر حق العودة الرابع للاجئين الفلسطينيين، مجموعة اللاجئين، الطبعة الأولى، دمشق،كانون أول- 2006 م.

67 - منظمة الفافو، مسح 1997 م.

68 - منظمة الفافو ، مسح 2000 م.

69 - منظمة الفافو، مسح 2001 م.

70 - منظمة الفافو، مسح 2002 م.

71 - مي صبحي الخنساء: العودة حق:دراسة اجتماعية سياسية قانونية لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين القرارات الدولية، باحث للدراسات، بيروت - لبنان، ط1 2004 م.

72 - ناجح جرار، **أين القانون الدولي من اللاجئ : واللاجئ الفلسطيني**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1995م.

73 - ناجح جرار، **الهجرة القسرية الفلسطينية**، ترجمة سمير محمود، جامعة النجاح الوطنية البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية، 1995 م.

74 - نافع الحسن، **حق المفاوض الفلسطيني**، آفاق مجلة فصلية محكمة، العدد الرابع ، صيف 1999 م، فلسطين رام الله.

75- ناهض زقوت ، اللجوء والاضطهاد:**اللاجئون الفلسطينيون في العراق"1948 -2009"** سياسات فصلية تصدر عن معهد سياسات العامة،العدد 11، كانون الثاني 2010 م، رام الله فلسطين.

76- نبيل محمود السهلي: **"اللاجئون الفلسطينيون في العراق، *مجلة الدراسات الفلسطينية*"**،عدد 49، شتاء 2002 م، بيروت لبنان.

77- نبيل محمود السهلي، **الواقع الديمغرافي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا *مجلة صامد الاقتصادي***، العدد 106 1996م.

78 - نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية**، تقديم سلمان أبو ستة، مركز زيتونه للدراسات والاستشارات بيروت، الطبعة الأولى 2008م.

79- نواف سلام، **بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان *مجلة الدراسات الفلسطينية***، ع19 1994م.

80- نواف الزور، **اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب**، المؤسسة العربية الدولية للنشر عمان، الطبعة الأولى، 2000 .

81- نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي : **الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**، ترجمة عزت الغزاوي، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله فلسطين، 2003 م.

82- هارلود أدلمان، **اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاقتصادي والحلول المؤقتة**، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، 1995م.

83- هاني حبيب، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق إعادة تفكيك وتركيب الحالة الفلسطينية *مجلة تسامح***، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، كانون أول/2007م.

84 - وليد سالم، **حق العودة: البدائل الفلسطينية،** بانو راما/ المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس فلسطين، ط1، تموز 1997م.

المواقع الالكترونية

1 -الموقع الالكتروني :أجراس، www.ajras.org .

2 -الموقع الالكتروني: اميج شيك، http://img198.imageshack.us/i/35871376.jpg.

3 -الموقع الالكتروني:البريج،http://www.alburayj.com/quds%20mawaqef.htm.

4 -الموقع الالكتروني: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps.

5 -الموقع الالكتروني:اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، www.pncecs.org

6 -الموقع الالكتروني المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، . www.pahrw.org

7 -الموقع الالكتروني المختصر للأخبار، http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=134978 .

8 -الموقع الالكتروني المعرفة http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm

9 -موقع الالكتروني :الهيئة الفلسطينية للاجئين، www.pcrp.ps.

10 - الموقع الالكتروني: جوجل أيرث، google earth.com

11 - الموقع الالكتروني: دمشق اون لاين، http://www.damascus-online.com/Arabic/history/doc/338.htm.

12 - الموقع الالكتروني :شبكة البلد، http://www.wepal.net .

13 - الموقع الالكتروني فلسطين الآن، .http://www.paltimes.net/arabic/read.php

14 - الموقع الالكتروني: فلسطين بالعربية، http://www.palestineinarabic.com .

15 -الموقع الالكتروني:فلسطين في الذاكرة،http://www.palestineremembered.com.

16 - الموقع الالكتروني: ليالي لبنان ، .http://www.lebnights.net

17 - الموقع الالكتروني: مجموعة 194

.http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=21245

18 -الموقع الالكتروني :مدونه صوت الحرية،http//farismin.maktoobblog.com.

19 - الموقع الالكتروني: مركز الإعلام الفلسطيني، http://www.palestine-pmc.com .

20 - الموقع الالكتروني :مركز الإعلام والمعلومات الوطني،http://www.palvoice.com

21 - الموقع الالكتروني: مركز الدولي للأبحاث والدراسات،

http://medadcenter.com/Investigations/ItemDetails.aspx?ID=235

22 - الموقع الالكتروني:مركز القدس للدراسات والأبحاث،

http://alqudscenter.org/arabic/pages .

23 - الموقع الالكتروني :مركز العودة الفلسطيني، www.prc.org.uk.

24 - الموقع الالكتروني: مركز زيتونه للدراسات والاستشارات، www.alzaytouna.net .

25 - الموقع الالكتروني: ملتقى الإرادة،

.http://www.al-erada.com/vb/showthread.php

26 - الموقع الالكتروني :منتديات انتفاضة فلسطين،

. http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue16307

27 - الموقع الالكتروني :منصات،

http://www.menassat.com/files/images/yarmouk.jpg

28 - الموقع الالكتروني : وكالة الغوث الدولية (الأونروا)

www.un.org/unrwa/arabic/index/.htm.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Economic and Social Conditions of Palestinian Refugee Camps Residents: Proposed Solutions (Balata Camp Model)

By
Arwa Hamdi Mahmoud Jabali

Supervised by
Dr: Ahmed Ra’fat Ghdieh

A thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies in partial fulfillment of the requirements for the Master’s degree in Geography,at An-Najah National UniversityNablus Palestine.

2010

Economic and Social Conditions of Palestinian Refugee Camps Residents: Proposed Solutions (Balata Camp Model)

By
Arwa Hamdi Mahmoud Jabali
Supervised by
Dr: Ahmed Ra'fat Ghdieh

Abstract

This study examines one of the most important contemporary Palestinian issues, i.e. the socio-economic conditions of the residents of refugee camps in the West Bank. Balata Refugee Camp, near Nablus, serves as a practical model to identify the impacts of economic and social changes on its residents' views and orientations in an attempt to develop future solutions for their status quo.

To analyze the data, the study makes use of descriptive analytical methods based on (SPSS), geographic information systems (GIS), the next generation (Arc view GIS 3.3) and the Paint program for the Arabization of the maps.

The researcher concludes that:

A- The views of refugees and their attitudes toward the proposed solutions to their cause were as follows:

1 - (60.05%) of them do not accept to return without compensation;
but if given the opportunity they will return although their economic and social obligations will not determine their decision to return.(80.15%) of the refugees believe that the principle of return and establishing a Palestinian state will not be achieved merely through the return of 1948

refugees to the territory of the Palestinian Authority (West Bank and the Gaza Strip).

2- (87.2%) do not accept compensation without return and those who refuse to be compensated for material loss only are (83.2%). The majority of the refugees (96.5 %) reject the idea of settling down in the settlements instead of their own homes and properties in 1948.

3- (83.67%) reject the integratation and (staying or leaving the camp) solution with the knowledge that if they have the financial resources they prefer to leave the camp especially because it does not affect their faith in the right of return. Therefore, the just solution to the refugee problem is return and compensation.

B- The study also finds that there is no impact of gender, age, educational level and number of family members on the views of refugees and their attitudes toward the proposed solutions.

C- The income variable affects the total score of the refugee views and tendencies towards the proposed solution of their status quo in the camps for the sake of those with low income (900 ILS per month) over those with high income (2501-3000 ILS per month). Refugees with low income (900 ILS) have more positive attitudes towards the proposed solutions than those who have high levels of income (2501-3000 ILS per month).

D- Finally, the study concludes that the occupation variable affects the refugees' attitudes towards the proposed solutions. Workers in the private sectors have more positive attitudes towards the (right of return) and/or (staying in or leaving the camp) than those who work in the public sector mainly those who work for UNRWA due to their high level of stability which the public sector workers lack.

E- The researcher recommends the necessity of providing appropriate shelters for the refugees until their problem is solved.